

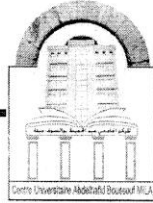
المطبوعة البيداغوجية:

- إفادة المطبوعة البيداغوجية
- محتوى المطبوعة البيداغوجية

إفادة المطبوعة البيداغوجية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Centre Universitaire
Abde lhafid boussouf Mila



المركز الجامعي
عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

ميلة في : 20-11-2017

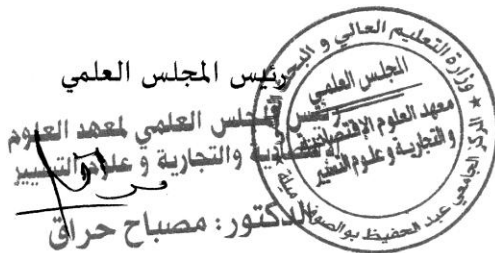
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المجلس العلمي للمعهد

www.centre-univ-mila.dz

رقم 2017/09

افادة

بناءً على محضر المجلس العلمي رقم (06) بتاريخ 18-04-2017 وبناءً على التقارير الإيجابية للخبرة العلمية ، تمنح هذه الافادة للأستاذة ضيف روفية من معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير عن مطبوعته البيداغوجية الموسومة بعنوان (محاضرات في التسيير البنكي) الموجهة لطلبة السنة الأولى ماستر علوم التسيير وذلك بغرض استعمالها في ملف التأهيل الجامعي .



محتوى المطبوعة البيداغوجية



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة -



مطبوعة جامعية في
مقياس التسيير البنكي

معهد العلوم الاقتصادية ، التجارية
وعلوم التسيير

مقياس التسيير البنكي موجه لطلبة السنة أولى ماستر علوم التسيير

من اعداد الدكتور :
روخبة ضيف

السنة الجامعية : 2017/2016



I المركز الجامعي محمد الحفيظ بوالصوف - محاضرات التفسير البنيي لطلبة الماستر علوم اقتصادية - 2016-2017

المقرر الدراسي

أهداف التعليم: سيتعرف الطالب من خلال دراسة هذه المادة على: التنظيم الداخلي للبنوك، تسيير العمليات البنكية من الحسابات بأنواعها المختلفة ومصادر أموالها واستخداماتها، إدارة الائتمان المصرفي ومتطلبات القرار الائتماني السليم، الحسابات الختامية والميزانية للبنوك، تقويم وتحليل أداء البنوك، المخاطرة في إدارة الأعمال المصرفية.

المعارف المسبقة المطلوبة: تتمثل المعارف السابقة في الإلمام بمقياس المؤسسة والأسواق المالية ومقياس المخاطر البنكية.

محتوى المادة:

الملف الأول: موضع النظام المالي داخل الاقتصاد

1. أنواع التمويل

2. دور النظام المالي

الملف الثاني: الائتمان ووظائفه

الملف الثاني: البنوك التجارية

1. أسس العمل المصرفي: الربحية، السيولة، الضمان

2. الأشكال المختلفة لتنظيم البنوك التجارية

الملف الثالث: وظائف البنك التجاري

1. الوظائف التقليدية

2. الوظائف الحديثة

3. المزايا التي يحققها البنك من تقديم الوظائف الحديثة

الملف الرابع: موارد واستخدامات البنك

1. موارد واستخدامات البنك

2. موارد البنك

3. إدارة وتنمية مصادر تمويل البنك التجاري

4. استخدامات البنك التجاري

5. الاستخدامات غير النقدية للبنك التجاري

الملف الخامس: حساب تكلفة البنك التجاري وطرق جمعها

1. المخاطر التي يتحملها البنك التجاري في جمع الموارد

• خطر السيولة

• خطر سعر الفائدة

- التداخل مع خطر الإقراض
- التداخل مع خطر رأس المال
- 2. الاستراتيجيات المتبعة لجمع الموارد
 - تطوير المنتج
 - تقسيم السوق
 - التمييز بين المنتجات و صورها
 - جاذبية المنتج

الملف السادس: إدارة سيولة البنك التجاري

1. أنواع السيولة
 2. طرق قياس الحاجة إلى السيولة و أساليب تغطية هذه الحاجة
- الملف السابع: تخطيط رأس المال

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	المقرر الدراسي
II	الفهرس
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
IIIV	المقدمة
[14-01]	الملف الأول: دور النظام المالي داخل الاقتصاد
02	تمهيد
04	1. النظام المالي و أهم نماذج التمويل
06	1.1. التمويل المباشر
06	2.1. التمويل نصف مباشر
06	3.1. التمويل غير المباشر
07	2. الوساطة المالية
09	1. 2. مفهوم الوساطة البنكية و المالية
11	2.2. أسباب ظهور الوساطة البنكية
11	3. وظائف النظام المالي داخل الاقتصاد
[17-15]	الملف الثاني: الائتمان و وظائفه
[38-20]	الملف الثالث: مدخل للبنوك التجارية
20	تمهيد
21	1. تطور البنوك التجارية
23	2. تعريف البنك التجاري
26	3. أسس العمل المصرفي
32	4. الأشكال المختلفة لتنظيم البنوك التجارية
33	4. 1. نظام البنوك المنفردة
33	4. 2. نظام البنوك ذات الفروع
35	4. 3. نظام البنوك كشركات قابضة

36	5. التحديات التي تواجه البنوك حاليا
36	5. 1. التوجهات الاقتصادية و المالية الحالية و المستقبلية خاصة فيما يتعلق بالسوقين النقدي و الرأسمالي
36	5. 2. القوانين و التنظيمات و تغيراتها
37	5. 3. التطورات التي تعرفها الصناعة المصرفية
[63-39]	الملف الرابع: تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية
40	تمهيد
40	1. وظائف البنوك التجارية - التقليدية و الحديثة -
40	1.1. الوظائف التقليدية
48	2.1. الوظائف الحديثة للبنوك التجارية
51	2. موارد و استخدامات البنك التجاري
53	1.2. موارد البنك التجاري
58	2.2. استخدامات البنك التجاري
[84-64]	الملف الخامس: المخاطر المصرفية و إدارتها .
65	تمهيد
65	1. مفهوم المخاطرة و أنواعها
66	2. تصنيف المخاطرة
67	1.2. التصنيف الأول
68	2.2. التصنيف الثاني
75	3. إدارة المخاطر بالبنوك
76	3. 1. الأساليب المتبعة للتعامل مع المخاطر
77	3. 2. تعريف إدارة المخاطر
77	3.3. خطوات إدارة المخاطر
78	3. 4. أهمية إدارة المخاطر
78	5. دور إدارة المخاطر
79	4. طرق إدارة المخاطر المصرفية
79	1.4. إدارة مخاطر الائتمان
81	2.4. إدارة مخاطر السوق

82	3.4. إدارة مخاطر التشغيل
[107-84]	الملف السادس : تقدير تكلفة موارد البنك التجاري و طرق جمعها
85	تمهيد
85	1. موارد البنك التجاري
85	1.1. الحسابات أو الودائع التجارية
86	2.1. حسابات أو ودائع بأمر السحب القابل للتداول
86	3.1. ودائع التوفير
86	4.1. حسابات السوق النقدي
86	5.1. الودائع لأجل
87	6.1. ودائع من قبل الوسطاء
87	7.1. الإيداعات العمومية أو الحكومية
88	8.1. ودائع المراسلين
88	2. قياس تكلفة موارد البنك التجاري
89	1.2. التكلفة التاريخية المتوسطة
92	2.2. التكلفة الحدية للموارد
93	3.2. التكلفة الحدية المشتركة لكل الموارد
94	4.2. التكلفة المتوسطة المرجحة المتوقعة
95	3. مجالات استخدام طرق حساب تكلفة الأموال أو الموارد
95	1.3. حساب متوسط العائد المطلوب على الموجودات ذات العائد
95	2.3. حساب أثر معدل حساسية الأموال أو الموجودات
98	4. المخاطر التي يتحملها البنك من أجل جمع الموارد
98	1.4. خطر السيولة
99	2.3. خطر سعر الفائدة
100	3.4. التداخل مع خطر الإقراض أو الائتمان
100	4.4. التداخل مع خطر رأس المال
100	5. الاستراتيجيات المتبعة من قبل البنك التجاري لجمع الموارد
100	1.5. تطوير المنتج
100	2.4. تقسيم السوق

102	3.5. التمييز بين المنتجات و صورها
102	4.5. جانبية المنتج
[107-126]	الملف السابع: إدارة سيولة البنك التجاري
107	تمهيد
109	1. مفهوم السيولة
107	1.1. الاحتياطات الأولية
109	2.1. الاحتياطات الثانوية
111	2. العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية
111	1.2. عمليات الإيداع والسحب على الودائع
112	2.2. معاملات الزبائن مع الخزينة العامة
113	3.2. رصيد عمليات المقاصة بين المصارف
113	4.2. موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف
114	5.2. رصيد رأس المال الممتلك
114	3. طرق قياس حاجة البنك إلى السيولة و أساليب تغطية هذه الحاجة
115	1.3. قياس حاجات البنك التجاري للسيولة بشكل ديناميكي
119	4. طرق تغطية حاجات البنك التجاري من السيولة
120	1.4. مصادر السيولة
122	2.4. توفيق أو مطابقة مصادر السيولة بالحاجات إلى السيولة
124	5. تغطية البنك لحاجاته من السيولة - الاستثنائية و المستقبلية
124	1.5. تغطية الحاجات الاستثنائية للسيولة
124	2.5. تغطية الحاجات المستقبلية للسيولة
125	6. نظريات إدارة السيولة
125	1.6. نظرية القرض التجاري
126	2.6. نظرية امكانية التحويل
126	3.6. نظرية الدخل المتوقع
126	4.6. نظرية إدارة المطلوبات
127	الملف الثامن: تخطيط رأس المال
128	تمهيد

128	1. تخطيط وتحديد رأس المال من خلال الخطة المالية الكلية
128	1.1. تحليل أداء البنك التجاري
129	2.1. محاولة التنبؤ بالمتغيرات الأساسية في المستقبل
130	3.1. إعداد تنبؤ شامل من خلال المتغيرات الأساسية
131	4.1. تحليل الحساسية ومدى عملية التنبؤ
132	5.1. تحديد الحاجة إلى رأس المال من خلال التنبؤ الكلي
132	2. تحديد رأس المال الملائم
133	1.2. الهدف من رأس مال البنك التجاري
136	2.2. الحاجة إلى الرفع من أجل تحسين عائد المالكين أو المساهمين
139	3. كيفية قياس ملائمة رأس المال من قبل الجهة المنظمة لأعمال البنوك
[132-129]	قائمة المراجع

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	ميزانية مؤسسة اقتصادية	25
02	ميزانية بنك تجاري	25
03	تحليل نتائج الربحية	25
04	العوامل المؤثرة في نسبة الرصيد النقدي	29
05	ميزانية البنك التجاري (A)	39
06	ميزانية البنك التجاري (B)	39
07	خلق النقود في البنوك التجارية	40
08	مضاعف الائتمان	42
09	الميزانية العمومية لمصرف تجاري	48
10	العوامل المسببة للمخاطر الائتمانية	67
11	أهم مؤشرات قياس المخاطر المصرفية	70
12	موارد و تكلفة بنك تجاري	81
13	التكلفة الحدية لمختلف مصادر بنك تجاري	85
14	الموارد المتوقعة و تكلفتها لبنك تجاري	86
15	الأصول الحساسة و غير الحساسة لسعر الفائدة	88
16	حساب العائد على الأصول	88
17	ميزانية الشركة (A)	133
18	ميزانية البنك (B)	133
19	مقارنة اثر الرفع المالي بين المؤسسات	136

موقع النظام المالي داخل الاقتصاد

الملف الأول

موقع النظام المالي داخل الاقتصاد

تمهيد:

إن دراسة دور البنك التجاري في أي اقتصاد يمر حتما بدراسة الدور الذي يلعبه النظام المالي في أيامنا هذه وموقع هذا النظام داخل اقتصاد أي دولة.

فمن المعروف أن دور أي اقتصاد أو نشاط اقتصادي، هو تخصيص الموارد المادية من أجل إنتاج المنتجات والخدمات التي يحتاجها المجتمع. ويعتمد رفاه المجتمع على مدى نجاح الاقتصاد في تحقيق هذا الهدف الحيوي، لكن هذه المهمة صعبة ومعقدة، ذلك أن هذه الموارد تتميز بالندرة النسبية، ويجب إنتاجها بالمقادير المطلوبة وتزويد العملية الإنتاجية بها في الوقت المناسب وهذا لا يكفي بل لا بد من مزجها بالعوامل الأخرى، أي العمل ورأس المال كل هذا من أجل التوصل إلى إنتاج السلعة التي يحتاجها المستهلك.

كل نظام اقتصادي عليه أن يمزج بين مجموعة من المدخلات (Inputs) (الأرض، موارد طبيعية أخرى، العمل، مهارات تنظيمية، رأس مال والتجهيزات) من أجل إنتاج مخرجات (Outputs) في شكل منتجات وخدمات.

في الاقتصاد الحديث، التدفقات من السلع والخدمات يقابلها تدفق من المدفوعات والتي تأخذ شكل النقود بمختلف أنواعها. أي إما أن تكون هذه النقود نقودا إلزامية قانونية (ورقية ومساعدة) أو مصرفية أو إلكترونية وهي الميزة الأساسية للاقتصاد الحديث أو ما يسمى باقتصاد التبادل.

الشكل رقم (01): أشكال التدفقات داخل الاقتصاد

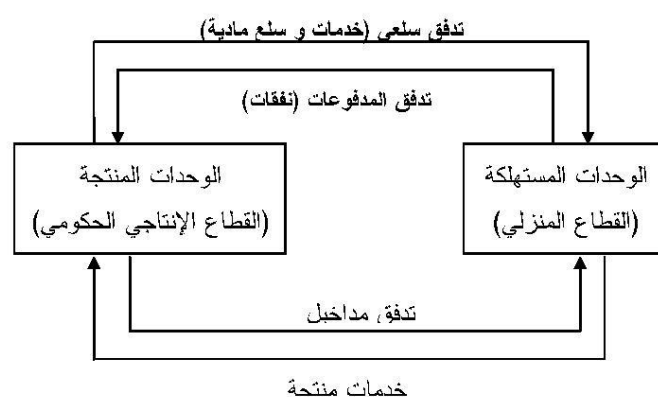


عند التمعن في التدفقات السابقة الذكر نجدها في الاقتصاد الحديث تأخذ الشكل الدائري بين قطاعين: القطاع الإنتاجي والحكومي أو ما تسمى بالوحدات المنتجة، والوحدات المستهلكة أو القطاع المنزلي. فالقطاع المنزلي يزود القطاع الإنتاجي بالعمل والموارد البشرية، المهارات التنظيمية (عوامل الإنتاج) في مقابل عوائد أو مداخيل في شكل أجور، رواتب، ريع، أرباح... إلخ، معظم هذا الدخل المتلقي من قبل القطاع الاستهلاكي يذهب في شكل إنفاق من أجل استهلاك السلع والخدمات ودفع الضرائب، وكنتيجة لذلك هذا الإنفاق الاستهلاكي يتيح عودة هذه الأموال مرة ثانية للقطاع الإنتاجي في شكل عائدات

موقع النظام المالي داخل الاقتصاد

أو مدا خيل، والتي تحفزهم أو تمكنهم من إنتاج المزيد من السلع والخدمات في الفترات اللاحقة. هذه التدفقات الدائرية تستمر وبدون انقطاع وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (02): الدائرة الاقتصادية المبسطة



فالدائرة الاقتصادية في اقتصاد تبادلي تشمل على حركة التدفقات المادية الفعلية وحركة التدفقات النقدية معاً، ولكي يتحقق استمرار عملية الإنتاج لابد من تحقيق التوازن بين الدخول الموزعة ثمناً لخدمات الإنتاج وبين الأثمان المدفوعة مقابل السلع والخدمات المنتجة. واختلال التوازن يقود إلى عرقلة اكتمال الدارة بكامل تدفقاتها مما يقود إلى الأزمة، كما أن الطريقة التي يتحقق بها هذا التوازن تحدد شكل تجديد الإنتاج البسيط أو الموسع. إذا أردنا أن نفصل الشكل السابق ونجعله أكثر تطابقاً مع ما نعيشه حالياً يصبح المخطط كما هو مبين في الشكل رقم (03) حيث تتوضح الاتجاهات الثلاث التي يستخدم فيها كل من القطاع الإنتاجي والاستهلاكي عوائدهما المالية، فالجزء الأول يدفع للدولة في شكل ضرائب مختلفة (ضرائب على الأرباح، على الأجور، على الدخول المختلفة، رسوم... إلخ) ويتم إنفاقه من قبل القطاع الحكومي وهو يشكل جزء من الإنفاق العام الكلي، كما يعد في نفس الوقت جزء من دخل القطاع الإنتاجي والاستهلاكي في الفترة الثانية. أما الجزء الباقي أو ما يسمى بالدخل المتاح فيقسم إلى قسمين، جزء يذهب إلى الإنفاق الاستهلاكي وجزء يبقى في شكل ادخار مالي.

إن المداخيل المتحصل عليها وغير المنفقة من قبل تلك الوحدات مضافاً إليها الاحتياطات الجديدة التي تضخها الخزينة العمومية، فيتم تحويلها على دفعات أو فترات متتالية لفائدة الوحدات التي تريد أن تنفق مبالغ تفوق مداخيلها في فترات محددة. هذه الأموال المقترضة من قبل هذه الوحدات تعود ثانية إلى الإنفاق أو الاستهلاك من قبل الوحدات ذات الحجز السابقة الذكر سواء كانت هذه الوحدات تابعة للقطاع الحكومي، الإنتاجي أو الاستهلاكي.

الشكل رقم (03): دورة تدفق الدخل القومي

```
graph LR; A[مدخل القطاع الإنتاجي والمزلي في الفترة 1] --> B[الإنفاق الحكومي]; A --> C[الإنفاق القطاع الإنتاجي]; A --> D[الإنفاق القطاع الاستهلاكي]; B --> E[الإنفاق الحكومي]; C --> F[الإنفاق القطاع الإنتاجي]; D --> G[الإنفاق القطاع الاستهلاكي]; E --> H[الإنفاق الكلي]; F --> H; G --> H; H --> I[تجزؤ وفوائد القطاع الإنتاجي والاستهلاكي في الفترة رقم 2];
```

The flowchart illustrates the National Income Cycle. It begins with 'مدخل القطاع الإنتاجي والمزلي في الفترة 1' (Input of the production sector and disposable income in period 1). This input splits into three paths: 'الإنفاق الحكومي' (Government expenditure), 'الإنفاق القطاع الإنتاجي' (Production sector expenditure), and 'الإنفاق القطاع الاستهلاكي' (Consumer expenditure). These three paths converge into 'الإنفاق الكلي' (Total expenditure). From 'الإنفاق الكلي', the flow proceeds to 'تجزؤ وفوائد القطاع الإنتاجي والاستهلاكي في الفترة رقم 2' (Distribution and benefits of the production and consumer sectors in period 2). The flowchart also includes a feedback loop from 'الإنفاق الكلي' back to the initial input, labeled 'الجزء من الدخل غير المنفق من قبل الوحدات' (Part of income not spent by units), which then flows through 'ادخار مالي' (Financial saving) and 'احتياطات جديدة من الخزينة' (New reserves from the treasury) before returning to the initial input.

فالنظام المالي هو كل الوسائل والمؤسسات المالية أو التنظيمات المالية التي تمول وتغطي جزء هام من الاحتياجات المالية للأعوان الاقتصاديين أصحاب العجز المالي، وذلك من خلال القدرات المالية التي يملكها الأعوان الاقتصاديون أصحاب الفائض المالي ، لهذا يعرف النظام المالي على أنه ذلك النظام الذي يعبر عن الهيأت والأعوان والآليات التي تسمح لبعض الأعوان الاقتصاديين خلال فترة زمنية معينة الحصول على موارد التمويل و للأخرين استخدام وتوظيف مدخراتهم المالية، وتتوقف فعالية هذا النظام على قدرته في تعبئة الادخار وضمان أفضل تخصيص للموارد المالية المتاحة في الاقتصاد.¹

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف - محاضرات التسيير البنكي لطلبة الماستر علوم التسيير - 2016-2017

-----موقع النظام المالي داخل الاقتصاد

وعلى الرغم من أن جزء من الأموال المحولة من الوحدات ذات الفائض نحو الوحدات ذات الحجز يتم مباشرة من خلال الاقتراض أو التعاقد على أصول مالية، فإن اختلاف حاجات وأهداف الوحدات ذات الفائض والوحدات ذات الحجز، تبرز الحاجة إلى وجود وسطاء ماليين (Financial Intermediaries) مهمتهم تدليل هذه الصعاب والتوفيق بين رغبات الطرفين، والاختلافات بين الطرفين السابقين يمكن أن تكون حول: الحجم، الاستحقاق، الشروط القانونية، القابلية للتسويق، السيولة، القابلية للتجزئة، المخاطر، الإهلاك...إلخ.

فمثلاً، البعض من الوحدات ذات الفائض لا تملك إلا مبالغ صغيرة فقط وتريد أن تستثمرها لكن تفضل أن تكون الوسيلة المالية المشتراة قابلة للتحويل إلى سيولة بسهولة وسرعة ويسر وأن يكون تاريخ استحقاقها قريب، من جهة أخرى فإن الوحدات ذات العجز تحتاج إلى مبالغ كبيرة من الأموال ولمدة زمنية طويلة ومتوسطة، بالإضافة إلى أنها تريد ضمان عدم مطالبته بإرجاع هذه المبالغ قبل تاريخ استحقاقها المتعاقد عليه.

لذلك برزت الضرورة لوجود مؤسسات تعمل على التوفيق بين مختلف هذه الرغبات. هذه المؤسسات يطلق عليها تسمية الوسطاء الماليين وكننتيجة لعمل هؤلاء الوسطاء المتمثل في تسهيل تدفق الأموال بين القطاعين أو الودعتين السابقتين، فإنهم يخلقون نوعين مختلفين من الأسواق:

- يقومون باقتناء الأصول المالية (الأوراق والالتزامات المالية) مباشرة من الوحدات ذات الحجز (السوق الأول)؛
- ويقومون ببيع مختلف الالتزامات والخصوم المالية على مختلف الأشكال إلى الوحدات ذات الفائض (السوق الثاني).

وبهذه الطريقة يستطيع الوسيط المالي أن يشكل أصوله وخصومه بطريقة تمكنه من تلبية طلبات ورغبات المقرضين النهائيين والمقرضين للأموال داخل الاقتصاد. كما أن تنوع محفظة الأصول المالية التي يحملها الوسيط المالي تسمح له بتخفيض درجة المخاطر إلى ما دون مستوى المخاطر التي يتعرض لها الفرد الواحد، كما أنه يمكن الوحدات ذات العجز من إيجاد الأموال المطلوبة، بشكل والحجم، والشروط المناسبة. وفي الاقتصاديات المتطورة يمكن للوحدات ذات الفائض أن تختار بين العديد من الأصول المالية، سواء تلك الصادرة مباشرة من الوحدات ذات العجز أو غير مباشرة وهي الخصوم المعروضة من قبل الوسطاء الماليين (Secondary Liabilities) أي بعبارة أخرى فإن الوحدات ذات العجز تستطيع عادة أن تحصل على (القوة الشرائية) في الشكل الذي ترغب فيه إما مباشرة من الوحدات ذات الفائض، أو كما هو معمول به عادة باللجوء إلى الوسطاء الماليين، لذلك يمكن أن نقول أن تحويل الأموال من المدخرين إلى المقرضين يمكن أن يتم بإحدى الطرق الثلاث المتاحة التالية:

موقع النظام المالي داخل الاقتصاد

1.1. التمويل المباشر **Direct Finance**: هنا يلتقي كل من المقرض والمقرض لتبادل الأموال مباشرة مقابل إصدار أوراق مالية أو موجودات مالية، كالاقتراض من البنك التجاري، أو الهيئات المحلية، وبالتالي تكون الموجودات أو الأصول المالية الصادرة من هذه العملية "أولية" **Primary Securities**. و هذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقرضين (مؤسسات ، أفراد ، هيئات حكومية)، فتستطيع المؤسسات أن تحصل على قروض و تسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى و يمكن أن يكون هذا التمويل على شكل إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص، إصدار سندات، الائتمان التجاري، التمويل الذاتي، تسهيلات الاعتماد... الخ، كما قد تلجأ الحكومة إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد و المؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة و أسعار فائدة متباينة و من أهم هذه السندات نجد أدونات الخزينة¹،... هناك من ربط التمويل المباشر بالسوق الاوراق المالية فقط.²

2.1. التمويل نصف مباشر **Semi Direct Finance**: وذلك من خلال قيام بعض الأنواع من الوسطاء (**Brokers And Dealer**) بمهمة التقريب بين الوحدات ذات العجز والوحدات ذات الفائض وبالتالي تمكثها من الاقتصاد في تكاليف الحصول على المعلومات وإجراء الصفقات كونها تخفض من تكلفة البحث عن التمويل بالنسبة للمستثمرين وتكلفة البحث عن توظيف الأموال بالنسبة للمدخرين، فوجود وسيط ثالث كالسمسار سيساعد في عملية البحث ومن ثم يمد الطرفين بمعلومات عن السوق ويساعد في إتمام الصفقة، وهذه الطريقة هي أشبه بالطريقة الأولى في أن الدائنين يقبلون الأوراق المالية من المدينين مقابل أموالهم ولكن دخول الطرف الثالث يخفض من تكلفة البحث عن التسويق بالنسبة للطرفين، كما يقوم بتقديم معلومات عن حالة السوق والتي ربما قد تكلف الدائنين والمدينين وقتاً طويلاً في الحصول عليها دون الطرف الثالث، كما تساعد هذه المعلومات في سرعة التبادل³

3.1. التمويل غير المباشر **Indirect Finance**: ويقصد به التمويل عن طريق الوساطة المالية تجنبا للمساوئ المرتبطة بالنوعين السابقين من التمويل، ومن إيجابيات نظام التمويل غير المباشر: ⁴

- يلبي كل مطالب الدائنين والمدينين التي لا يوفرها لهم التمويل الشبه مباشر.
- البنوك التجارية تقبل الأوراق المالية الصادرة من المدينين، كما تصدر أوراقا مالية ثانوية للدائنين، فالمؤسسات المالية الوسيطة تقوم بقبول الودائع والمدخرات من الدائنين ومن ثم تصدر أوراقا ثانوية لهم أكثر ضمانا، وقبول الأوراق المالية الصادرة من المدينين ذوي العجز المالي.

¹ مصطفى رشيد شحبة، " اقتصاديات النقود و المصارف و المال"، الاسكندرية، الطبعة السادسة، ص: 446-450

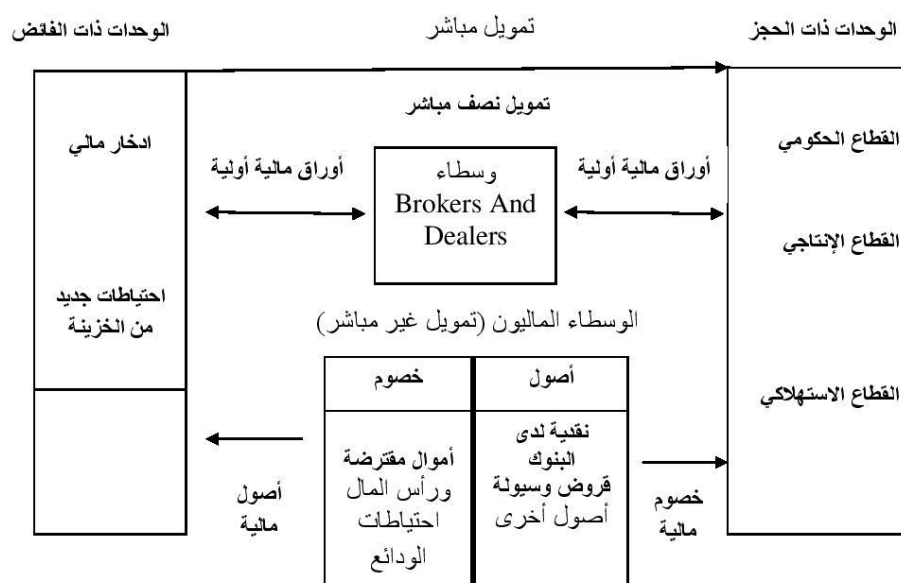
² صلاح الدين حسين الميسي، " قضايا اقتصادية معاصرة"، دار غريب، 2002، ص: 86

³ بد الوهاب يوسف أحمد، " التمويل وإدارة المؤسسات المالية"، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص: 132

⁴ المرجع نفسه، ص: 133

موقع النظام المالي داخل الاقتصاد

الشكل رقم (04): أنماط التمويل



Source : Sylvie de Coussergues, Gautier Bourdeaux, « **Gestion de la banque** », 6eme Edition, Dunod, p :02

2. الوساطة المالية:

خلال السنوات الأخيرة تأثرت المحفظة الاستثمارية للوسطاء الماليين أو المؤسسات المالية بظاهرة (نقادي الوساطة) Disintermediation وهي عكس الوساطة المالية، وتعني سحب الأموال من المؤسسات المالية من قبل المودعين وإقرارها مباشرة إلى المقترضين أو بمعنى آخر تحويل الأموال من التمويل غير المباشر نحو التمويل المباشر، والمثال على ذلك سحب أموال من البنك مثلا التي كانت في شكل ودائع لاستخدامها في شراء أسهم وسندات مباشرة أو بمساعدة وسيط مباشر من السوق الرأسمالي.

وغالبا ما تتفاقم هذه الظاهرة مع ارتفاع سعر الفائدة في السوق، وكون سعر الفائدة المطلوب من المدخر يفوق سعر الفائدة المعروض من الوسطاء الماليين، يتوجب على المؤسسات المالية أن تحتفظ برصيد نقدي عالي باستمرار لمواجهة طلبات السحب، وقد يؤدي ذلك إلى وضع مالي حرج وبالتالي الإفلاس خاصة إذا كانت القوانين والأعراف لا تسمح لهذه المؤسسات بتغيير سعر الفائدة بسهولة وفق ما تقتضيه ظروف السوق المالي بشكل عام.

-----موقع النظام المالي داخل الاقتصاد

وسهولة وسهولة تسويق الأوراق المالية الناشئة سواء من التدفقات المباشرة أو غير المباشرة بين الوحدات ذات العجز والوحدات ذات الفائض تكون أكثر فعالية بوجود سوق مالي ثانوي Secondary Market تتداول فيه تلك الأوراق المالية. الأمر الذي يزيد من فعالية الاقتصاد بشكل عام ذلك أن تخصيص الأموال سيتم على أساس مردودية المؤسسة المقترضة وقدرتها على دفع تكلفة تلك الأموال المطلوبة وكنتيجة لما سبق تزداد وإيرة تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي.

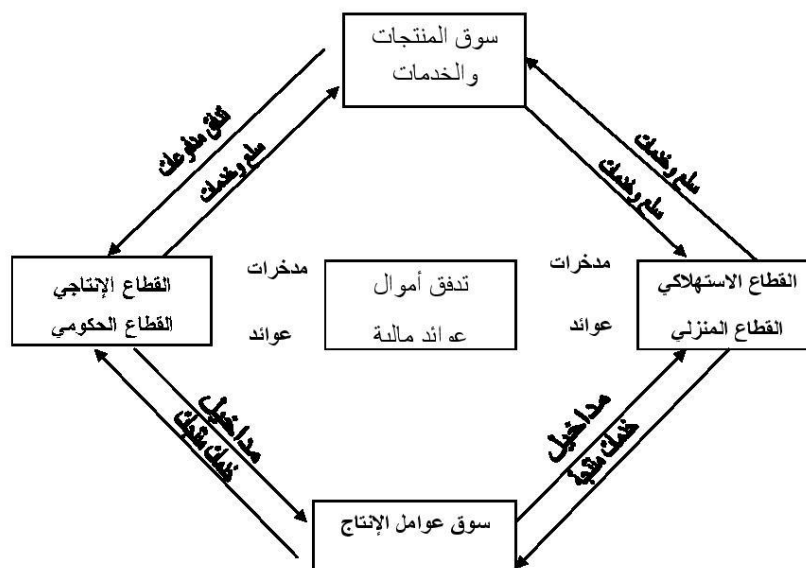
وتجدر الإشارة إلى أن مجال عمل الوسطاء الماليين هو السوق المالي بمختلف أقسامه ولدى تظهر أهمية السوق المالي بشكل عام داخل الاقتصاد. فمن المعروف أن التدفقات السابقة بين القطاع الإنتاجي والاستهلاكي تتم حتما داخل هذا الحيز المعروف "بالسوق"، وفي معظم الاقتصاديات تستعمل الأسواق للقيام بمهمة معقدة، هذه المهمة تتمثل في توزيع الموارد المتاحة وإنتاج السلع والخدمات المطلوبة، والسوق بذلك هو عبارة عن "مؤسسة توضع من قبل المجتمع من أجل توزيع الموارد التي تتميز بالندرة النسبية". فالأسواق هي القنوات التي من خلالها يتقابل كل من البائع والمشتري من أجل تبادل السلع والخدمات، وهي التي تحدد ما هي السلع والخدمات التي سوف تنتج وبأي كمية ويتم كل ذلك من خلال آلية السعر، علما انه يمكننا التمييز بين ثلاث أنواع من الأسواق هي: سوق عوامل الإنتاج، سوق المنتجات، السوق المالي.

ففي سوق عوامل الإنتاج، القطاع الإنتاجي يشتري من القطاع الاستهلاكي عوامل الإنتاج وذلك بأعلى سعر مقترح من قبله، وبهذا يقوم سوق عوامل الإنتاج بتوزيع عوامل الإنتاج على القطاع الإنتاجي مقابل مداخل تعود إلى القطاع الإنتاجي مرة أخرى من خلال نوع ثاني من الأسواق هو سوق المنتجات، حيث أن إنفاق القطاع المنزلي لمداخله للحصول على ما يلزمه من سلع وخدمات يولد تدفق نقدي في الاتجاه المعاكس نحو القطاع الإنتاجي .

لكن من المعروف اقتصاديا أن المداخل المتحصل عليها من قبل القطاع المنزلي والإنتاجي و الحكومي لا تذهب بالضرورة إلى الاستهلاك. بل يدخر جزء منها وهذا الجزء المدخر يختلف باختلاف القطاع الذي قام بإدخاره، فبالنسبة للقطاع المنزلي الادخار هو الفرق بين الدخل المتحصل عليها والاستهلاك، أما القطاع الإنتاجي فهو عبارة عن الأرباح الصافية بعد اقتطاع الضرائب وحقوق المساهمين والمصاريف الضرورية لصاحب العمل، وبالنسبة للقطاع الحكومي فهو الفرق بين مداخل الدولة (التمثلة أساسا في الجباية) وإنفاقها.

موقع النظام المالي داخل الاقتصاد

الشكل رقم (05): أنواع الاسواق



1.2. مفهوم الوساطة البنكية و المالية: (L'intermédiation bancaire ou financière)

إن مفهوم الوساطة المالية في الآونة الأخيرة عرف تطورا وتقدما كبيرا بمرور الوقت وذلك من خلال الدراسات النظرية والتطبيقية التي قام بها العديد من الاقتصاديين .وقد استعمل هؤلاء الباحثون نفس المصطلح الأنجلوساكسوني " Anglo-Saxonne " الذي طور من طرف GURLEY and SHAW والذي هو " Intermédiation " للتعبير عن مفهوم الوساطة المالية والبنكية التي تعني العملية التي يتم من خلالها تسوية الحاجات المالية للوحدات الاقتصادية عن طريق الفوائض المالية التي بحوزة الوحدات الاقتصادية الأخرى، حيث يتدخل عون خاص يسمى الوسيط المالي يختص بجمع مدخرات المقرضين والتي تكون في شكل إصدارات أولية غير مباشرة للأوراق المالية لتوزع في نهاية المطاف على المقرضين لشراء هذه الأوراق.

تمارس البنوك التجارية عدة وظائف و تسعى لتقديم العديد من الخدمات، من خلال قيامها بدور الوسيط المالي. فالوساطة البنكية هي الوظيفة التي تنشأ من خلالها البنوك، العلاقة بين كل من عارضي رؤوس الأموال عن طريق تلقيها لودائعهم، و بين طالبي رؤوس الأموال من خلال منحهم للقروض، حيث يعتبر هذا النوع من التمويل تمويلا غير مباشر.

----- موقع النظام المالي داخل الاقتصاد

- **اقتصاد الاستدانة** (l'économie de l'endettement) و الذي يسود فيه دور الوساطة المالية و يقابله التمويل غير المباشر بمعدلات فائدة غير مرنة أي محددة من طرف البنك المركزي، و مثال البلد الذي يسوده ألمانيا.
- **اقتصاد الأسواق المالية** (Economie des marchés financiers) و يسود فيه التمويل المباشر و يقابله مصطلح " اللاوساطة المالية " (La désintermédiation financière) حيث يتم فيه التداول بمختلف الأصول المالية بمعدلات فائدة مرنة تعكس توازن السوق النقدي - حسب العرض و الطلب- أما عن عملية الضبط النقدي بها فتتم من خلال سياسة السوق المفتوحة، كما أن مختلف المؤسسات المالية و البنكية تكون مستقلة فيما بينها و عن السلطة النقدية. يمكن أن نميز بين مفهومين للوساطة المالية كما يلي:
- **المفهوم الواسع:** يشمل كل مؤسسات الوساطة مهما كان شكلها و طريقة عملها و من ضمنها نجد: شركات توظيف الأموال، مؤسسات السمسرة، التأمين، الضمان الاجتماعي، صناديق التقاعد. و عليه الوساطة المالية البنكية هي مجموعة من المؤسسات البنكية التي تقوم بجمع الموارد المالية التي بحوزة الأفراد والمؤسسات والدولة في شكل مدخرات ثم توجه هذه الموارد لتغطية الحاجات المالية لأفراد آخرون ومؤسسات أخرى والمشاريع الاقتصادية والاستثمارية في شكل قروض¹.
- **المفهوم الضيق:** و تشمل على مجموع البنوك التجارية و مؤسسات الإقراض و التي تتعامل بمبدأ الإيداع و الإقراض حيث يتم من خلال هذه العملية " اشتقاق الودائع " أو " خلق نقود الودائع " لذلك تلعب البنوك دورا هاما في الوساطة المالية النقدية من خلال قبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، وتحويل هذه الودائع إلى قروض والتزامات للمقترضين، الا ان البنوك وخاصة البنوك التجارية لم تعد المؤسسات المالية الوحيدة القادرة على منح الوحدات الاقتصادية الراغبة في الاقتراض القوة الشرائية اللازمة للحصول على السلع والخدمات، كما أنها لم تعد المؤسسات المالية الوحيدة القادرة على تنظيم عملية الادخار، بل ظهرت مؤسسات أخرى تستطيع أن تضاعف من حجم وسائل الدفع وتعدد الأصول المالية المصدرة وتنوعها، ويتمتع كل منها بخصائص ذاتية وكذلك بدرجات معينة من السيولة تبقىها قادرة على تجميع المدخرات والقيام بعمليات الاقتراض والإقراض الطويل أو قصير الأمد، وهي تعرف بالمؤسسات المالية والنقدية الوسيطة، أو وسطاء السوق المالي ووسطاء السوق النقدي. و يمكن التعبير عن الوساطة البنكية داخل الاقتصاد بالمؤشرات التالية:

$$\text{مؤشر الوساطة المالية الكلية في الاقتصاد} = \frac{\text{التمويل إجمالي}}{\text{الناتج الوطني الخام PIB}}$$

¹ J.P. Parat, « Monnaie, Institution Financière et Politique Monétaire », Economica, Paris, 1982, P :

----- موقع النظام المالي داخل الاقتصاد

$$\text{مؤشر الوساطة البنكية} = \frac{\text{اجمالي القروض البنكية للاقتصاد}}{\text{ال الناتج الوطني الخام PIB}}$$

2.2. أسباب ظهور الوساطة البنكية:

- يعود ظهور الوساطة المالية والبنكية إلى ظهور الأصول المالية غير المباشرة وذلك للأسباب التالية¹:
- التخصص ومزايا الحجم الكبير (تخفيض التكاليف)، حيث تخصص مؤسسات الوساطة المالية في جمع المدخرات وتمويل الوحدات الاقتصادية على نطاق كبير و واسع يمكنها من الحصول على الموارد المالية بأقل تكلفة ممكنة وتوزيعها بكفاءة أكبر.
 - التكيف الأفضل للأصول الثانوية المصدرة من طرف المؤسسات المالية الوسيطة لفائدة الوحدات ذات الفائض لأجل توظيف أمثل والتي لا تحتويها الأصول المالية الأولية.
 - تسعى مؤسسات الوساطة المالية إلى إدارة الخطر والتقليل منه وذلك من خلال توزيع المخاطر على عدد كبير من العمليات المالية، كما أنها تركز الخطر على مستوى إدارة الأصول والخصوم لذلك تعرف هذه المؤسسات بالمؤسسات المشاركة في المخاطر، وبهذا يصبح الخطر معروف وممكن التحكم فيه من خلال وحدة مالية تقوم بإدارة المخاطر لمختلف الوحدات، وبهذا فهي تفرق وتنوع المخاطر بكفاءة أكبر وأحسن مما تقوم به وحدة اقتصادية واحدة أو فرد بمفرده.
 - عدم تناظر المعلومات بين الوحدات التي لها فائض والوحدات التي لها عجز، بمعنى أنه إذا توافرت المعلومات لكل الوحدات فلا داعي لنشوء الوساطة المالية، أما في حالة وجود الوساطة المالية فهذا يترجم إلى التناقض الموجود في المعلومات أو عدم كمالية السوق لأن عدم وجود كافة المعلومات لأجل اتخاذ القرارات المناسبة لكافة المتعاملين يؤدي إلى ظهور تكاليف إضافية تسمى تكاليف المعاملات ذلك لأن الوحدات التي لها فائض لا تملك كل المعلومات الخاصة بالوحدات التي تحتاج إلى أموالها والعكس صحيح، فكل منهم يبحث عن الآخر حتى يتم التعاقد. فمشكل عدم تناظر المعلومات قد يحدث مخاطر محتملة كما أنه قد لا يوازن بين العرض والطلب على الأموال.

3. وظائف النظام المالي داخل الاقتصاد:

كنتيجة حتمية لما سبق ذكره ظهرت الضرورة لوجود سوق مالي Financial Market من أجل أن يلعب الدور الحيوي المنوط به أي وضع الأموال المدخرة تحت تصرف المؤسسات التي تكون بحاجة إليها وذلك عن طريق المؤسسات المالية التابعة له أو ما سيق وسميهاهم بالوسطاء الماليين. وبدون السوق المالي لما استطاعت المبالغ المدخرة أن نجد طريقها ثانية إلى الدورة الاقتصادية وما ينجر عن ذلك من

¹ بن علل بلقاسم، " مطبوعة دروس في مقياس حلقة"، مقدمة لطلبة السنة الثالثة شعبة علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي نور البشير البيض، 2016، ص: 26، الموقع الإلكتروني: <http://www.cu-elbayadh.dz/nv/wp-content/uploads/2017.pdf>

-----موقع النظام المالي داخل الاقتصاد

مشاكل اقتصادية معروفة، من بطالة، ركود اقتصادي، تضخم، معدل نمو اقتصادي متدني....إلخ. والنظام المالي الذي يشتمل على مختلف الأسواق المالية داخل الاقتصاد، يقوم بمجموعة من الأدوار المهمة هي:

1. دور الادخار **Saving Function**: من خلال وضع الوسائل والأدوات المالية الضرورية تحت تصرف المدخرين ومنحهم عائد وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها. ومن ثم تحويل هذه المدخرات إلى استثمارات من أجل إنتاج سلع وخدمات تساهم في تنمية الاقتصاد بشكل عام.
2. دور الحفاظ أو الاحتفاظ بالثروة **Wealth Function**: فالثروة أو القوة الشرائية يمكن أن يحتفظ بها الفرد، المؤسسة الاقتصادية أو الدولة في شكل سلع ومنتجات وعقارات، لكن السوق المالي يمنحهم وسيلة أفضل للقيام بذلك من خلال المنتجات المالية التي يضعها تحت تصرف المدخرين، بحيث أن هذه الأدوات المالية تمتاز عن بقية المنتجات والعقارات في أنها لا تتآكل أو تستهلك بمرور الوقت أي مستقرة القيمة (نسبياً) بالإضافة إلى أنها تمكن حاملها من الحصول على دخل أو عائد.
3. دور توفير السيولة **Liquidity Function**: أي أن السوق المالي يستطيع أن يوفر السيولة الضرورية بقليل من المخاطر والخسائر لحاملي الأوراق المالية عند حاجتهم إلى السيولة بسرعة فمن المعروف أن السيولة المطلقة لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال النقود، لكن النقود أو السيولة المطلقة ليس لها عائد، بالإضافة إلى أن قيمتها الشرائية تتآكل بوجود ظاهرة التضخم ولهذا السبب فإن المدخرين لا يحتفظون بالسيولة إلا نادراً ويفضلون عليها حيازة الأدوات المالية المختلفة من خلال السوق المالي.¹
4. دور الإقراض **Credit Function**: فالسوق المالي يزود الاقتصاد بشكل عام بالعديد من أشكال الإقراض (الائتمان) من أجل تمويل الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري والجهات المقرضة إما أن تكون القطاع الاستهلاكي، الإنتاجي أو الحكومي.
5. دور أداة للمدفوعات **Payment Function**: من خلال وسائل الدفع التي تضعها المؤسسات المالية العاملة في السوق المالي والنظام المالي بشكل عام، تحت تصرف القطاعات الاقتصادية دخل الاقتصاد من أجل تغطية التزاماتهم مثل: الشيكات، البطاقة الائتمانية، التحويلات البنكية....إلخ
6. دور التقليل من المخاطر **Risk Function**: فالفرد بالإضافة إلى تعرضه إلى مختلف المخاطر المعروفة (الموت، المرض، ضياع الممتلكات) والتي يمكن تغطيتها من خلال بعض المؤسسات التابعة للنظام المالي وهي مؤسسات التأمين، فإنه توجد بعض المخاطر المتعلقة بالاستثمار والتي يمكن تقادي قدر كبير منها عن طريق مؤسسات الاستثمار و الادخار التابعة للنظام المالي والتي تنشط من خلال

¹ دريد كامل الشبيب، " الأسواق المالية و النقدية"، الطبعة الاولى، الاردن، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2012، ص: 33

موقع النظام المالي داخل الاقتصاد

السوق المالي وهذا بفضل خاصية مهمة جدا تملكها هذه المؤسسات المالية وهي التنوع Diversification والتي لا يمكن أن يحققها الفرد بمفرده.

7. دور تسير وتنفيذ السياسات المالية والنقدية للدولة: **Policy Function** تستطيع السلطة المالية من خلال السوق المالي تسير سياسات مالية ونقدية لمعالجة مشاكل اقتصادية بيسر وسهولة شريطة أن يكون السوق المالي على مستوى من السيولة والكفاءة يسمح له القيام بهذه المهمة المعقدة.

وتوجد العديد من الأسواق المالية داخل النظام المالي لدولة تمكنه من القيام بالأدوار السابقة هي السوق النقدي والسوق الرأسمالي، سوق مفتوح وسوق مفضضة، سوق أول وسوق ثاني، سوق أي أو عاجل في مقابل السوق المستقبلي، علما ان هناك عناصر مشتركة تربط كل الأسواق السابقة بعضها ببعض كونها تتعامل بالائتمان، التحكم، كما أنها أسواق كاملة وفعالة أو كفاءة (Perfect and efficient) معنى السوق الكامل هو ذلك السوق الذي تكون فيه كل المعلومات التي تؤثر في أسعار الأوراق المالية متاحة بحرية وللجميع وبتكلفة تقترب من الصفر وأن كل المتعاملين في الأسواق المالية المختلفة يقبلون بالأسعار المعروضة بدلا من أن يفرضون أسعارهم، أي هناك منافسة كاملة دون حواجز من الدولة على الصفقات وانتقال الأموال كما أن هذا السوق يعكس القيمة الحقيقية للورقة المالية وأن المعلومات الجديدة حول هذه الورقة المالية تؤثر مباشرة على سعرها في السوق وبهذه الخصائص يصبح السوق الكامل سوق فعال وكفأ.

من كل ما سبق نستنتج أن السوق المالي يتكون من مجموعة من المؤسسات المالية من بين هذه المؤسسات المالية البنك التجاري أو نظام البنوك التجارية الذي يعتبر أحد الوسطاء الماليين الذين يقدمون خدمات مالية للوحدات ذات الفائض والوحدات ذات الحجز في الاقتصاد، وهو أهم مؤسسة مالية داخل السوق النقدي¹ و الرأسمالي بالنظر إلى حجم موجوداته المالية، حيث يعمل البنك التجاري على سد الرغبات المختلفة لكل من المقترضين والمقرضين في الاقتصاد، ويمكن الحكم على مدى نجاح البنك التجاري في أداء دوره الاقتصادي من خلال مدى تمكنه من أداء الدور السابق أحسن من منافسيه. و المصاعب التي تعترض البنك التجاري تحقيق هذه المهمة بنجاح تكمن في مشكلة الموازنة بين رغبات الأطراف الأربعة التي تؤثر وتتأثر بنشاط البنك التجاري وهي: الوحدات ذات الفائض، والوحدات ذات العجز، مالكي البنك، الجهة المنظمة لنشاط البنك التجاري (البنك المركزي).

فلا يكفي أن يقوم البنك بإصدار خصوم بالشكل المقبول بالنسبة للوحدات ذات الفائض بل يكون عليه كذلك أن يقدم لها عائد مجزي، بهدف التغلب على بقية المنافسين من الوسطاء الماليين ذلك أن الوحدات ذات الفائض (سواء كانت في القطاع المنزلي، الإنتاجي أو الحكومي) سوق تختار أعلى عائد يقترح عليها وفي الشكل الذي ترغب فيه. في المقابل يجب أن نعرف أنه كلما كان العائد الممنوح للوحدات ذات الفائض

موقع النظام المالي داخل الاقتصاد

أعلى فهذا يعني كذلك تكلفة أكبر يتحملها البنك التجاري في سبيل الحصول على هذه الأموال. أما بالنسبة للوحدات ذات العجز فإنها تريد من البنك أن يقرضها الأموال بأقل تكلفة ممكنة وفي الشكل المطلوبين وعادة تكون المؤسسات التابعة للقطاع الإنتاجي أكثر تأثراً وحساسية اتجاه الفرق في سعر الفائدة، والمشكلة تكمن في أنه كلما كانت تكلفة الإقراض أقل بالنسبة للمقترض كلما كان عائد البنك التجاري أقل. وبالإضافة إلى تلبية طلبات ورغبات الوحدات ذات العجز والفائض فإن مسير البنك التجاري يكون عليه أيضاً أن يراعي رغبات وتطلعات الفئة الثالثة مالكي البنك (المساهمين) ويكون ذلك بأن يحقق البنك التجاري فارق مقبول بين تكلفة الحصول على الأموال، وإيجار الأموال الممنوحة (الفائدة على القروض) مطروحا منها بقية تكاليف التشغيل الخاصة بالبنك التجاري. وهذا من أجل تحقيق عائد مقبول لهذه الفئة. والمعروف أن مالكي البنك التجاري هدفهم الدائم هو الحصول على المزيد من الأرباح وذلك بدفع فائدة أقل لأصحاب الفوائض المالية وتحصيل فائدة أكبر من المقترضين لكن بوجود المنافسة فإن هذين الهدفين يصعب تحقيقهما بالكامل.

و تلبية رغبات الفئات الثلاث السابقة من قبل البنك التجاري أمر غير كافٍ إذ يكون عليه أيضاً مراعاة رغبات ومتطلبات الجهات المشرفة على عمل البنوك التجارية (البنك المركزي أساساً). وبشكل عام فإن هذه الفئة تعمل على تقليل الأخطار التي يتعرض لها البنك سواء في حصوله على الأموال أو استخدامها بأن تمنع البنك التجاري من منح أسعار فائدة عالية جداً لأصحاب الفائض وإقراض الأموال بأسعار فائدة متدنية جداً الأمر الذي يضمن للبنك التجاري تحقيق عائد معقول ومنه يتمكن من الاستمرار في نشاطه الودائع.

لدى فيمكن القول أنه في فضاء اقتصادي يتميز بالمنافسة، فإن مسير البنك التجاري الذي يستطيع أن يتوصل إلى تلبية رغبات الفئات الأربعة السابقة يكون قد نجح في تسيير البنك وأداء مهمته على أحسن وجه.

الالتزام و وظائفه

الملف الثاني

-----الائتمان و وظائفه

لقد عرفت المجتمعات الائتمان منذ القدم ومع مرور الزمن تطورت أشكاله فمن الشكل الأول و هو القرض العيني في روما القديمة إلى أنواع الائتمان الحديثة التي تعرفها المجتمعات الغربية حليا و التي أصبحت تمس كل مناحي الحياة اليومية للمواطن.¹ و الائتمان من الناحية اللغوية هو كلمة مرادفة و معادلة لكلمة قرض وتستخدم للدلالة على قدرة الشخص على الحصول بطريقة الاقتراض على الأموال التي يحتاجها وهو بعبارة أخرى منح دائن لمدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين.

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، ومن الناحية الاقتصادية توجد العديد من التعاريف للائتمان ، فاصطلاحا هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، كما أنه مبلغ من المال يدفعه الدائن إلى المدين لمدة زمنية محددة وبمعدل فائدة متفق عليه من أجل تحقيق غرض معين أي مبادلة مال خاص بوعود وفاء مقبل،² ومعنى ذلك أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتا للآخر عن مبلغ على أمل استعادته فيما بعد و الذي أدى إلى هذا إنما هي الثقة أو الأمان و هي مصدر تسمية هذا الاصطلاح بالائتمان Le crédit ، كما يعرف أيضا بأنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ، ويقوم المقرض في بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقرض يتمثل في الفوائد والعمولات.³ و يؤدي الائتمان في الاقتصاد الحديث العديد من الوظائف الحيوية و ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الميكانيزمات الاقتصادية التي يتمكن من تنشيطها، من بين هذه الوظائف:

1- تمويل العمليات الإنتاجية، إذ يتميز الاقتصاد الحديث باللجوء إلى استخدام الآلات و المعدات في عملية الإنتاج التي ما فتئت تتضخم يوم بعد يوم بشكل تطول فيه مراحل الإنتاج، منذ استلام المواد الأولية من مصادرها و حتى وصول السلعة المنتجة إلى المستهلك النهائي و استلام قيمتها من قبل المنتج، و هذا يجعل عملية الإنتاج تحتاج إلى مبالغ تزايد يوما بعد يوم حتى أصبحت تتجاوز بكثير الموارد الذاتية لأصحاب المشاريع. و تجعل من الضروري تداركها عن طريق اللجوء إلى الاقتراض (الائتمان).

2- عندما تريد المؤسسات الإنتاجية إدخال آلات و أساليب إنتاجية جديدة في عملية الإنتاج (إدخال تكنولوجيا حديثة في الإنتاج تكون أكثر إنتاجية و قدرة على المنافسة) فإنها تضطر إلى اللجوء إلى الائتمان عند قلة الموارد الذاتية الكافية لذلك، فضلا عن ذلك عامل الوقت حيث لا تستطيع الانتظار حتى تتوفر تلك الإمكانيات تقاديا لتدهور مركزها التنافسي في مقابل المؤسسات المنافسة لها و التي أقبلت على استخدام أساليب متطورة ، معظم الشركات الكبرى في الدول المتقدمة تخصص جزء كبير من أرباحها المحققة لإعادة استثمارها في ميدان البحث و التطوير حتى تكون دائما قادرة على المنافسة سواء في نوعية السلع المعروضة أو التكلفة و الاسعار التي تقترحها على

¹ يمكن العودة إلى ، فليح حسن خلف، "النقود والبنوك"، أريد، عالم الكتب الحديث، 2006، ص: 265

² عبد العزيز الدغيم، ماهر الأسمن، ايمان نجرو " : التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عملية الاقتراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري "،

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 2006، المجلد 28، العدد3، ص: 194

³ احمد ناجي أحمد، " أساسيات العمل المصرفي"، ص: 43 ، عن الموقع : <https://accdiscussion.com/acc11881.html>

-----الائتمان و وظائفه

زبانتها، هذا العبء الكبير الذي يقع على المؤسسة الاقتصادية في أغلب الأحيان يفوق قدراتها المالية الذاتية و يضطرها إلى اللجوء إلى الائتمان بأشكاله المختلفة حتى تحافظ على نفس الوتيرة من التقدم و التطور.

3- إن الائتمان يعتبر من أهم العوامل التي تدفع إلى زيادة الإنتاج ذلك أن المقترض مثلا الذي تحصل على أموال من أجل الاستثمار و الإنتاج يجد نفسه ملزما ببذل جهد إضافي و تحقيق إنتاجية عالية لتغطية تكلفة الأموال المقترضة و تحقيق هامش ربح معقول مهما كانت ظروف السوق و صعوبات الإنتاج و هذا بحد ذاته يعتبر حافزا هاما من أجل تحقيق نتائج جيدة.

4- يقوم الائتمان بوظيفة إعادة توزيع الموارد المالية، فالأموال النقدية الفائضة لدى الأفراد و الشركات و مختلف المؤسسات و الدواوين الحكومية، يتم تجميعها عن طريق مؤسسات الائتمان و تحويلها إلى رأس مال قابل للإقراض لتلبية الحاجات التمويلية لمختلف المؤسسات الإنتاجية و الخدماتية. بفضل آلية الائتمان يتم توجيه هذه الأموال إلى تلك القطاعات التي تحقق أرباحا عالية و تلك التي تحتل أهمية كبرى في الاقتصاد و هنا قد يؤدي استعمال الائتمان إلى تحقيق نوع من التوازن بين معدلات العائد في مختلف القطاعات، حيث أن زيادة الائتمان بالنسبة لقطاع معين نتيجة كون معدلات الربح فيه أعلى من غيره يؤدي إلى زيادة المستثمرين وبالتالي زيادة الإنتاج في هذا القطاع مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار و من ذلك انخفاض الأرباح و بالتالي تساوي معدل العائد لهذا القطاع مع بقية القطاعات و بالتالي تحول المستثمرين إلى قطاعات أخرى و بالتالي خلق وضع توازن جديد في السوق.⁴

5- إن استعمال الائتمان يمكن أن يؤدي إلى الاقتصاد في نفقات التبادل، حيث أن استعماله قد يؤدي إلى الاستغناء عن قسم كبير من النقود الورقية في الاقتصاد الحديث، مع العلم أن استعمال الائتمان قد أدى في مرحلة سابقة إلى الاقتصاد في نفقات التبادل و ذلك من خلال الاستغناء عن النقود المعدنية في مقابل النقود الورقية. فظهور نقد الودائع أدى إلى تسهيل الحركة المالية و التجارية في الاقتصاد و إلى سرعة التداول و التقليل من أخطار السرقة و الضياع .

6- عن طريق الائتمان يتم تحويل الشركات الصغيرة إلى شركات كبيرة و إقامة مؤسسات ضخمة و ظهور الاحتكارات و قد يتم ذلك من خلال إتباع سياسة التمييز في أسعار الفائدة بين المقترضين من أصحاب المشاريع الصغيرة و المقترضين من أصحاب المشاريع الكبرى من قبل البنوك أو مؤسسات التمويل، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور الأوضاع المالية للفئة الأولى و دعم المركز المالي للفئة الثانية. هذا وقد يؤدي وضع شروط قاسية على المؤسسات الصغيرة من أجل دخول السوق المالي و الاستفادة من الائتمان فيه إلى تشجيع فئة على حساب الأخرى و الوصول بذلك إلى نفس النتائج السابقة.

⁴ فليح حسن خلق، مرجع سبق ذكره، ص: 271

-----الائتمان و وظائفه

7- يعتبر الائتمان أداة هامة جدا من أدوات التوجيه الاقتصادي في يد السلطات الاقتصادية في أي دولة تساعد على زيادة الاستثمارات في تلك المؤسسات أو القطاعات التي تريد هذه السلطة تدعيمها أكثر و زيادة مستوى النمو فيه، فمثلا إذا كانت دولة معينة تعاني من نقص في المواد الغذائية و عجز الإنتاج في هذا القطاع، فعن طريق زيادة الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي و دفع المستثمرين إلى الخوض فيه من خلال خفض أسعار الفائدة و التسهيلات الائتمانية على الأموال الممنوحة كقروض لهذا القطاع، مما يجعل هذه الأموال المستثمرة ذات تكلفة منخفضة بالنظر إلى تكلفة الأموال المستخدمة في القطاعات الأخرى هذا الأمر بالطبع يدفع المزيد من المستثمرين إلى دخول هذا القطاع و بالتالي رفع حجم الإنتاج و تكون السلطة الاقتصادية قد حققت سياستها التنموية حسب الأولوية القطاعية عن طريق استعمال سياسة ائتمانية.

8- إن السياسة الائتمانية يمكن لها أن تؤدي دور بالغ الأهمية في معالجة المشاكل الاقتصادية أو تحقيق أهداف اقتصادية معينة و هامة، فبواسطة الائتمان يمكن التحكم في حجم العمالة، مستوى الأسعار، معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، البطالة، كل هذه المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الحديث يمكن إيجاد حلول لها عن طريق انتهاز سياسة ائتمانية مناسبة.

9- تستعمل السياسة الائتمانية و خاصة سعر الفائدة كأداة للتحكم في سعر صرف العملات حيث أن قرار رفع سعر الفائدة على الودائع لدولة معينة قد يؤدي من خلال ظاهرة التحكم (انتقال الأموال من مكان في العالم يكون فيه سعر الفائدة أقل إلى مكان يكون فيه سعر الفائدة أكبر) إلى زيادة الطلب على عملة تلك الدولة لأغراض استثمارية مما يؤدي لارتفاع سعرها مقابل بقية العملات إلا أنه يجب الإشارة هنا أن ارتفاع عملة دولة قد يؤدي في حالة عدم التحكم في هذا العامل إلى آثار سيئة على الميزان التجاري و بالتالي ميزان المدفوعات من جراء ارتفاع تكلفة الاستيراد من تلك الدولة نتيجة خسائر الصرف التي تتحملها الدول المستوردة.

10- قد يستعمل الائتمان و خاصة سعر الفائدة على القروض الخارجية كأداة للهيمنة على الدول خاصة النامية منها و ذلك عن طريق منحها قروض بأسعار فائدة كبيرة و إغراقها في المديونية للتحكم فيما بعد في قراراتها السياسية و الاقتصادية.

مدخل للبنوك التجارية

الملف الثالث

مدخل للبنوك التجارية

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية أكثر المؤسسات المالية انتشارا في معظم اقتصاديات العالم سواء كانت الدول النامية أو المتقدمة و يمكن قياس هذه الأهمية من خلال كون هذه البنوك تستحوذ على القسم الأعظم من الودائع و الموجودات المالية داخل الاقتصاد، يشترك اسم " البنك التجاري " من كون هذه المؤسسة المالية توجه معظم مواردها لسد حاجات المؤسسات الصناعية و التجارية من الأموال. و يمكن تعريف البنك التجاري بأنه "مؤسسة مالية غير متخصصة تعمل في السوق النقدي و تطلع أساسا بتلقي الودائع القابلة للسحب لدى الاطلاع أو بعد أجل، و تتميز عملياتها بشكل خاص بالتعامل بالائتمان قصير الأجل و هذا ما يميزها عن غيرها من المؤسسات الائتمانية الأخرى" كما تعرف هذه البنوك في بعض الدول ببنوك الودائع

لقد استمد النشاط الحالي للبنوك التجارية أصوله الأولى من فكرة الصراف أو الصيرفي الذي كان يقوم بمبادلة العملات الأجنبية بالعملات أو المسكوكات الوطنية، ثم بدأت ظاهرة إيداع النقود لدى جهة موثوق بها (تجنبا للضياع أو السرقة) تنتشر بين التجار و بذلك ظهرت وظيفة جديدة للبنوك هي المحافظة على ودائع الأفراد و السهر عليها مع منحهم إمكانية سحبها في أي وقت يشاءون و يحصل الأفراد مقابل الإيداع على شهادات تثبت إيداعاتهم لدى البنك و المبلغ المودع، و أخذت هذه الشهادات و التي كانت في أول الأمر " أسمية" تتطور حتى وصلت إلى مرحلة معينة من التطور أصبحت فيها قابلة للتداول من قبل الأفراد للوفاء بالتزاماتهم، و الذي سهل الوصول إلى هذا الأمر هو كون هذه الشهادات أصبحت لحاملها إضافة إلى ثقة الأفراد بالجهة المصدرة لها و كونها تمثل كمية معينة من النقود المعدنية مودعة لدى الجهة التي أصدرتها إضافة كذلك إلى كونها قابلة للإبدال بما يعادلها من النقود المعدنية عند الطلب.

إن البنوك كانت في بداية الأمر تحتفظ في صناديقها بنقود معدنية تعادل تماما هذه النقود الورقية أو الشهادات المصدرة (تغطية كلية) و لكن مع مرور الزمن أخذت البنوك تصدر من هذه الشهادات ما يفوق بكثير ما لديها من النقود المعدنية و ذلك بعد تأكدها من أن ما يأتي إليها من هذه الشهادات لإبداله بنقود معدنية لا يساوي سوى نسبة بسيطة من مجموع هذه الشهادات المصدرة (التغطية النسبية).

بعد ذلك اتفق أن هذه النقود الورقية أصبحت نقودا فعلية تؤدي جميع وظائف النقود المعدنية و بشكل أفضل و منه لم يعد ممكن ترك إصدارها حرا بيد البنوك التجارية تصدر منها ما تشاء بهدف تحقيق الربح دون اكتراث بالعواقب السلبية لذلك على الاقتصاد في المدى القريب و البعيد، لدى تم حصر عملية الإصدار في بنك واحد يقوم بعملية الإصدار حسب ما تتطلبه حاجات الاقتصاد عرف فيما بعد بالبنك المركزي و الذي أوكلت له مهمة إصدار النقد بالإضافة إلى مهام أخرى تنطوي كلها داخل السياسة النقدية للدولة.

-----مدخل للبنوك التجارية

و المعروف هو أن البنوك بعد هذا صارت تقرض الأفراد من أموال هي تمتلكها و لكنها و تدريجيا و نتيجة الخبرة و الموارد الهائلة التي تراكمت في خزائنها صارت هذه البنوك تقرض الأفراد و المؤسسات من ودائع الأفراد و المؤسسات الموجودة لديها مقابل الحصول على فائدة. و هكذا جمعت البنوك بين وظيفتين تقبل الودائع و الإقراض، و فيما يتعلق بأول عملية لخلق النقود، فقد ظهرت عندما أصبح تحصيل الإيصال المستعمل لأية تسوية غير مشروط بإيداع من الذهب. و بذلك أصبحت الإيصالات تحظى بثقة الأفراد لقابلية استبدالها في أي وقت إلى ذهب. و حسب هذه الآلية، تعتبر القروض الممنوحة من قبل البنوك هي الأساس في عملية خلق الودائع، أي أن " القروض تخلق الودائع " ¹ و عليه فالبنك قادر على خلق نقود الودائع. ² تأسيسا لما سبق نخلص الى القول أن الوظيفة التي تميز البنوك التجارية عن بقية المؤسسات المالية الأخرى و جعلتها تحتل الصدارة في النظام الائتماني هي وظيفة إصدار نقود الودائع.

1. تطور البنوك التجارية

مع بداية العصور الحديثة و اعتبارا من القرن الخامس عشر بدأ عهد النهضة و عصر الحركات التقدمية في مختلف المجالات، بالإضافة إلى زيادة الحاجة للائتمان و ضرورة وجود طرق جديدة للتمويل. و مع الثورة الصناعية تحولت الهيئات التي كانت تتولى الائتمان إلى بنوك، بأتم معنى الكلمة، تأخذ شكل مؤسسات جديدة أكبر قدرة و أمتن مركزا. فقد ظهرت في إيطاليا البنوك العامة في أواخر القرن السادس عشر (عام 1587 - Banque de Venise - Rialto) و في أمستردام (خلال القرن السابع عشر - بنك أمستردام -)، و أنشئ بنك إنجلترا بلندن (خلال القرن الثامن عشر) ثم انتشرت البنوك في أوروبا كلها. ³

مع بداية القرن العشرين، بدت ضرورة تدخل الدولة في تنظيم الائتمان لحماية حقوق المودعين، و لتوجيه الطاقات نحو أوجه النشاط الأكثر فائدة للمجتمع. و عليه فقد كان توجه البنوك نحو النشاط البنكي المتخصص بالتفرقة بين البنوك من حيث نوع النشاط و طبيعة العمليات التي تقوم بها، و كانت إنجلترا هي السبقة إلى العمل بمبدأ التخصص و التفرقة بين بنوك المقاصة (clearing banks) و بنوك الأعمال (merchant banks). ⁴ و في عام 1933 فرّق المشرع الأمريكي بين البنك التجاري و بنك الاستثمار، بهدف الحد من ظواهر الإفلاس آنذاك، و ما يعرف بالمخاطرة النظامية (risque systémique) ⁵ و بالنسبة لفرنسا

¹ "loans make deposits "

² P.PRISSERT, Economie monétaire et bancaire, 2^e édition, La revue banque éditeur, Paris, 1986, p39.

³³ عبد الحيد الشواربي و محمد عبد الحيد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية و القانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص: 61

⁴ L.SCIALOM, Economie bancaire, édition La découverte, Paris, 1999, p : 35.

⁵ P.GARSUAULT et S.PRIAMI, La banque, fonctionnement et stratégie, 2^e édition, Economica, Paris, 1997, p : 88.

-----مدخل للبنوك التجارية

أيضا، حسب القانون الفرنسي لعام 1945 حول التخصص البنكي، تمت التفرقة بين بنوك الودائع تحت الطلب التي يقل أجلها عن عامين و بنوك الأعمال و بنوك الإقراض متوسط و طويل الأجل.¹

لكن سرعان ما تلاشت فكرة التخصص التي ميزت البنوك التجارية، حيث تولت القيام بممارسة بعض الأعمال التي كانت تدخل في صميم عمل منشآت متخصصة، و بالمقابل نجحت هذه الأخيرة في جلب الودائع، و التوسع في سياسة الإقراض، التي تعتبر من صميم عمل البنوك التجارية.² نتيجة للصعوبات التي واجهتها البنوك التجارية، من خلال الالتزام بالتشريعات و منافسة المؤسسات المالية الأخرى، و خضوعها للأنظمة، و الرقابة و زيادة المخاطر التي تعرضت لها، فضلا عن أهم التغيرات التي مست ملامح النظام الاقتصادي العالمي، و تعاظم دور الاقتصاد المالي فيه، و عن أهم التطورات التي ميزت النظام البنكي العالمي و الذي كانت من أهم مظاهره : التحرر الاقتصادي و إزالة الحواجز و القيود بين كافة المعاملات عامة و البنكية خاصة، و اتجاه البنوك نحو تنويع عملياتها و نشاطاتها و تبنيها لنموذج البنك الشامل.

و على غرار البلدان الأوروبية قامت ألمانيا بتطوير نظامها البنكي حسب نموذج البنك الشامل، لتصبح رائدة في هذا المجال. إن نظام البنك الشامل يميل لأن يصبح هو السائد في دول الاتحاد الأوروبي لكن تحت أشكال تنظيمية مختلفة، من البنك الشامل الألماني إلى التكتلات المالي³، نظرا لصدور التعليمات المنظمة للرقابة على البنوك في الاتحاد الأوروبي، ففي عام 1989 تم اختيار نموذج البنوك الشاملة ليكون النموذج الأصلح لكل بلدان الاتحاد، و وفقا لهذا النموذج يجوز للبنوك القيام بكل الأعمال.⁴ أما بالنسبة للبنوك الأمريكية، فقد تم فيها السماح للبنوك التجارية للقيام بالأنشطة الاستثمارية عن طريق فروع مستقلة، و في عام 1993 صدر قانون جديد يسمح للبنوك التابعة للشركات القابضة (Bank holding companies) بالاستثمار في الأوراق المالية مع وضع بعض الضوابط و القيود على ممارسة هذه الأنشطة. كل ذلك بهدف الوصول إلى خدمات بنكية كاملة، و محاولة إلغاء الحدود بين الخدمات البنكية و غير البنكية. و بالفعل تطور هذا الاتجاه كثيرا في بعض البلدان الأوروبية - كما ذكرنا سابقا - و مثال ذلك التوزيع واسع الانتشار لمنتجات التأمين من خلال فروع البنوك و هي ظاهرة التأمين البنكي (la bancassurance)، و التي يمكن أن تكون مقدمة لتكوين تكتلات مالية تقدم مختلف أنواع الخدمات المالية، و من ناحية أخرى فقد تأكد هذا الاتجاه في الولايات المتحدة الأمريكية باندماج Citi corp & Groupe travelers- و ما تبع ذلك من إلغاء قانون (Glass-Steagall Act).⁵

¹ J.P.DESCHANDEL, **Droit bancaire, l'institution bancaire**, Dalloz, Paris, 1995, p : 7.

² سعيد سيف النصر، **دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص: 42.

³ L.SCIALOM, op.cit., p: 3.

⁴ رشدي صلح و عبد الفتاح صلح، **البنوك الشاملة و تطوير الجهاز المصرفي المصري**، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص: 66.

⁵ TOMAS J.T BÁLINO et D.A.UBIDE, « **La métamorphose du secteur bancaire** », Finances& Développement, publiée par le F.M.I, juin 2000, p:42.

2. تعريف البنك التجاري:

نجد مرجعية مصدر "بنك" في كلمة "banca" باللغة الإيطالية، و هي كلمة تطلق على الطاولة أو المنضدة التي كان التجار يتبادلون العملة فوقها، و في هذا السياق تطورت الكلمة لتعني المؤسسات التي تخصصت بالأنشطة ذات الطابع التجاري التقليدي (حفظ المعادن الثمينة و تحويل العملات الأجنبية و منح القروض للتجار....)¹.

و مع تطور النشاط البنكي و تعدد وظائف البنوك التجارية، أصبح من الصعب تحديد تعريف شامل جامع لها. و عليه نقدم على سبيل المثال لا الحصر، تعاريف كل من زينب حسين عوض الله و عبد الحميد الشواربي و محمد عبد الحميد الشواربي و Josette et Max Peyrard كما يلي :

تري زينب حسين عوض الله أن البنوك التجارية " هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، أو بعد أجل قصير و التعامل بصفة أساسية بالائتمان قصير الأجل، و يطلق عليها أيضا اصطلاح بنوك الودائع "².

و يعرف عبد الحميد الشواربي و محمد عبد الحميد الشواربي البنوك التجارية بأنها " تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة بما يحقق أهدافها و دعم الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى مباشرة عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي، بما في ذلك إنشاء المشروعات و ما يتطلبه من عمليات مصرفية و تجارية و مالية "³.

كما يرى كل من Josette et Max Peyrard أن البنك التجاري " (commercial bank- banque commerciale- bank- retail bank) هو مؤسسة مالية تقوم بتلقي الودائع تحت الطلب من الجمهور، و بكل العمليات البنكية، فالنقطة بين بنوك الودائع و بنوك الأعمال تتجه نحو التلاشي في مختلف البلدان "⁴.

و من عينة التعاريف السابقة نخلص إلى أن البنوك التجارية، تمثل أقدم أشكال المؤسسات النقدية التي تقوم بالوساطة بين المدخرين و المستثمرين، و هي الشكل الغالب للبنوك في معظم دول العالم، و أن معظم التعاريف الخاصة بالبنوك التجارية تؤكد على الجانب الوظيفي، بقيامها بتلقي الودائع من الجمهور ومنحها للقروض التي تكون عادة قصيرة الأجل، مع امتيازها عن باقي المؤسسات المالية بخلفها لنقود الودائع نتيجة تعاملها بالائتمان.

¹ G.JACOUD, le système bancaire français, Armand colin, Paris, 1999, p : 6.

² زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود و المال، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص: 100.

³ عبد الحميد الشواربي و محمد عبد الحميد الشواربي، مرجع سبق ذكره، ص: 53

⁴ JOSETTE et M. PEYRARD, Dictionnaire de finance, 2^e édition, Vuibert, Paris, 2001, p :26.

-----مدخل للبنوك التجارية

غير أن تطور البنوك في كثير من البلاد، أدى إلى اضطلاع البنوك التجارية بعمليات بنكية لم تعهدها من قبل، بالإضافة إلى مختلف الوظائف التقليدية التي تقوم بها، يضاف إليها كل يوم العديد من الوظائف و الخدمات الحديثة.

و عليه تتمتع البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات بعدة خصائص أو مزايا سواء بالنسبة للمؤسسات المالية غير البنكية أو بالنسبة لمؤسسات التمويل طويل الأجل - السوق المالي أو البورصة - و في ما يلي أهم هذه الخصائص :

- تقوم البنوك كبقية المؤسسات المالية الوسيطة بتجميع مدخرات الزبائن في صورة ودائع أيا كان نوعها، حيث يعتبر المودع دائنا و البنك مدينا، و مع ذلك فإن البنوك التجارية هي الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لدائنيها بأن يحتفظوا بودائعهم في شكل ودائع جارية (تحت الطلب) و التي تكون محلا للسحب بواسطة الصكوك.
- بواسطة استخدام الصكوك و يترتب على ذلك أن الالتزامات المالية المترتبة على البنوك التجارية من جراء قبولها الودائع الجارية تعتبر نقدا لإمكانية السحب عليها لإمكانية السحب عليها بالصكوك، و بالتالي هي جزء من عرض النقد.
- تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة ، من خلال عمليات الإقراض و الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) بشكل نقودا لم تكن موجودة أصلا وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك ، وينجم عن ذلك أن جزءا مهما من ودائع البنوك التجارية يتداول كنقود، وحيث أن الودائع الجارية هي جزء من عرض النقد ، بل و انها تشكل الجزء الأعظم منه في الدول المتقدمة صناعيا، فإن أية زيادة في الودائع الجارية تحدث إضافة إلى الكمية الإجمالية المعروضة من النقود، مع بقاء العناصر الأخرى على حالها، و معنى ذلك أن للبنوك التجارية دورا مهما في التأثير المباشر على عرض النقد¹.
- تشكل الودائع الجارية لدى المصارف التجارية مصدرا رئيسا من مصادر أموالها ، وتتصف هذه الودائع بقابلية السحب الفوري عليها دون إشعار مسبق، بينما في المؤسسات المالية الأخرى ، الجزء الأكبر من مصادر أموالها لا يأخذ شكل ودائع ملزمة الدفع حين الطلب، و يترتب على ذلك أن تصبح البنوك التجارية أكثر عرضة إلى المخاطر في عملياتها من المؤسسات الأخرى، مما يفرض عليها التحفظ في أدائها و الحرص على التوفيق بين متطلبات السيولة لموجوداتها (أي قدرتها على

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، " النقود و المصارف و النظرية النقدية "، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن، 2009، ص: 110

-----مدخل للبنوك التجارية

الإيفاء فوراً بمختلف التزاماتها (والربحية) (أي تعظيم إيراداتها الصافية) و الضمان أو الأمان -
الملاءة-

بالإضافة إلى الميزة التفضيلية للبنوك بالنسبة للأسواق المالية (من ناحية التمويل):

توفير التمويل قصير الأجل للمتعاملين و هو ما لا توفره الأسواق المالية، حيث تساهم البنوك في تمويل دورات الاستغلال و في تسيير المبادلات التجارية إلى جانب مساهمتها في تمويل متوسط و طويل الأجل.

- السهولة النسبية في التعامل و الحصول على المعلومات (سواء للمدخرين أو للمستثمرين) حيث أن التعامل مع البنك لا يتطلب معرفة واسعة بالأدوات المالية و أوضاع الشركات. كما تساعد البنوك تحفيض تكاليف التبادل لزيائتها من عدة جوانب كعملية تحويل الأموال، بيع و شراء الأوراق المالية
- تختص الأسواق المالية بالتعامل بالأسهم و القروض السندية في حين أن الكثير من المؤسسات لا ترغب خاصة في المراحل الأولى من نشأتها في التمويل عن طريق طرح الأسهم (التي تمثل حقوق الملكية) لما تنطوي عليه من مخاطر أو طرح سندات لما لها من تكاليف الاصدار و الفوائد فتجد البنوك البديل الأفضل.

- توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث أن هذه الأخيرة لا تصل في الغالب إلى التمويل المباشر لعدم قدرتها على الدخول في الأسواق المالية و عدم رقي سمعتها لدى المدخرين في حين نجد أن الأوراق المالية التي تطرحها المؤسسات الكبيرة تلقى تجاوبا لدى المدخرين بسبب تقديرهم الزائد لهذه المؤسسة، و عليه نجد أنه في اقتصاديات الاستدانة حيث هناك ضعف الأسواق المالية استطاعت البنوك أن تضمن نسبة كبيرة من التمويل.
- غالبا ما تكون الأسواق المالية مكانا للمضاربين، حتى يمكن القول أن الأسواق المالية تكاد تكون بداية لكل الأزمات الاقتصادية و هو ما يفرض على عملياتها أنظمة للإنذار المبكر للآزمات و منه يترتب عن ذلك تكاليف إضافية و سلبيات عديدة.

3. أسس العمل المصرفي

بعد عمل البنك التجاري على جمع الموارد المختلفة من مصادرها، يقوم البنك في مرحلة ثانية بتوظيف هذه الأموال من أجل تقديم خدمات نافعة، و زيادة ثروة المالكين عن طريق توفير معدل العائد اللازم و الملائم، ولذلك يتبع المصرف جملة من الأسس و الاعتبارات عند توظيفه لأمواله و هي:

- الربحية لتغطية المخاطر التي يواجهها البنك .
- السيولة و ذلك بالنظر إلى طبيعة الموارد التي يعتمد عليها المصرف.
- الضمان.

1.3. الربحية

يسعى البنك لتحقيق هدف أساسي هو زيادة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أرباح ملائمة لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى و التي قد تتعرض لنفس درجة المخاطرة و المحاولة للحفاظ على معدل توزيع للأرباح ملائم و بطبيعة الحال يعتمد البنك إلى توظيف مختلف الأموال المجمعة بأفضل السبل من جهة و تخفيض النفقات من جهة أخرى ،لأن الأرباح المحققة تمثل الفرق بين الإيرادات الإجمالية و النفقات الكلية، حيث تضم الإيرادات نتائج عمليات الإقراض و الأرباح الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض الأصول في حين تضم النفقات إجمالي المصروفات الإدارية (التشغيلية و الفوائد المدفوعة على الودائع) بالإضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تنشأ عن انخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول و كذا القروض التي قد يعجز البنك عن استرجاعها.

فيسعى البنك عند إتمامه أي عملية إلى تعظيم العائد و مع ذلك فتقديره لهذا العائد قد يقدر على المدى الطويل فيلجا مثلا إلى تقديم بعض التسهيلات التي لا تذر أي عائد أملا لتحقيق إرباح مستقبلية. ليس للبنك مطلق الحرية في تحديد حجم أرباحه فقد تقوم السلطة النقدية للدولة و المتمثلة في البنك المركزي بوضع كافة شروط الائتمان (سعر الفائدة الدائنة و المدينة) و عادة ما تستخدم هذه الشروط كأدوات للسياسة النقدية خاصة في الدول النامية.

إن التمعن في معطيات البنك التجاري تبين أن الجانب الأكبر لمصروفاته تمثل تكاليف ثابتة (الفوائد المدفوعة لأصحاب الودائع) ووفقا لفكرة الرفع المالي تتأثر أرباحه بالدرجة الأولى بالتغير في إيراداته مقارنة مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى . و لذلك يقر المالىين أن البنك التجاري أكثر المؤسسات تعرضا لأثر الرفع المالي Highly Leveraged Firm بمعنى أنه إذا زادت إيرادات البنك بنسبة X فإن الزيادة في الأرباح تكون بنسبة أكبر، وعليه إي انخفاض في نسبة الزيادة في الإيرادات تؤدي إلى خسائر هائلة. و لتعليل ربحية البنك نلجأ إلى حساب حافة أو هامش صافي الفوائد Net Interest Margin و الذي يمثل أساسا الفارق بين الأرباح المتولدة عن استثمار الودائع و بين الفوائد المدفوعة عليها، يسمى هذا الهامش أيضا بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية أي العائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات.

مثال: إليك ميزانيتي بنك و مؤسسة صناعية و مختلف نتائج هاتين المؤسستين:

مدخل للبنوك التجارية

الجدول رقم (01): ميزانية مؤسسة اقتصادية

أصول		خصوم
أصول ثابتة	4500000	المساهمين 1000000
مخزون	3000000	أرباح محجوزة 4000000
أصول متداولة	2000000	ديون قصيرة الأجل 2000000
نقدية	500000	ديون طويلة الأجل 3000000
المجموع	10.000.000	المجموع 10.000.000

الجدول رقم (02): ميزانية بنك تجاري

أصول		خصوم
سيولة	8000.000	ودائع جارية 70.000.000
قروض قصيرة الأجل	60.000.000	ودائع لأجل 23.000.000
قروض طويلة الأجل	30.000.000	حقوق الملكية 7000.000
أصول ثابتة	2000.000	
المجموع	100.000.000	المجموع 100.000.000

الجدول رقم (03): تحليل نتائج الربحية

رقم الأعمال (العوائد المحصلة، الفوائد الدائنة)	9000000	رقم الأعمال	20000000
الفوائد المدينة (المدفوعة على الأموال المقترضة)	4000000	تكلفة المبيعات	15000000
صافي الفوائد المحصلة	5000000	الهامش الإجمالي	5000000
(-) تكاليف التشغيل	3000000	(-) تكاليف تشغيل أخرى	3000000
(=) ربح التشغيل	2000000	(=) هامش التشغيل الصافي	2000000
(-) اقتطاع الضرائب	680000	(-) الفوائد المدفوعة	400.000
(=) الربح الصافي	1320000	(=) الربح الخاضع للضريبة	1600000
		(-) اقتطاع الضرائب (34%)	544000
		الربح الصافي	1056000

من خلال النتائج السابقة يمكن تحليل ربحية كلتا المؤسستين بالشكل التالي:

مدخل للبنوك التجارية

• بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية:

- نسبة الهامش الإجمالي = $\frac{\text{الهامش الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال}} = \frac{5000000}{20000000} = 25\%$
- نسبة الهامش الصافي = $\frac{\text{الهامش الصافي}}{\text{رقم الأعمال}} = \frac{2000000}{20000000} = 10\%$
- نسبة الربح الصافي = $\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{رقم الأعمال}} = \frac{1056000}{20000000} = 5.28\%$
- معدل دوران الموجودات = $\frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{الموجودات}} = \frac{2000000}{10000000} = 2 \text{ مرة}$
- العائد على الموجودات = $\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الموجودات}} = \frac{1056000}{10000000} = 10.56\%$
- مضاعف الرفع المالي = $\frac{\text{الموجودات}}{\text{حقوق الملكية}} = \frac{10000000}{5000000} = 2 \text{ مرة}$
- العائد على الاموال الخاصة (الملكية) = $\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{أموال الملكية}} = \frac{1056000}{5000000} = 21.12\%$

• بالنسبة للبنك:

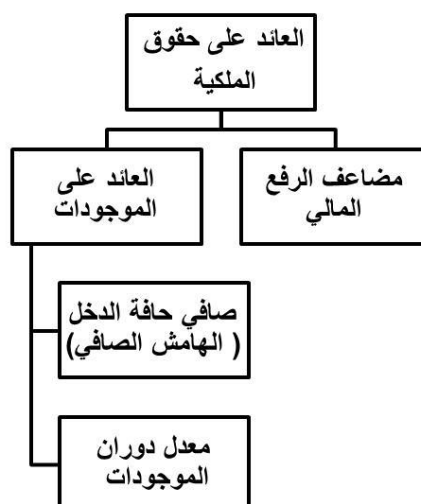
- هامش الفائدة = $\frac{\text{صافي الفوائد المحصلة}}{\text{الموجودات ذات العائد}} = \frac{5000000}{20000000} = 5.6\%$
- نسبة الهامش الصافي = $\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{صافي الفوائد المحصلة}} = \frac{1320000}{9000000} = 14.7\%$
- درجة استغلال الموجودات = $\frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{الموجودات}} = \frac{9000000}{100000000} = 9 \text{ مرة}$
- العائد على الموجودات = $\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الموجودات}} = \frac{1320000}{100000000} = 1.32\%$
- مضاعف الرفع المالي = $\frac{\text{الموجودات}}{\text{حقوق الملكية}} = \frac{100000000}{7000000} = 14.3 \text{ مرة}$
- العائد على الاموال الخاصة (الملكية) = $\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{أموال الملكية}} = \frac{1320000}{7000000} = 18.86\%$

في عام 1972 استنتج دافيد كول نموذج لتقييم أداء البنك، من خلال تحليل النسب والذي سمي بالنموذج العائد على حقوق الملكية، وهذا النموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، وكذلك

مدخل للبنوك التجارية

مخاطر التشغيل و مخاطر رأس المال،¹ و لقد أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة،² ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): نموذج ديبيون



المرجع: طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 91

نلاحظ أن البنك كأى مؤسسة اقتصادية تمتلك أصول متداولة و أخرى ثابتة مصدرها ديون قصيرة و طويلة الأجل و أموال المساهمين و لكن نسبتها تختلف عن ما هو عليه في المؤسسات الصناعية، فالبنك التجاري يحتفظ بقدر بسيط من الموجودات الثابتة و حقوق الملكية و بمبالغ كبيرة في شكل موجودات مالية أو ديون (ودائع). أهم نسبة احتسبت سابقا هي نسبة العائد على حقوق الملكية "Return on equity" ROE و التي تمنحها معلومات حول قدرة البنك على تحقيق أرباح المساهمين لأنها تجمع بين نسبة العائد على الموجودات و نسبة الرفع المالي فالأولى تعطينا مقدار كفاءة البنك باعتبار هذه النسبة أقل بكثير مما هو عليه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى و عليه يضطر البنك للاعتماد على الرفع المالي من أجل رفع العائد على حقوق الملكية إلى المستوى المقبول.

¹ طارق عبد العال، "تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001، ص: 78

² محمد جبوعي قريشي، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية"، العدد 03، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص: 91

2.3. السيولة:

تمثل الجانب الأكبر لموارد البنك التجاري في ودائع تستحق الدفع عند الطلب و التي ينبغي على البنك دفعها في أي لحظة لان أي خلل في ذلك قد يؤدي إلى الإفلاس. إن مقدار سيولة أي مال يتفوق على سهولة تحويله إلى نقود وهذا ما يسمى بمبدأ السيولة العامة و الذي يقوم على:

1/ درجة ثبات الودائع و قدرة البنك على الاحتفاظ عند المستوى الذي يتناسب و سياسته الائتمانية، و نقصد بذلك حركة الودائع و نمط هذه الحركة و سرعتها خاصة حجم عمليات السحب، معدل مكوث الوديعة.

2/ سيولة كل عملية من عمليات الإقراض أو ما يسمى بسيولة العملية الائتمانية أي سرعة و سهولة تحويل هذه العملية إلى نقود و هي تتضمن الفترة الزمنية التي تستثمر قبل استحقاق القروض و هي ما يقابل ثبات الوديعة أن تتوقف السرعة على طول أو قصر أجل انتهاء العملية ، أما سهولة تحويلها إلى نقود فتعود إلى قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته في الموعد المحدد دون الحاجة إلى موارد غير عادية، هذا بالإضافة إلى السيولة الذاتية للعملية الائتمانية أي حجم التدفقات النقدية التي تولدها العملية التي طلب القرض من أجلها. و بذلك كلما اعتنى البنك بالعلاقة بين القرض و الدخل المؤكد الذي يتوقف عليه سداد البنك . كلما ضم هذا القرض في طياته عناصر سيولة ذاتية. في الواقع سيولة أي أصل لا تتوقف على إمكانية تحويله إلى نقد فحسب، بل وبدون خسائر ، فهي بذلك تتوقف على وجود سوق تباع فيها هذه الأصول، قابلية الأصل للبيع بدون خسائر، و مدى استخدام الأصل كضمان للحصول على ائتمان من البنك المركزي و إعادة خصمه لديه. و باعتبار أن سيولة المصارف أمر نسبي يصعب التحكم به و التكهن برغبات الجمهور، يجب على المسيرين ترتيب أصولهم بالشكل الذي يضمن المحافظة على السيولة و تحقيق أكبر ربح ممكن.

1.2.3. حساب مستويات السيولة: عند هذا المستوى لابد من التفرقة بين ثلاث درجات للسيولة.**• المستوى الأول:**

$$\text{نسبة الاحتياطي النقدي القانوني} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع} + \text{التزامات أخرى}}$$

• المستوى الثاني:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي} + \text{السيولة لدى البنك التجاري}}{\text{الودائع} + \text{التزامات أخرى}}$$

تشير هذه النسبة إلى مقدار النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلا عن الأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية و المسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف، ويقصد بالتزامات الأخرى جميع المطلوبات باستثناء رس المال الممتلك (حقوق الملكية).

مدخل للبنوك التجارية

و هذا المستوى يبين مدى جاهزية المصرف لمواجهة طلبات السحب لأنها تمثل مجموع السيولة الموجودة لدى البنك التجاري و البنك المركزي، فنتيجة لعمليات المصارف تتعرض هذه الأخيرة إلى إيداعات و سحبيات تؤثر على حجم الرصيد النقدي مباشرة¹، و مع ذلك فالأهم بالنسبة للمحللين هو التغير في نسبة الرصيد النقدي و ليس التغير بحجم الرصيد ذاته و يمكن تلخيص العوامل المؤثرة على هذه النسبة بالجدول التالي:

الجدول رقم (04): العوامل المؤثرة في نسبة الرصيد النقدي

العوامل التي ترفع نسبة الرصيد	العوامل التي تخفض نسبة الرصيد	العوامل المؤثرة على فاعلية الرصيد
- زيادة الإيداع النقدي من قبل المتعاملين. - زيادة الاقتراض من البنك المركزي . - تحقق رصيد دائن للبنك عند البنوك الأخرى نتيجة المقاصة. - سداد قروض منحت في وقت سابق - زيادة رأس المال.	- زيادة سحب أصحاب الودائع. - تسديد القروض التي اقترضها من البنك المركزي. - تحقق رصيد مدين على البنك التجاري لصالح البنوك الأخرى نتيجة المقاصة. - زيادة المسحوبات النقدية نتيجة منح الائتمان. - تخفيض رأس المال .	- تحويل العملاء لجزء من ودائعهم الجارية إلى ودائع لأجل. - تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي و بذلك تحرير جزء من الاحتياطي الذي يحتفظ به البنك التجاري لدى البنك المركزي.

• المستوى الثالث:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي} + \text{السيولة لدى البنك التجاري} + \text{الأصول شديدة السيولة}}{\text{الودائع} + \text{التزامات أخرى}}$$

نقصد بالأصول شديدة السيولة بالأصول التي يمكن تحويلها بسرعة و التي يمكن بيعها دون أن يكون ذلك على حساب سعرها و هذا المستوى أكثر شمولاً (أذونات الخزينة، أوراق تجارية مضمومة، أوراق مالية و استثمارات).

3.3. الضمان أو الأمان

إن أساس كل عملية من عمليات التوظيف للأموال التي يقوم بها هو الثقة بأن الأموال التي سيقترضها أو يستثمرها سوف تعود إليه في الأجل المتفق عليه لذلك يتوجب على البنك التأكد من متانة المركز المالي للمتعامل و مدى احترامه لتعهداته و كيفية قيامه بالوفاء و كذا مقدار الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها . و لعل أهم العوامل التي تزيد من أهمية الضمان هو أن البنك التجاري يحتفظ بجانب صغير من

¹ أبوحد وقنوري ، رضا صاحب ، فائق مشعل، "إدارة المصارف"، جامعة الموصل، 2005، ص: 239

مدخل للبنوك التجارية

حجم رأسماله مقابل باقي الأصول أي صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين لأن البنك هنا لا يكون بإمكانه استيعاب أي خسائر إلا في حدود حجم رأس ماله.

وفي ضوء ما تقدم، يبدو أن هناك تعارض واضح بين الأهداف الثلاثة السابقة، وهو ما يمثل مشكلة الإدارة المصرفية، فعلى سبيل المثال يمكن للمصرف التجاري تحقيق درجة سيولة عالية من خلال احتفاظه بنقدية كبيرة داخل خزائنه، ألا أن ذلك يؤثر سلباً على هدف الربحية، فالنقدية الراكدة داخل الخزينة، لا يتولد عنها أي عائد في الوقت الذي مطالب فيه المصرف بسداد عوائد (فوائد) على إيداعات الزبائن.

وبنفس المنطق أيضاً، فإن المصرف التجاري يمكنه توجيه أمواله إلى الاستثمارات التي تدر عائد مرتفع، وبالتالي الاقتراب من هدف الربحية، إلا أن هذه الاستثمارات يرافقها عادة ارتفاعاً في درجة المخاطرة مما عنه قد ينجم خسائر رأسمالية كبيرة للمصرف، وهو ما يدمر الهدف الثالث الذي تسعى المصارف التجارية إليه أصلاً، وهو تحقيق الأمان لأموال المودعين، إذا ما هو الحل؟

يرى بعض الباحثين أن الهدف الأساسي الذي يجب أن يسعى إليه المصرف التجاري هو تعظيم الربح (Profil Maximization) وهو ما يستهدفه أصحاب المصرف بالدرجة الأولى، أما السيولة والأمان فيستهدفهما المودعين (Depositors) ويتحققا من خلال التشريعات وتوجيهات البنك المركزي التي تقلل احتمالات تعرض المصرف التجاري للعسر المالي، وتزيد من حالة الأمان، ومن ثم تصبح السيولة والأمان بمثابة قيود (Constration) وليست أهداف، مقارنة بهدف الربحية، ويمكن للمصرف أن يراعي من خلال سياساته في التوظيف تحقيق ملائمة والتوفيق بين الربحية والسيولة والأمان حفاظاً على سلامة مسيرته وتحقيق أهداف مالكيه.

4. الأشكال المختلفة لتنظيم البنوك التجارية

البنك التجاري كأي مؤسسة مالية واقتصادية أخرى لا يمكن لها أن تباشر عملها بشكل منظم ورسمي إلا بعد استكمال الإجراءات القانونية والحصول على التراخيص الضرورية من الجهات المختصة والصحية، إضافة إلى ذلك يكون على مؤسسي البنك دفع الرسوم والضمانات المالية المقررة قانوناً وبشكل عام فإن الجهات المختصة تركز في فحصها لطلب إنشاء بنك جديد على دراسة معيارين أساسيين هما:

❖ **الأهلية:** ويقصد بها المقدرة المالية لمؤسسي البنك وكذلك مهارة وخبرة الفريق الذي ستعهد إليه إدارة البنك التجاري.

❖ **الحاجة لتأسيس بنك جديد:** والتي تقاس بالمزايا التي سيحققها البنك المقترح تأسيسه ومدى حاجة المنطقة التي سوف يقام بها لخدمات مصرفية إضافية، وهنا قد تتضارب أهداف كل من مؤسسي البنك،

-----مدخل للبنوك التجارية

الجهة المشرفة و المنظمة لأعمال البنوك التجارية و لذلك قد يبرز تضارب في الأهداف بين البنك التجاري المراد تأسيسه و البنوك التجارية القائمة في تلك المنطقة.

يتم تنظيم البنوك التجارية عبر العالم حسب الأنظمة الرئيسية التالية:

1.4. نظام البنوك المنفردة: Unit Banking

في ظل هذا النظام لا يسمح للبنك التجاري فتح فروع له في كامل الدولة، أو قد يحدد له منطقة أو مناطق معينة لفتح فروع لها دون بقية المناطق. و هي بنوك وجدت من أجل تقديم خدماتها المالية لفائدة مواطني المنطقة الموجودة بها لا غير، لكن الملاحظ أن هذا النوع من تنظيم البنوك التجارية في طريقه للزوال أمام الزحف الكبير للبنوك التجارية متعددة الفروع و هذا نتيجة لتزايد عدد البنوك ذات الفروع المنشأة حديثا و كذلك اتساع حركة اندماج البنوك المستقلة مع بعضها البعض أو ما يسمى بعمليات الاندماج Mergers كنتيجة للحد الحالي نحو التكتل أو التجميع consolidation ، إذ أثبتت الدراسات بأنه كلما كبر حجم البنك التجاري (حجم موجوداته المالية و حجم استخداماته المالية) كلما كان معدل نمو التكاليف فيه أقل من معدل نمو مداخيله و نشاطاته بشكل عام، و هذا من شأنه الاقتصاد في نفقات التشغيل و الحصول على الأموال (جذب الودائع).

كذلك أن كبر حجم البنك و تنوع نشاطاته و انتشاره في كافة أنحاء البلاد و خارجها من شأنه التقليل من المخاطر التي تتعرض لها استثمارات البنك التجاري بشكل عام تحت تأثير ظاهرة التنوع، هذا النوع من البنوك منتشر في الوم أ و المدافعين على فكرة نظام البنوك المنفردة يدعمون رأيهم بكرهيتهم للاحتكار على الخدمات المصرفية من قبل البنوك الكبيرة القوية القادرة على فتح فروع لها في كافة الدولة ، بينما يمثل نظام المصارف المنفردة اتجاه نحو تشجيع السكان في كل منطقة على استغلال أموالهم بأنفسهم عن طريق فتح مصارف صغيرة يملكونها بدلا من الاعتماد على الغير خاصة إذا تباينت الأهداف و الغايات.

2.4. نظام البنوك ذات الفروع: Branching system or Branch Bank

و هو البنك الذي يملك العديد من الوحدات و التي تدار كلها من قبل إدارة مركزية واحدة، و لها مجلس إدارة واحد و نفس المالكين (المساهمين)، ويدير كل فرع من فروع المصرف، مدير يعمل بموجب الصلاحيات المخولة له من المركز، وتشترك الفروع سوية مع المركز الرئيسي في إدارة الاحتياطات الأولية والثانوية والقروض والاستثمارات والعمليات المصرفية الأخرى و حتى يمكن اعتبار الوحدة فرع للبنك عليها أن تقوم بمفردها بكافة أعمال البنك التجاري كقبول الودائع و منح القروض، و هذا النظام معمول به في معظم دول العالم نظرا لما يتمتع به من مرونة في تأدية الخدمات و تنوعها، و ازدياد الفرص أمامه لاجتياز الأزمات المالية بكل يسر، بالإضافة إلى إمكانية توسيع نطاق عمله و خفض التكاليف الثابتة و الكلية. ساهم

مدخل للبنوك التجارية

في انتشار هذا النوع من التنظيم تغير القوانين التي سمحت بذلك كما هو الحال بالنسبة للبنوك التجارية في الوم أ ، حيث يسمح هذا النظام للمصارف من متابعة زبائنها في تنقلاتهم و من ثم إمكانية المحافظة على مصادر الأموال و رفع حجم مواردها المالية، كما يسمح بالبحث عن مصادر جديدة للأموال و توسيع نشاطها خاصة أمام المنافسة الكبيرة من قبل المؤسسات المالية الأخرى التابعة للسوقين النقدي و الرأسمالي¹. ومن أهم المزايا التي تتمتع بها المصارف ذات الفروع، هي انتشارها في مناطق جغرافية متفرقة ويمكنها من تقديم قروض واستثمارات مالية واقتصادية متنوعة ولكافة القطاعات الاقتصادية، مما يجعلها لا تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة، وتعمل على تقليل مخاطر الائتمان، كما أن هذه المصارف يمكن لها أن تمنح قروضا كبيرة بسبب اتساع حجم رأس مالها، ويمكن أن تكون مكانا خصبا لإعداد الكفاءات الإدارية وتطويرها، ثم الاستفادة منها في المصرف الرئيسي أو في المصارف الأخرى ، أما أهم ما يشار ضد هذه المصارف أنها تؤدي إلى احتكار العمل المصرفي.

في الأونة الأخيرة نشب نقاش كبير في الأوساط المالية بين فئة تؤيد نظام البنوك بفروع و فئة أخرى لا تحبذ أن يكون للبنك التجاري فروع و هذا النقاش تناول النقاط التالية:

- **الاقتصاد في التكاليف:** أي الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير بحيث تخفض من تكلفة الخدمة المقدمة.
- **الأمان:** من خلال تقييم نشاط البنك على العديد من النقاط الجغرافية أي تنويع المصادر و الاستخدامات و الاستفادة من التنويع.
- **المنافسة التي تسهم في تحسين الخدمات المصرفية لصالح العملاء و ذلك عندما يسمح لكل بنك أن يقيم فرع له في كل المناطق الجغرافية للدولة.**
- **تدفق الأموال بين فروع البنك الواحد و بالتالي التمكن من الاستخدام الأمثل للأموال و عدم تجميد الأموال في الفروع التي لا تجد لها استخدامات مربحة.**
- **انتشار نطاق تقديم خدمات البنك التجاري جغرافيا.**
- **استفادة المدن الصغيرة من الخدمات المصرفية في حالة ما إذا كانت الإمكانيات المحلية لا تسمح بإنشاء بنك جديد خاص بها.**

¹ Beverly Hirtle, « **The Impact of Network Size on Bank Branch Performance** », Federal Reserve Bank of New York, June 2005, p:03 , from : https://www.newyorkfed.org/medialibrary/media/research/staff_reports/sr211.pdf

3.4. نظام البنوك كشركات قابضة Bank Holding Company

حيث أصبح هذا النوع من البنوك يمثل مظهر من المظاهر العادية للنظام البنكي في بعض الدول عبر العالم، و المقصود به أن يتم تنظيم البنك ليكون وحدة تابعة لشركة قابضة و الشركة القابضة يتم تأسيسها عادة بواسطة كبار المساهمين في البنك التجاري أو بالتعاون مع مستثمرين آخرين بهدف تحقيق أرباح من وراء ذلك. و هذه الشركة القابضة إما أن تقوم بشراء جزء من الأسهم من بعض المساهمين أما نقداً أو بالاستبدال، و التمويل النقدي إما أن يتم من الموارد الذاتية و الخاصة للشركة القابضة أو عن طريق حشد الأموال بواسطة الإصدار السندي و في كلتا الحالتين فإن عرض الشراء يكون بسعر أعلى من سعر السوق.¹ و هناك نوعين من البنوك كشركات قابضة : البنك الواحد one –bank Holding company و البنك المتعدد Multi-Bank Holding Company

و يقصد بالبنك الواحد الشركة قابضة عندما تقوم الشركة القابضة بامتلاك بنك تجاري واحد فقط يكون ذلك البنك وحدة من وحدات الشركة بالإضافة إلى امتلاك هذه الشركة إلى العديد من الحصص في شركات أخرى غير مصرفية ، و ذلك سعياً وراء تحقيق مزايا ضريبية و الاستفادة من زيادة رؤوس الأموال عند الحاجة...، أما النوع الثاني و هي الشركات القابضة ذات البنوك المتعددة فتتألف عندما تصبح هذه الشركة مالكة لعدد من أسهم بنكين أو أكثر و تستعمل عادة بغرض الاستيلاء على عدد أكبر من البنوك أو من أجل تملك شركات مالية و خدمية لها علاقة بالعمل المصرفي. ومن أهم المزايا التي تتمتع بها مصارف المجموعة ، هي تماثل خدماتها المصرفية في الأقاليم المختلفة، وزيادة قاعدة ملكية الأسهم، وإمكانية انتقال الأموال من إقليم لآخر، والاستفادة المشتركة للأجهزة والمعدات التي تمتلكها هذه الشركة، كما تسمح الشركة القابضة للبنك بتعويض التسرب في ودائعه من خلال الاقتراض من السوق و إعادة إقراض الحويلة للبنك لتدعيم طاقاته الاستثمارية أو حصول البنك على الأموال من الشركات الشقيقة نتيجة لبيع السندات، فضلاً عما سبق، يستفيد البنك التجاري التابع للشركة القابضة من خدمات الشركات الشقيقة كالاستفادة من خدماتها الغير مصرفية و تفادي قيام البنك بهذه الخدمات و الخوض في مجالات بعيدة عن نشاطه الأصلي حماية لأموال المودعين و الاستفادة من التنويع خاصة في حالة زيادة المخاطر الاقتصادية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية . أما أهم العيوب التي تؤخذ على مصارف كشركات قابضة أنه تؤدي إلى الاحتكار المصرفي، كونها إستراتيجية بديلة عن انتشار الفروع أو الاندماج و هي طريقة لتفادي القيود القانونية المفروضة على عمليات التجميع و إنشاء فروع جديدة وقد لا تعمل على تحقيق أهداف بعض الأقاليم التي تتواجد فيها.

¹ James R. Barth, Tong Li and Wenling Lu, "Bank Regulation in the United States", CESifo Economic Studies, Oxford University Press, 2009, P:09 from: <https://harbert.auburn.edu/~barthjr/publications/Bank%20Regulation%20in%20the%20United%20States.pdf>

5. التحديات التي تواجه البنوك حاليا:

إن التنبؤ بالمحيط الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي الذي يزاول البنك التجاري عمله فيه هو أمر على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لهذه المؤسسة المالية و خصوصا بالنسبة لمسيرها ، فمن المعروف أنه لا يمكن التنبؤ بكافة العناصر التي تؤثر على العمل المصرفي بشكل فعال. لكن هذا لا يمنع من الوصول إلى نتائج جيدة بخصوص هذا الأمر من خلال دراسة دقيقة للعناصر التالية:

✓ التوجهات الاقتصادية و المالية الحالية و المستقبلية خاصة فيما يتعلق بالسوقين النقدي و الرأسمالي.

✓ القوانين و التنظيمات و تغيراتها.

✓ التطورات التي تعرفها الصناعة المصرفية أي التغير في طبيعة العمل المصرفي.

1.5. التوجهات الاقتصادية و المالية الحالية و المستقبلية خاصة فيما يتعلق بالسوقين النقدي و الرأسمالي: تأثرت البنوك التجارية بالتغيرات المستمرة في السوق النقدي و الرأسمالي عبر العالم و تزايد أهمية الأسواق الرأسمالية، بحيث صار بإمكان المؤسسات الاقتصادية المتوسطة و الكبيرة أن تحصل على الأموال الضرورية لها من كافة الأسواق المالية في أي دولة من دول العالم التي تملك سوق مالية نشطة و فعالة تسمح بحرية انتقال الأموال و إجراء الصفقات المالية عبر الحدود . هذا الأمر ينطبق على البنوك التجارية التي أصبحت قادرة هي الأخرى على الحصول على موارد مالية من العديد من الأسواق المالية المنتشرة عبر العالم، و هذا أدى بالطبع إلى تقليص حصة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الاقتصادية و أدى إلى تراجع الفارق بين سعر الفائدة الدائن و المدين المفروض من قبل البنوك التجارية على باقي التمويل المتاح.

بالإضافة إلى ما سبق فغن الأسواق المالية و بمرور الوقت طورت العديد من الأوراق المالية الجديدة و أدوات الادخار، الأمر الذي دفع أو أجبر البنوك التجارية على التأقلم مع الوضع الجديد و الإقبال على التعامل بهذه الأوراق المالية الجديدة مما أثر على كيفية استخدام البنك التجاري لأمواله أو موارده، و الأكثر من ذلك بروز مثل هذا النوع من الأدوات أدى إلى تخلي بعض زبائن البنك التجاري عن الخدمات المصرفية التقليدية و على رأسها التمويل المصرفي لصالح هذه الأدوات الجديدة.

2.5. القوانين و التنظيمات و تغيراتها: الملاحظ مؤخرا أنها أصبحت أكثر صرامة اتجاه عمل البنوك التجارية و حدثت من حريتها في استغلال الأموال تجنباً لتعرض النظام المصرفي للتهزات المالية الأمر الذي يلحق الأذى بالاقتصاد ككل. كما أن البنوك المركزية صار بحوزتها العديد من الوسائل المالية و التكنولوجية التي مكنته من إحكام السيطرة على نشاط البنوك التجارية و التأكد من مدى مطابقتها للقوانين و التعليمات التي يصدرها. ضف إلى ذلك سماح البنك المركزي- باعتباره الجهة المنظمة لعمل البنوك و النظام المالي

مدخل للبنوك التجارية

بشكل عام - للعديد من المؤسسات المالية غير المصرفية العمل في المجالات المالية التي كانت محتكرة من قبل البنوك التجارية فقط و هذا ما زاد من شدة و حدة المنافسة داخل القطاع.

إن التغير في القوانين طال كذلك الجانب الضريبي لعمل البنوك التجارية مما شكل عبأً مالياً إضافياً حيث زادت تكاليف و صعوبة استثمار الأموال بشكل مربح و قللت من حظوظه في الحصول على أموال المستثمرين أي الحفاظ على نفس الوتيرة في تدفق الموارد المالية، كذلك تغير القوانين الضريبية أفقد البنك التجاري بعض المزايا المرتبطة ببعض الاستخدامات المالية و المثال على ذلك الأوراق المالية الحكومية التي كانت معفاة من الضريبة على عائداتها في بعض الدول و بمجرد تغير القوانين و إخضاع العائد للضريبة قد وضع البنوك التجارية أمام تحديات جديدة و دفعه إلى تغيير هيكل استخداماته. كما أن البنك المركزي أصبح و نتيجة لمعطيات اقتصادية معينة يجبر البنوك التجارية على التقيد بمستويات عالية من السيولة نتيجة تعاظم المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري بفعل الأوضاع الاقتصادية العالمية المتأزمة. بشكل عام القوانين الجديدة قد وضعت قيوداً على عمل البنك التجاري و التي لم تكن موجودة سابقاً و قد مست المجالات التالية:

1. تحديد و تعريف ماهية و طبيعة الخدمات المالية التي تسمح البنوك التجارية بتقديمها.
 2. القواعد و القوانين التي تحكم عمل البنوك التجارية و علاقتها بباقي المؤسسات المالية التابعة للسوقين النقدي و الرأسمالي.
 3. أسعار الفائدة المطبقة من قبل البنوك التجارية سواء تعلق الأمر بأسعار الفائدة الدائنة أو المدينة.
 4. قيود خاصة بتوقيت تنفيذ العمليات المصرفية أي الوقت اللازم لتنفيذ العمليات المصرفية لفائدة العملاء.
 5. اعتبارات السيولة و تغطية المخاطر.
- 3.5. التطورات التي تعرفها الصناعة المصرفية: إن التطور الذي ميز سنوات التسعينيات أدى إلى تزايد الصعوبات و التعقيدات المرتبطة بعمل البنك التجاري، حيث انتقل عمل البنك من الاعتماد على العمل التقليدي البدوي إلى الاستعمال المكثف للتكنولوجيا الحديثة في انجاز العمل المصرفي و تنفيذ العمليات ، مما زاد من سرعة أداء العمليات و حسن نوعية الخدمة التي يقدمها البنك التجاري لزيائنه. أضف إلى ذلك فإن استعمال الحاسوب مكن البنك من الاقتصاد في تكاليف الحصول على المعلومات و تحليلها سواء تعلق الأمر بالمعلومات الخاصة بالمعطيات الاقتصادية بشكل عام أو المعلومات الخاصة بالزبائن (مستحقاتهم، الملاءة، السمعة الائتمانية....) كما صار البنك التجاري بإمكانه إجراء العمليات المصرفية عن بعد كعمليات المقاصة و التحويل و استقبال الأموال من مناطق بعيدة دون الحاجة إلى التنقل.

سمحت الابتكارات التكنولوجية في المجال البنكي من استخدام العديد من وسائل الدفع الحديثة كبطاقات السحب ، الادخار الالكتروني، البطاقات الائتمانية مما جعل زبائن البنك التجاري يترددون أقل على البنك و

-----مدخل للبنوك التجارية

يستفيدون من الخدمات عن بعد و اقتصر الالتحاق بشبابيك البنك للعمليات الاستثنائية أو غير العادية مما ساعد على تقليص نفقات الاستغلال كون خدمات البنك سوف تنجز بأكثر فعالية و نجاعة و بعدد أقل من الموظفين، أي أن استخدام التكنولوجيا الحديثة ستؤدي في المدى البعيد إلى تقليص التكاليف و زيادة الإنتاجية ، غير أن استعمال هذه التكنولوجيا ليس بالأمر الهين و الصعوبة مصدرها في مشاكل التأقلم مع الأساليب الجديدة و المتطورة في انجاز العمل المصرفي بالإضافة إلى أنها تتطلب استثمارات كبيرة تفوق إمكانيات بعض البنوك مما يؤدي إلى إضعاف موقعها التنافسي و يجبرها في كثير من الأحيان إلى الخروج من السوق و إشهار إفلاسها.

من الأمور التي غيرت من طبيعة العمل المصرفي هو دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية مجال عمل البنوك التجارية و عدم انفراد البنك بخدمات كانت حكرًا على البنك ذلك أن هذه المؤسسات المالية و غير المصرفية صارت ترى في عمل و أسواق البنك مجالًا مربحًا لها لما جعلها تحول جانبًا كبيرًا من نشاطها نحوه و هذا الأمر ضيق من مجال عمل البنك التجاري و زاد من مستوى المخاطر التي تتعرض لها و خفض عائدها. و الملاحظ أنه نتيجة لما سبق فقدت هذه البنوك جانب كبير من أهميتها و مكانتها لصالح هذه المؤسسات بحيث تراجع الكثير من زبائن البنك عن الثقة العمياء التي كانوا يمنحونها للبنك من جراء العملات الباهظة المفروضة عليهم، و المستوى المتدني للخدمات و التعامل السيئ مع بعض الزبائن و سوء الاستقبال في مقابل ما يلقونه نفس هؤلاء الزبائن من معاملة جيدة و خدمة مصرفية رفيعة من قبل المؤسسات المالية و غير المالية المنافسة. كما أن سوء تقدير المخاطر من قبل البنك التجاري ألحق الخسائر بالعديد من زبائنه و زاد من عدد البنوك المفلسة نتيجة التغير الكبير في المحيط الاقتصادي و الصياغة الجديدة للعمل المصرفي.

مما سبق يمكن القول أن عمل البنوك التجارية و استمرارها في النشاط مهدد و هذا ما يلقي عبء إضافي على مسيري البنوك التجارية للتأقلم مع هذه التغيرات و مواكبتها و إيجاد الحلول الضرورية من أجل تفادي خسائر تؤدي إلى إفلاس البنك لذلك شغل موضوع المخاطر قمة اهتمام مسير البنك التجاري و المهتمين بأمور المال في العالم ، كل ذلك ساعد على ظهور فكرة جديدة لهادي ماركويتز عن مفهوم التنوع و أثره على تخفيض المخاطر حيث بدأت البنوك في الابتعاد عن استراتيجية التعامل مع قطاع اقتصادي واحد بل امتد نشاطها ليشمل كافة القطاعات و هذا ما وضع الأسس لفكرة البنك الشامل . فالبنك الشامل هو ذلك البنك الذي يسعى إلى تنمية موارده المالية في كافة القطاعات كما يقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضا.

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

الملف الرابع

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

تمهيد

يهدف النشاط المالي في البنك التجاري إلى تعظيم ثروة مالكي المشروع (أصحاب حق الملكية) أو بمعنى آخر تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية و ذلك اما بتعظيم الإيرادات أو تخفيض التكاليف أو من خلالها معا، يسعى البنك التجاري إلى ممارسة العديد من الوظائف ويقدم توليفة متنوعة ومختلفة من الخدمات تحقق مستويات متزايدة من الأرباح و جودة عالية سعيا لبلوغ مراكز استراتيجية و تنافسية تتناسب و تتماشى و تطلعات العملاء الحاليين و المستقبليين .

1. وظائف البنوك التجارية - التقليدية و الحديثة -

1.1. الوظائف التقليدية :

و تعتبر الوظائف التقليدية من الوظائف الأساسية للبنوك التجارية، حيث تتمثل فيما يلي :

أ. **تلقي الودائع:** تتمثل هذه الوظيفة في قبول البنك التجاري للودائع من أصحابها، مع حق هؤلاء في السحب منها بواسطة دفاتر الشيكات التي تعطى لهم، و يسمى هذا النوع من الودائع، بالودائع تحت الطلب أو الجارية¹، و إضافة إلى ما تقدم يتلقى البنك التجاري مختلف أنواع الودائع الأخرى، سواء كانت لأجل محدد أو ودائع ادخارية ... إلى غير ذلك من الودائع التي تصنف وفق عدة معايير، و التي سيتم تناولها بالتفصيل من خلال الفصل الموالي.

ب. **منح القروض:** تدرج هذه الوظيفة أثناء قيام البنك التجاري بمنح نقود، إما في شكل نقود ورقية أو مصرفية إلى الأفراد و رجال الأعمال لأجل مختلفة تكون عادة قصيرة أي لا تتجاوز السنة، و ذلك لمساعدتهم على مواجهة الإنفاقات العاجلة و التي لا تتحمل التأجيل، على أن يقوموا برّد تلك المبالغ مع دفع فوائد عليها، حيث تعتبر مساهمة البنك التجاري في منح القروض المتوسطة و الطويلة الأجل محدودة. و تحرص عادة إدارة البنك على مراعاة عدة معايير، و مقاييس عند منح القرض تقاديا للتعرض للمخاطر التي يمكن أن تصاحب العملية، خاصة فيما يتعلق بالضمانات المقدّمة، و التي يمكن أن تأخذ عدة أشكال (أوراق مالية، سندات حكومية، عقارات ... إلخ) .

ت. **خلق نقود الودائع:** تتم عملية خلق نقود الودائع، عندما يمنح البنك قروضا للمتعاملين، باعتبارهم زبائن لهم حسابات لديه، فالبنك ليس بحاجة لمنحهم نقودا ورقية، بل يقوم فقط بجعل الحساب الخاص بهم دائنا، تجدر الإشارة انه هناك فرق بين عملية خلق نقود الودائع من طرف الجهاز البنكي ككل، و عملية خلق نقود الودائع من طرف البنك التجاري الواحد ، و خلق نقود الودائع هو

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

"خلق نقود ائتمانية ليس لها وجود مادي تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولاً حقيقياً"¹

تتم عملية خلق النقود من طرف البنوك التجارية، وهي عبارة عن نقود كتابية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولها حقيقة² وحسب الاقتصادي الفرنسي بيرجر (P.Berger) فإن العملية تتركز على تحويل القروض إلى نقود³ ويمكن للبنك التجاري أن يخلق النقود عندما يمتلك ثلاثة نماذج من الأصول: القروض للاقتصاد، الديون على الخارج، الديون على الخزينة.⁴ تستند عملية خلق النقود على الشروط التالية:

1. إن المودعين لديهم الثقة بالمصارف من حيث الوفاء بالتزاماتها المتمثلة برد ودائعهم عند الطلب أو عند استردادها مما يشجعهم على الاستمرار بالإيداع لدى البنوك التجارية.
2. هذه الثقة تجعل المودعين لا يفكرون بسحب ودائعهم إلا عندما تقتضي الحاجة لسحبها.
3. تقدم العادات المصرفية ونضوج الوعي المصرفي لدى المودعين يدفعهم للتعامل بالشيكات لتسوية مبادلاتهم الأمر الذي يرفع حجم الودائع المستقرة.
4. اثبتت التجارب العملية أن حجم سحبوبات المودعين تقارب حجم إيداعات المودعين الجدد إن لم تكن أقل منها.

و لتوضيح العملية نستند إلى المثال التالي:⁵

نفترض أن بنك تجاري (A) حصل على ودیعة أولیة قدرها 1000 دينار، و نسبة الاحتياطي القانوني تقدر بـ 20 %، و عليه البنك (A) يحتفظ بمبلغ الاحتياطي لدى البنك المركزي و قدره:

$$1000 \times 0.2 = 200$$

وتصبح ميزانية البنك التجاري (A) كما يلي:

¹ شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص: 95

² الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 45

³ P.BERGER . André Icard, " la monnaie et ses mécanismes », Collection Que sais-je ?, presse universitaire de France, 1995 , p :18.

⁴ يخلق للبنك التجاري النقود انطلاقاً من القروض التي يمنحها للأفراد والمؤسسات، فعندما يخصم ورقة تجارية كسيالة مثلاً لأحد العملاء، فهو يبيع النقد بورقة تجارية أو عملية شراء الورقة التجارية بالنقد التي تعتبر ديناً على العميل، وقيمتها تظهر في أصول البنك ضمن ديون محفظة السندات بينما خلق النقد الائتماني المقابل للورقة سوف يظهر في خصوم البنك هذا في حلة افتراض وجود بنك واحد، وتسجل قيمة الكسيالة في حساب العميل مع خصم العمولة، كما يستطيع خلق النقد عندما يتلقى عملات أجنبية من شخص، فيقوم بتقديم مقابلها بعملة محلية، فالنقد الأجنبي يعتبر أصلاً مثل باقي الأصول الحقيقية التي يقوم البنك من خلالها بعملية خلق النقود، و أخيراً يمكن للبنك التجاري أن يخلق النقد عندما يكتب سندات الخزينة العامة بشكل مباشر وإما بشكل غير مباشر عندما يقوم حاملو السندات بخصمها لديه فيشترها مقابل إصداره النقد الضروري لإجراء تلك العملية، وبالإضافة إلى خلق النقد بواسطة البنك مقابل الحصول على أصول غير نقدية فقد يقوم البنك بتقديم قرض لفرد أو مؤسسة.

⁵ عبد المطلب عبد المجيد، "النظرية الاقتصادية، (تحليل جزئي وکلي للمبادئ)"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص: 368

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

جدول رقم 05: ميزانية البنك التجاري (A)

أصول	خصوم
200 : احتياطي	1000 ودیعة أصلية (أولية)
800 : قروض	

إذن المبلغ 800 هي المبلغ المستخدم من الوديعة و هو مقدار الاستخدامات ذات العائد، بفرض ان شخص ما استفاد من هذا المبلغ لشراء سلعة (x) فإن عرض النقود يزيد بمبلغ 800 دينار، عندما يضيف البنك ذلك المبلغ من النقود إلى الحساب الجاري للمقترض، وهكذا لم تتناقص كمية النقود لدى أحد، فما زال لحد الآن الشخص الذي أودع الوديعة الأولية يحتفظ في حسابه بالبنك (أ) بمبلغ 1000 دينار، كما أن المقترض لديه 800 دينار لشراء السلعة (x)

عندما يشتري المقترض السلعة (x) فإنه يدفع الثمن للتاجر بشيك بمبلغ 800 دينار ويقوم التاجر بإيداع هذا الشيك في البنك (B) ويحدث عند تصفية هذا الشيك أن الاحتياطي الفائض لدى البنك (A) سوف يزول عندما يدفع مبلغ 800 دينار إلى البنك (B)، ولكن عندما يتلقى البنك (B) 800 دينار نقدا كوديعة لا بد أن يحتفظ بنسبة 20% من الوديعة 800 :

$$800 \times 0.2 = 160 \quad / \quad 800 - 160 = 640$$

المبلغ المتبقي يمكن للبنك (B) اقراضه مرة أخرى و تعطى ميزانيته على النحو التالي:

جدول رقم (06): ميزانية البنك التجاري (B)

أصول	خصوم
160 : احتياطي قانوني	800 : ودائع تحت الطلب
640 : قروض	

و حين يقوم هذا البنك (B) بإقراض ما لديه من احتياطي إضافي تزداد ودائع المقترضين بمبلغ 640 دينار، وبذلك يزداد العرض النقدي بمبلغ 640 دينار وحتى الآن ما زال المودع الأول يحتفظ بـ 1000 دينار في حسابه بالبنك (A) كما يحتفظ تاجر السلعة (x) بمبلغ 800 دينار في حسابه بالبنك (B) كما أن مقترضاً جديداً تسلم حالا مبلغ 640 دينار، وبالتالي فإن حجم العرض النقدي بلغ:

$$1000 + 800 + 640 = 2440$$

ومن الواضح أن العملية ستستمر في ظل الافتراضات السابقة ويوضح الجدول التالي عملية خلق النقود الناتجة عن إيداع مبلغ 1000 دينار

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

جدول رقم (07): خلق النقود في البنوك التجارية

البنك	ودائع نقدية جديدة التي تستلمها البنوك	الاحتياطي القانوني 20%	ودائع تحت الطلب ناشئة عن قروض جديدة
A	1000	200	800
B	800	160	640
C	640	128	512
D	512	102.4	409.6
.	.	.	.
.	.	.	.
	5000	1000	4000

من خلال هذا الجدول السابق نجد أن الزيادة في الودائع هي 5000 دينار، ويمكن حساب ذلك باستخدام مضاعف الائتمان في حالتين:

أ. قياس خلق النقود في حالة تداول النقد الكتابي (بدون تسرب نقدي):

الودائع المشتقة تساوي القروض التي يقدمها النظام المصرفي و تعود إليه في شكل ودائع مشتقة، فنقول أن " القروض تخلق الودائع " ¹ (Les crédits font les dépôts). يقيس مضاعف نمو الودائع مقدار زيادة عرض النقود بحسب كما يلي:

ΔM حجم الودائع المشتقة:

$$\Delta M = 1000 + 1000(80\%) + 1000(80\%)^2 + 1000(80\%)^3 + \dots + 1000(80\%)^n$$

$$\Delta M = 1000 [1 + 80\% + (80\%)^2 + (80\%)^3 + \dots + 1000(80\%)^n]$$

$$\Delta M = 1000 \left[1 + \left(\frac{4}{5}\right) + \left(\frac{4}{5}\right)^2 + \left(\frac{4}{5}\right)^3 + \dots + \left(\frac{4}{5}\right)^n \right]$$

يمثل هذا المقدار مجموع متتالية هندسية يساوي:

$$S = d \frac{1 - t^n}{1 - t}$$

$$\Delta M = 1000 \frac{1 - (0.8)^n}{1 - 0.8} \quad \text{وبالمقارنة:}$$

¹ S.BRANA et autres, **Economie monétaire et financière**, Dunod, Paris, 1999, p : 34

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

نجد S: مجموع المتوالية الهندسية ويساوي ΔM : مجموع الودائع المشتقة

d: الحد الأول في المتوالية = 1000 وهو مبلغ الوديعة الأولية

t: أساس المتوالية = (80%) نسبة المبلغ المقرض

$$\Delta M = 1000 \frac{1 - (0.8)^n}{1 - 0.8}$$
 وبمطابقة مجموع المتوالية الهندسية يصبح:

حيث المبلغ $(0.8)^n$ يؤول إلى الصفر عندما تؤول n إلى ∞ وهو عدد مرات تداول الوديعة الأولية بين البنوك وهو عدد البنوك التي تداولت نفس الوديعة

$$\Delta M = 1000 \times \frac{1}{0.2} = 5000 = \Delta M = 5000$$

حيث أن 1000 هي الوديعة الأولية

5000: إجمالي الودائع المشتقة

$\frac{1}{0.2}$: هو مضاعف الودائع و يساوي مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني.

إذا رمزنا لمبلغ الوديعة الأولية ΔC والمضاعف بـ K فإن إجمالي الودائع المشتقة ΔM تصبح كما يلي:

$$\Delta M = K \Delta C$$

وحسب المثال بعد الأخذ بعين الاعتبار لمعدل الأرصد النقدية أو نسبة الاحتياطي القانوني الذي يساوي

(20%) فإن الوديعة الأولية ΔC بقيمة 1000 يترتب عليها توسعا نقديا بقيمة 5000 أي أن: $\Delta M = K \Delta C$

أي $5000 = K \cdot 1000$ وبالتالي فإن المضاعف $K = 5$

وإن قيمة المضاعف (K) هي عكس نسبة الاحتياطي القانوني (r) والمجموع يظهر متوالية هندسية لا نهائية

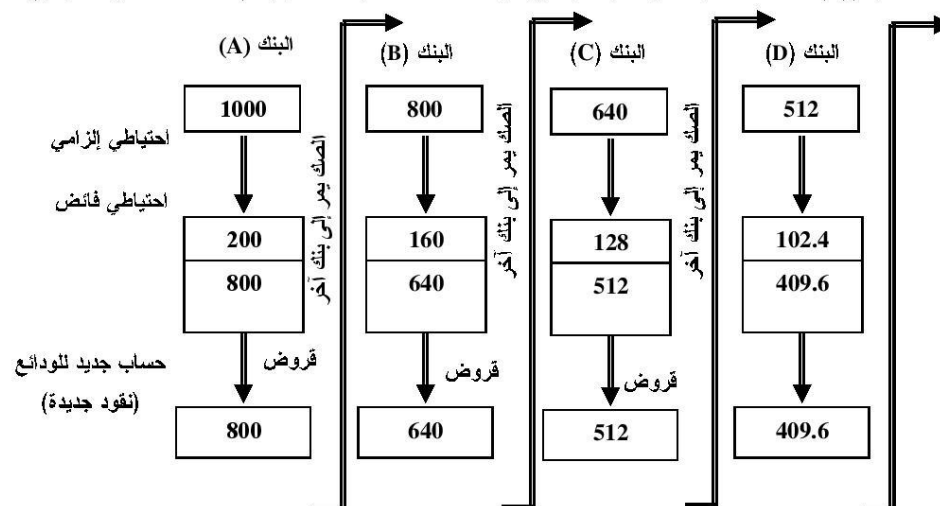
متناقصة ذات أساس (t) وهو مقلوب ونسبة الاحتياطي القانوني $K = \frac{1}{20\%}$ حد هذه المتوالية الأول هو الوديعة

الأولية ΔC الذي يساوي 1000 دج، ويمكن تلخيص حالة خلق نقود الودائع مع تعدد المصارف التجارية

وفرض احتياطي جزئي في الشكل البياني التالي:

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

الشكل رقم (7): مخطط لعملية خلق نقود الودائع في حالة تعدد البنوك التجارية (حالة الاحتياطي الجزئي)



Source : Robert Lheilbroner , Leoterc Throw , « Comprendre la Macroéconomie » , Economica, Paris, 1986, Traduit par Philippe de lavergne, P : 321

ب. قياس خلق النقود من خلال وجود تسرب نقدي:

في الواقع أن القروض لا تتحول بالضرورة إلى شيكات أو حوالات، و تمثل بذلك نقداً كتابياً فقط، لأن هناك نسبة معينة تتحول إلى نقود ورقية، وهذا ما يسمى بالتسرب النقدي خارج الدائرة المصرفية، وفي هذه الحالة يلجأ البنك التجاري للاحتياطي من أجل الوفاء بالتزاماته، وهذا ما يؤثر على العرض النقدي المقدر سابقاً.

إن التسرب النقدي الناتج من الطلب على الأوراق النقدية يمكن قياسه بواسطة النسبة بين الزيادة في نقد المصرف المركزي الذي يوجد بحوزة الجمهور والزيادة في الكتلة النقدية، فهذه تعرف بنسبة التسرب النقدي أو المعدل الحدي لتفضيل الجمهور للأوراق النقدية.

$$\text{نسبة التسرب النقدي} = \frac{\text{مقدار الأوراق النقدية المحتفظ به لدى الجمهور}}{\text{الزيادة في الكتلة النقدية}}$$

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

بفرض ان نسبة التسرب نقدي للأوراق النقدية أي المعدل الحدي لتفضيل الأوراق النقدية (b) يساوي 30% فإنه خلال المرحلة الأولى من الإقراض نقتطع من النقد الكتابي الذي قيمته الأولية 1000 دج 300 دينار على شكل أوراق نقدية

$$1000 \times 0.3 = 300$$

و المتبقي من الوديعة الأولية 700 يوزع الى احتياطي إجباري و مبلغ الاستخدامات ذات العائد

$$700 \times 0.2 = 140$$

$$700 - 140 = 560$$

علما أن المبلغ المستخدم من قبل البنك في الاقراض يقتطع منه نسبة التسرب النقدي ايضا:

$$560 \times 0.3 = 168$$

حيث يستخدم المبلغ 168 كأوراق نقدية في التداول، و الباقي (560 - 168) = 392 يتوزع ما بين احتياطي إجباري (392 × 0.2 = 78.2) و الباقي (313.6) يستخدم في المرحلة الموالية للقروض وهكذا تتوالى العملية . والجدول التالي يبين مضاعف الائتمان في ظل التسرب النقدي.

جدول رقم (08): مضاعف الائتمان في ظل نسبة التسرب النقدي 30% ونسبة احتياطي إجباري 20%

المراحل	الودائع	القروض الجديدة	التسرب إلى أوراق نقدية	
			الاحتياطيات الإجبارية (20%)	الأوراق النقدية 30%
المرحلة I من القروض	1000	1000		
المرحلة II من القروض	560	560	40	300
المرحلة III من القروض	313.6	313.6	78.4	168
المرحلة VI من القروض	175.7	175.7	43.9	94
الإجمالي	2272.72	2272.72	318.18	681.81

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

منه الزيادة في الكتلة النقدية ΔM تحتسب بالشكل التالي:

$$\Delta M = 1000 \left[1 - (1 - 0.3)(1 - 0.2) + (1 - 0.3)^2(1 - 0.2)^2 + \dots + (1 - 0.3)^n(1 - 0.2)^n \right]$$

$$\Delta M = 1000 \frac{1}{1 - (1 - 0.3)(1 - 0.2)} = 2272.72$$

وتصبح قيمة مضاعف الائتمان K على الشكل التالي:

$$K = \frac{1}{1 - (1 - b)(1 - a)} = \frac{1}{a + b - ab} = 2.272$$

$$K = 2.272$$

الملاحظ أن حجم الودائع المشتقة انخفض في هذه الحالة من 5000 إلى 2272.22.

ج- حدود عملية خلق نقود الودائع:

تعتبر عملية خلق نقود الودائع عملية محدودة، لوجود عدة عوامل تقيدها، من أهمها:

- **نسبة الاحتياطي النقدي** : يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية اقتطاع هذه النسبة من حجم الودائع، فهي تعتبر كسياسة ينتهجها للتأثير على حجم الائتمان الممنوح، و يتم من خلالها كذلك مواجهة طلبات السحب اليومي للأفراد.

و يترتب عن زيادتها عن الحد الأدنى، تناقص المبالغ المتاحة للتوظيف. و بالتالي تدني القدرة على خلق النقود، و يحدث العكس في حالة انخفاضها. فالعلاقة بين نسبة الاحتياطي النقدي و حجم الودائع المشتقة تعتبر عكسية.

- **نسبة التسرب النقدي**: إضافة إلى ما تم إبرازه فيما يخص عامل التسرب النقدي - في العنصر السابق -، فإن التسرب النقدي يتعلق بتحويل النقود البنكية- الكتابية- إلى نقود مركزية، و هذا ما يمثل قيوداً على عملية خلق النقود، و باعتبار البنك التجاري ليس المؤسسة الوحيدة التي تقوم بتسيير الحسابات للزبائن، سيؤدي ذلك إلى التسرب نحو باقي المؤسسات⁽¹⁾، هذا من جهة و من جهة أخرى فإن عادات الدفع المنتشرة في البلد و اختلاف طرق تسوية المدفوعات سواء كانت عن طريق استعمال الشيكات، أو النقود الورقية يؤثر على نسبة التسرب النقدي، و بالتالي تتأثر عملية خلق نقود الودائع، نظراً للعلاقة العكسية بين كلا من نسبة التسرب النقدي و مجموع الودائع.

- **حجم الوديعة الأولية** : تزيد قدرة البنك التجاري على خلق نقود الودائع بزيادة حجم الوديعة الأولية، و من ثم فإن أي عامل يؤدي إلى انخفاض حجم الوديعة الأولية سيحد من عملية خلق نقود الودائع .

⁽¹⁾ G.JACOUD, op.cit., p: 45.

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

1-2- الوظائف الحديثة للبنوك التجارية :

بعد التطرق للوظائف الأساسية للبنوك، يمكننا إجمال الوظائف الحديثة فيما يلي :

• العمليات على الأوراق التجارية:

تضم العمليات على الأوراق التجارية عدة عمليات هي:¹

✓ **تحصيل الكمبيالات و الشيكات:** أي استيفاء مبلغ الورقة عند تاريخ الاستحقاق، فقبول ودائع العملاء جعل البنك يباشر جميع التسويات التي تترتب عن ذلك، من تسوية الديون عن طريق المقاصة، أو الترحيل في الحساب دون الحاجة إلى تداول كميات كبيرة من العملة. فبالنسبة للشيك يتقدم العميل إلى البنك بشيك مسحوب لمصلحته على حساب محرر الشيك في البنك، حيث يقوم البنك بخضم قيمته من حساب المسحوب عليه، و ترحيلها إلى حساب المستفيد بالشيك بعد التأكد من أن الشيك استوفى كل الشروط، أما بالنسبة للكمبيالة فقبل حلول موعد استحقاقها بأيام، يرسل إخطار للمدين يوضع فيه رقم الكمبيالة، و تاريخ استحقاقها و قيمتها، و بعد الحصول على قيمتها من المدين يتم قيدها في الرصيد الدائن للمستفيد منها.

✓ **الخصم :** و هي عملية يقوم من خلالها البنك بإعادة شراء أوراق تجارية من مؤسسة ما، قبل تاريخ استحقاقها مع دفع عمولة في شكل (agio)²، و يعرف الخصم بأنه " عملية شراء عاجل لدين آجل،³ و يحدّد البنك التجاري سعر الخصم على أساس سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل، كما يتأثر بسياسة البنك المركزي، فإذا احتاج البنك التجاري لإعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي للحصول على نقود حاضرة، يطبق عليه هذا الأخير نسبة تمثل سعر إعادة الخصم وهو ببساطة دفع قيمة الورقة التجارية لحاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محله في الدائنية ومقابل ذلك لا يدفع قيمة الورقة كاملة له بل ينقص منها ما يسمى بمبلغ الخصم أو مقابل التمويل المسبق، حيث:

$$\text{مبلغ الخصم} = \frac{\text{القيمة الاسمية للورقة التجارية} \times \text{معدل الخصم}}{\frac{\text{عدد الشهور الباقية للاستحقاق}}{12}} \times \frac{10}{100}$$

✓ **التسليف لقاء الرهن:** حيث يمكن للعميل الحصول على قرض مقابل رهن الأوراق التجارية لدى البنك على سبيل الضمان.

• **إصدار خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية:** و تعتبر من أهم وسائل الدفع في عمليات التجارة الخارجية، و يمثل كل من خطاب الضمان و الاعتماد المستندي تعهدا من طرف البنك للمستفيد.

¹ الطاهر لطروش، مرجع سبق ذكره، ص: 67

² L.BERNET-ROLLANDE, **Principes de technique bancaire**, 22^e édition, Dunod, Paris, 2002, p 213.

³ A.BENHALIMA, **Pratique des techniques bancaires- référence à l' Algérie**, édition Dahleb, Alger, 1997, p 75.

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

- بيع وشراء و تحويل العملات.
- تأجير الخزائن الحديدية.

انطلاقاً من مبدأ تنويع الخدمات و تحديث الجهاز البنكي، لجأت البنوك التجارية لتقديم مجموعة من الخدمات الحديثة تتمثل فيما يلي :

- **تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:** تقوم البنوك بالمشاركة في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها أثناء إنشاء مشاريعهم للمشروعات، حيث أنّ التجارب العملية التي مرت بها البنوك حتمت على إدارتها الاستيعاب و الإلمام الكامل بتلك الدراسات، فالمسؤول في البنك كثيراً ما يجد نفسه في مركز المستشار المالي للمشروع الذي يتوقع منه أن يدعمه في جميع الظروف و المراحل التي يمر بها، و يبدو واضحاً أنّ مصلحة المشروع تعتبر من مصلحة البنك.¹
- **تسيير ممتلكات المتعاملين:** يعرض البنك على زبائنه التكفل بتسيير مجموع ممتلكاتهم و تسيير الأصول و الإعانة على التحويل، كما يوصي بعض المتعاملين البنك بتسيير ممتلكاتهم منذ انتقالها لأبنائهم القصر إلى أن يبلغوا سن الرشد.
- **ادخار المناسبات:** يؤدي هذا النوع من الخدمات إلى زيادة موارد البنك، نتيجة تراكم مدخرات المتعامل على فترات دورية حتى موعد حلول المناسبة التي يذخر لأجلها، فيقوم بسحب مدخراته مقابل تلقيه لقوائد مجزية عن تلك المدخرات، و منحه الحق في الاقتراض بشروط ميسرة، و هي عبارة عن تسهيلات ائتمانية تقابل هذا الاختار.²
- **البطاقة الائتمانية :** يعتبر الائتمان الممنوح بواسطة البطاقة الائتمانية بمختلف أنواعها من أهم و أحدث أنواع الائتمان التي تمنحها البنوك، و نشأت هذه الوسيلة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث عرفت أكبر تطور لها. وهناك برنامجان لها : أولهما بطاقات الائتمان التي أصدرها بنك أمريكا التي أصبحت مؤسسة مستقلة Visa، و الثاني بطاقات الائتمان و تسمى Master card و ابتكرها Interbank card association.³ البطاقة الائتمانية لا تعدو أن تكون عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على اسم العميل و على شريط ممغنط يستعمل لحفظ المعلومات الخاصة به، و يمكن استعمالها على الموزعات الآلية للنقود (DAB-Distributeur automatique de billets).⁴ وذلك عند

¹ فلاح حسن الحسني و مؤيد عبد الرحمن الدوري، " إدارة البنوك — مدخل كمي و إستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص: 36.

² زياد رمضان و محفوظ جودة، " الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، ط 2، دار وائل للنشر، 2003، ص: 18

³ أحمد أبو الفتوح الناقه، " نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص: 42

⁴ N.TOURNOIS, " Le marketing bancaire face aux nouvelles technologies", édition Masson, Paris, 1989, p:3.

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

الحاجة لسحب النقود و الذي يعتبر أول وظيفة لها، إضافة إلى وظيفة القرض و وظيفة الدفع.¹

• تقديم خدمات غير بنكية: في ظل سياسة التحرر من القيود، دخلت البنوك مجالات أنشطة غير بنكية مستحدثة مثل:

- تقديم الخدمات الشخصية للزبائن، كدفع فواتير الكهرباء و الهاتف و سداد الإيجارات نيابة عنهم و غيرها من الالتزامات الأخرى.
- الاتجار بالعملة في الأسواق الحاضرة بغرض إتمام صفقات تجارية دولية لصالح بعض المؤسسات، لتحقيق عوائد معينة مقابل عمولات يحصل عليها البنك.²
- إصدار وتسيير محفظة الأوراق المالية، فبالنسبة للإصدار فهو يخص الأسهم و السندات نيابة عن مؤسسات الأعمال، بدون أن يتعهد البنك بتصريفها، لكن مقابل تصريف أي جزء منها يحصل البنك على عمولة، مع عدم تحمّله أية تكاليف في حالة عدم نجاحه في تصريف الجزء الباقي، حيث يقوم برده إلى جهة الإصدار، أما عن تسيير محفظة الأوراق المالية، يقوم البنك بتنفيذ الأوامر الخاصة بالشراء أو البيع أو القيام بعمليات التحكيم بأمر من الزبون بعد التأكد من صحة و سلامة تلك الأوامر، إلى غير ذلك من الإجراءات.
- تقديم خدمات التأمين، حيث كانت البداية لخدمات التأمين على الحياة خاصة بالنسبة للعملاء الذين يحصلون على قرض، لكن يقوم البنك حالياً بمعظم خدمات التأمين على الأشخاص (التأمين على الحياة، التأمين على الوفاة)، التأمين على الممتلكات (التأمين على السيارات، التأمين على السكن)، كذلك يحاول البنك دخول مجال التأمين على الأضرار اللاحقة بالممتلكات و بالتالي تصبح البنوك من أهم المنافسين لشركات التأمين، باستحواذها على حصة معتبرة من السوق، خاصة فيما يتعلق بالتأمين على الحياة.³
- الخدمات البنكية الإلكترونية : تعمل التكنولوجيا على جعل المستحيل ممكناً، ففضاء "الإنترنت" يمكن أن يكون مصنعاً بفضل مجموعة من الموزعات الآلية و التسيير الإلكتروني للملفات، الإنترنت... الذي يشكل البنك الإلكتروني الشامل فالزبائن يمكنهم دخوله عبر الإنترنت، و كذلك الحال بالنسبة للعمال عن طريق intranet - ⁴

¹ J.J.BURGARD et autres, « **La banque en France** », 4^e édition, Presse des sciences Po & Dalloz, Paris, 1995, p : 163

² عبد الحسيد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص : 58.

³ P.GARSUAULT, Op.cit, p : 450

⁴ S. GHARBI, « **Une nouvelle stratégie pour la banque** », *l'intelligent*, n° 2106, du 22 au 28 mai 2001, Paris, p : 52.

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

و عليه فإن تنوع الخدمات البنكية الإلكترونية في البنوك التجارية بسبب تقدم التقنيات و نظم الاتصال، جعل جمهور المتعاملين أو الزبائن من أوائل المستفيدين منها، و فيما يلي نذكر بعضا منها مثل ¹:

1. أجهزة الصراف الآلي .
2. بطاقات الخصم المباشر في موقع البيع .
3. البطاقة الذكية .
4. البطاقة المدفوعة مقدّما .
5. الإيداع المباشر .
6. نظام السحب الآلي المباشر (المدفوعات الإلكترونية).
7. خدمات سداد الفواتير بالهاتف .
8. خطوط المعلومات الخاصة بالحسابات .
9. الخدمات البنكية المنزلية و المكتبية .

و عليه يمكن أن نخلص إلى أنه و بالاستناد إلى ما توصلت إليه الدراسات حول " تحديث المنتج " بخصوص الخدمات البنكية المقدّمة للأفراد، أن البنوك الأوروبية و الآسيوية أثبتت أن المنتجات المستحدثة يمكن لها أن تشجع أو أن تدفع الزبائن لتثبيت علاقاتهم المالية مع مؤسسة واحدة دون غيرها.² و هذا ما يؤكد ضرورة اهتمام البنوك التجارية باستحداث كل من وظائفها و خدماتها لتمنح عملاءها تشكيلة متنوعة من الخدمات تغنيهم عن البحث عن مؤسسات مالية و اقراضية أخرى.

2. موارد و استخدامات البنك التجاري

تتضمن الميزانية العمومية لأي مصرف تجاري جانبين، الجانب الأيمن منها يمثل الموجودات (استخدامات أموال المصرف) ، والجانب الأيسر منها يمثل المطلوبات (مصادر أموال المصرف) .

وتظهر مكونات الموجودات (الأصول) في الميزانية العمومية متسلسلة حسب سيولتها، فتظهر الأصول الأشد سيولة (أرصدة نقدية سائلة) في مقدمة الموجودات، تليها الأقل سيولة ثم الأقل وهكذا، أما مكونات المطلوبات (الخصوم) فإنها تنظم حسب كلفتها وحجمها، فتظهر الودائع في البدء فالأصول المقترضة ثم رأس المال الممتلك ، ويمكن تصوير ميزانية عمومية مبسطة لمصرف تجاري كما في الجدول (1):

¹ مدحت صادق، "أدوات و تقنيات مصرفية"، دار غريب للنشر، القاهرة، 2001، ص: 295

² AT. KEARNEY du Groupe EDS, Tower Group, « **Innovation produit : une étude révèle le retard U.S** », Point B@nque, n° 20, Mai /Juin 2003, p 8.

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

جدول رقم (09): الميزانية العمومية لمصرف تجاري

المبالغ	المطلوبات (المصادر)	المبالغ	الموجودات (الاستخدامات)
xxx	1- الودائع	xxx	1- الأرصدة النقدية الجاهزة
xxx	- ودائع تحت الطلب	xxx	- نقد في الصندوق
xxx	- ودائع توفير	xxx	- أرصدة لدى البنك المركزي
xxx	- ودائع لأجل	xxx	- أرصدة لدى المصارف التجارية
xxx	- حسابات جارية دائنة.		- أرصدة سائلة أخرى
xxx	2- رأس المال الممتلك		2- محفظة الحوالات المخصصة
xxx	- رأس المال المدفوع	xxx	- أدوات الخزينة
xxx	- الاحتياطيات	xxx	- الأوراق التجارية المخصصة
xxx	- الأرباح المحتجزة		
xxx	3- الأموال المقترضة طويلة الأجل	xxx	3- محفظة الأوراق المالية
	- الاقتراض من سوق رأس المال	xxx	- سندات الحكومة
			- أسهم وسندات غير حكومية
			- أوراق مالية أخرى.
			- حسابات جارية مدينة
xxx	4- الأموال المقترضة قصيرة الأجل		4- قروض وسلف مضمونة
xxx	- الاقتراض من المصارف التجارية	xxx	- قروض قصيرة الأجل
xxx	- الاقتراض من البنك المركزي	xxx	- قروض طويلة الأجل
		xxx	- قروض وسلف غير مضمونة
xxx	5- مصادر تمويل أخرى	xxx	5- صكوك ومسحوبات قيد التحصيل
xxx	- التأمينات المختلفة	xxx	6- العقارات والموجودات الأخرى
xxx	- أرصدة وصكوك مستحقة الدفع	xxx	- أثاث وسيارات
xxx	- حسابات دائنة		- موجودات أخرى
xxx	- أية مطلوبات أخرى		
xxx	مجموع المطلوبات	xxx	مجموع الموجودات

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

1.2. موارد البنك التجاري:

عند إنشاء البنك التجاري فإن الموارد الأولى المتاحة تكون عبارة عن رأسماله المدفوع يقابله عدد من الأصول اللازمة لبدء البنك في ممارسة نشاطه ، و غالبا ما يبقى رأس المال ثابت دون تغيير ، وبعد أن يبدأ البنك بممارسة أعماله و يكتسب ثقة الزبائن تبدأ الودائع بالانسياب إليه و تأتي هذه الودائع إلى البنك من الأفراد و المؤسسات الخاصة العمومية تشكل الودائع معظم موارد البنك ، أما رأس المال فلا يشكل سوى نسبة بسيطة من مجموع تلك الموارد ، لذلك يمكن القول أن ثقة الأفراد و الجهات المختلفة بالبنك و إقبالهم على التعامل معه تشكل العامل الأساسي في استمرار البنك وتوسعه .

إضافة إلى ما سبق فإن البنك قد يحتاج إلى موارد إضافية ناتجة عن متطلبات موسمية فالبنك الذي يقوم بتقديم قروض كثيرة في فترات معينة يحتاج إلى موارد إضافية لمواجهة الطلبات المتزايدة التي ترد إليه للحصول على قروض كما أن البنك و نتيجة لظروف طارئة (أزمة اقتصادية أو نقدية ...) قد يحتاج إلى موارد إضافية بشكل مفاجئ، و يحصل البنك على مثل هذه الموارد الإضافية عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي و الاقتراض منه أو اللجوء إلى بنوك تجارية أخرى سواء كانت محلية أو أجنبية ، مما سبق يمكن تقسيم موارد البنك التجاري إلى موارد ذاتية و موارد خارجية.

1.1.2 . الموارد الخارجية للبنك التجاري:

إن دراسة جانب الخصوم في ميزانية البنك التجاري تعطينا فكرة واضحة عن العناصر التي تشكل منها الموارد الخارجية للبنك و أيضا تظهر لنا الأهمية التي تحتلها الودائع ليس بالنسبة للموارد الخارجية و إنما بالنسبة لمجموع الموارد و يمكن تعريف الودائع على أنها " مبالغ مالية محددة مسجلة في سجلات البنك التجاري لصالح العملاء الذين أودعوا في حساباتهم"، و إذا أخذنا معيار الزمن لتصنيف هذه الودائع فيمكن إعطاء الأنواع التالية :

- **الودائع الجارية (الحسابات الجارية) :** و تمثل الأموال التي يودعها الفرد أو الهيئة الخاصة و العمومية لدى البنك التجاري بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أمر يصدره المودع للبنك، و هذه الودائع تمثل عادة المبالغ الفائضة على حاجات الأفراد و الشركات بشكل مؤقت، و يتم استخدام هذه الودائع من قبل صاحبها عن طريق (الشيك) و من هنا سميت "checking account" و الذي يطلق على هذه الودائع و يلتزم البنك بدفع قيمة الشيك بمجرد تقديم ذلك الشيك سواء من قبل صاحب الحساب أو المستفيد منه على شرط أن يكون الرصيد مساوي على الأقل لقيمة الشيك كاملة و لا يجوز تجزئة قيمة الشيك إذا كان الرصيد لا يسمح بدفع المبلغ كاملا .¹

¹ يرفض الشيك في حالة ما إذا كان هناك شطب أو حشو في كتيبة قيمة الشيك، أو إذا كان اختلاف بين الكتابة الرقمية و الحرفية ،أو وجود اعتراض على الحساب (من قبل العدالة أو مصلحة الضرائب) أو إذا كان التاريخ المكتوب في الشيك أكبر من 3 سنوات و 20 يوم.

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

- يحمي القانون التعامل بالشيك على اعتبار أنها أداة هامة من أدوات الدفع و يضع عقوبات صارمة على من يخالف ذلك حماية لمصادقية النظام المصرفي و الاقتصادي ككل ، وتتولى البنوك تحصيل قيمة الشيكات المحسوبة على بنوك أخرى لصالح المتعاملين معها عن طريق غرفة المقاصة لدى البنك المركزي.
- و بما أن هذه الودائع عرضة للسحب في أي وقت فهي ذات سيولة عالية جدا و يفترض على البنك أن يكون مستعدا في أي وقت لإجابة طلبات السحب من هته الودائع التي ترد إليه ، وهي بالتالي تقتضي احتفاظ البنك بنسبة كبيرة منها على شكل سائل لمقابلة السحب غير المشروط منها ، وهكذا فإن مقدرة البنك على دفع فوائد على تلك الإيداعات غير واردة لأن البنك عاجز على استخدام هذه الودائع في عمليات الإقراض و الاستثمار مكتفية بالمزايا العديدة التي تعود على المودعين من التعامل مع البنك بحيث لا تتعرض أموالهم للضياع أو السرقة و توفر لهم وسيلة دفع نفقاتهم دون حاجة إلى حمل الأموال أو نقلها ، ولتفادي وقوع النظام المصرفي في أزمة سيولة من جراء الإفراط أو سوء استعمال هذه الأموال في عملية الإقراض من قبل البنوك التجارية فأن البنك المركزي يفرض نسبة احتياطي إلزامي عالية جدا على هذا النوع من الودائع.
- **الودائع لأجل :** و تمثل الأموال التي يرغب الأفراد و الهيئات الخاصة و العامة إيداعها لدى البنك لمدة محددة مقدما (3 أشهر ، 6 أشهر ، سنة) على أن لا يجوز السحب منها جزئيا أو كليا قبل انقضاء الأجل المحددة ، ويلجأ الأفراد إلى الإيداع الثابت لدى البنك عندما يتكون لديهم فائض نقدي لم يتيسر لهم استثماره بمعرفتهم الخاصة ، مما يشجع هؤلاء على مثل هذا الإيداع استعداد البنك لأن يدفع فوائد على تلك الإيداعات اكبر من الفائدة المدفوعة على أي نوع آخر من الودائع إذ أن تحديد فترة الإيداع يعطي للبنك مرونة اكبر في استثمار الإيداعات الثابتة لأنها تضمن بقائها تحت تصرفها لفترة طويلة ، وذلك دون اعتبار لعنصر السيولة ماعدا ما ينص عليه القانون بالنسبة للاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي و إذا طلب المودع سحب وديعته قبل ميعاد الاستحقاق يحق للمصرف أن يختار بين عدم الدفع حسب الاتفاق و بين التساهل و الدفع حفاظا على علاقة جيدة مع زبائنه و زيادة في سمعته الجيدة ، و في هذه الحالة فإن البنك قد يضع المودع أمام أحد البديلين :
- ا/ إما أن يسحب الوديعة و يخسر الفوائد كلها.
- ب/ إما أن يقترض من البنك بضمان وديعته و بسعر فائدة اكبر من سعر الفائدة التي ينقاضها البنك عن عملية الإيداع.
- هذه الإجراءات تجعل المودع يتردد كثيرا قبل سحب وديعته قبل ميعاد استحقاقها و الفوائد التي تدفع على الودائع لأجل يتوقف معدلها على :

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

1 - طول فترة الإيداع فكلما زادت الفترة كلما ارتفع المعدل لكن في حدود ما يسمح به البنك المركزي.

2- مبلغ الوديعة فكلما كان المبلغ كبير كلما زاد المعدل.

• **الودائع بإخطار:** و يقصد بها الأموال التي يودعها الأفراد و الهيئات لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة تحدد عند الإيداع (قد تكون هاته الفترة 3 أيام .أسبوع. 15 يوم) و لاشك أن هذا الأمر يعطي للبنك نوع من الحرية النسبية في استعمال هذه الودائع في عمليات الإقراض و الاستثمار ذلك أن عملية الإخطار المسبق تقدم للبنك الفرصة الكافية لتأمين المبلغ المطلوب للسحب و ذلك في ظروف ملائمة بدلا من أن تكون مجبرة على الحصول على المبلغ المطلوب في حالة تسرع و قد يكون ذلك بتكلفة عالية جدا (كالاقتراض من البنك المركزي) و يلجأ الأفراد إلى هذا النوع من الإيداع عندما تتجمع لديهم أرصدة نقدية و لا يرغبون في إيداعها لمدة محددة لما قد ينجر عن ذلك من متاعب في حالة السحب (كحالة وديعة لأجل) كما لا يرغبون في إيداعها في حسابات جارية لا تدفع عليها فوائد. و بالنسبة للبنك يحتفظ عادة بنسبة من السيولة لمواجهة السحب من هذه الودائع اقل مما عليه الحال بالنسبة للودائع الجارية و اكبر بالمقارنة مع الودائع لأجل، كما أن البنك يدفع فائدة عن هذه الودائع اقل من الفائدة عن الودائع لأجل.

• **ودائع التوفير:** تقوم البنوك التجارية بعملية صندوق التوفير و هذه العمليات لا تختلف في طبيعتها عن الودائع لأجل إلا من حيث الإجراءات التي يجب إتباعها في عمليات السحب و الإيداع ، و تتمتع هذه الودائع بمزايا عديدة لصالح الأفراد المودعين من أهمها السيولة العالية التي تتمتع بها إذ يمكن السحب منها في أي وقت كما أن أصحابها يحصلون على فوائد ، لكن تلجأ البنوك إلى طرق في حساب الفائدة تؤدي بالأفراد إلى التزام عمليات السحب و الإيداع في تواريخ معينة حتى لا يفقدون حقهم في الأرباح المحسوبة عن الأموال المودعة، و هذا ما تتبعه فعلا البنوك التجارية الجزائية إذ تحسب الفوائد عن ودائع التوفير لكل (15 يوم) كاملة تبدأ من أول الشهر إلى منتصف الشهر (15) و من منتصف الشهر إلى نهايته (من 15-30) و أن كل عملية سحب خارج هذه التواريخ تفقد صاحب الوديعة حقه في الفوائد عن تلك الفترة للمبلغ المسحوب و أن كل عملية إيداع خارج هذه التواريخ تعتبر و كأنها عملية إيداع تخص الفترة الموالية.

2.1.2. الموارد الذاتية (الداخلية) للبنك التجاري :

و تتألف هذه المجموعة من رأس المال المدفوع، الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، الأرباح المحجوزة أو غير الموزعة ، و تلعب هذه الموارد دور العازل أو الواقي الذي يمتص الصدمات المالية المفاجئة التي يتعرض لها البنك التجاري.

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

رأس المال الممتلك = رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة

- **رأس المال المدفوع** : و يتمثل في الأموال التي يتحصل عليها البنك من مالكي رأس المال عند بدء تكوينه أو أية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في فترات لاحقة ، و يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع البنك خاصة أصحاب الودائع منهم إذ أن رأس المال يمثل الضمان الذي يعتمد عليه المودع ضد أي تغير يطرأ على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها البنك أمواله، كما يجب عدم المغالاة في زيادة رأس المال (لان زيادة رأس المال يعني زيادة عدد الأسهم —انخفاض نصيب السهم من الأرباح الموزعة — إعطاء نظرة سيئة عن الشركة ، بالإضافة إلى أن البنك يكون قد تحمل أعباء إضافية لان طبيعة عمل البنك تعتمد على استعمال الأموال المودعة بالأساس كما أن صغر رأس المال يمكن البنك من توزيع عائد مجزي على المساهمين أو الشركاء ، و تجدر الإشارة هنا إلى أن قانون النقد و القرض قد حدد الحد الأدنى لرأس المال بالنسبة للبنوك التجارية ب (100) مليون دج.
- **الأرباح المحجوزة**: وهي الأرباح الصافية المعدة للتوزيع و التي تقرر إدارة البنك بأغلبية المساهمين في الجمعية العامة عدم توزيعها لسبب أو لآخر : قد يكون تدعيم المركز المالي للبنك أو استغلال فرص استثمارية من موارد ذاتية أو تحقيق اثر محدد على سعر السهم في السوق المالي .
- **الاحتياطي القانوني**: و هو احتياطي يفرضه القانون التجاري و بنص عليه و يكون عادة نسبة معينة من رأس المال (10% من رأس المال) إذ يقتطع البنك نسبة مئوية في كل سنة من الأرباح المحققة قبل التوزيع حتى تصبح قيمة هذا الاحتياطي معادلة للنسبة المئوية المشار إليها أعلاه و المقصود بالاحتياطي القانوني أن تستخدم هذه المبالغ للوقاية ضد أي خسارة تنتج عن عمليات البنك (و يمكن للبنك التجاري استخدام الاحتياطي القانوني في شراء أذونات الخزينة أو السندات قصيرة الأجل لان تغطيتها كاملة و مؤكدة 100% كما يمكن خصمها في أي وقت).
- **الاحتياطي الاختياري (أو الخاص)**: و يقوم البنك وفق نظامه الأساسي و بدون إلزام من قبل القانون بتكوين مثل هذه الاحتياطيات بهدف تقوية مركزه المالي في مواجهة المتعاملين أو الجمهور و كذلك لمواجهة كل خسارة في قيمة أصول البنك و التي تزيد عن قيمة الاحتياطي القانوني ، وقد نجد أن الاحتياطي في بعض البنوك القديمة يتجاوز رأس المال ، و لابد من الإشارة هنا إلى انه هناك أنواع أخرى من الاحتياطيات تسمى بالاحتياطي السري لا يظهر في الميزانية بهذا الاسم و هو ينشا من جراء:
 - قيام البنك بتقييم أصوله كلها أو بعضها بقيمة اقل من تكلفتها أو قيمة شرائها.
 - زيادة قيمة الديون المشكوك في تحصيلها و تكوين مؤن مقابل ذلك .

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

- تقويم الأوراق المالية بأقل من قيمتها الحقيقية و تكوين احتياطي أو مؤن خاصة بتدني قيمة الأوراق المالية.

و في الواقع الوظيفة الأساسية للموارد الذاتية هي حماية المودعين و ضمان حقوقهم في حال انخفاض قيمة الأصول التي يستثمر فيها البنك موارده حيث من المعلوم أن المساهمين لا يمكن لهم الحصول على أي شيء من أصول البنك عند التصفية حتى يستوفي أصحاب الودائع و الدائنون حقوقهم كاملة، و مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإنه كلما ارتفعت نسبة الموارد الذاتية إلى الموارد الخارجية كلما أنخفض (تناقص) الخطر الذي يتعرض له المودع و خاصة في فترة الأزمات المالية ، و لذلك فإن المحافظة على استقرار المركز المالي للبنك و سلامته أو ما يسمى بيسار البنك يقتضي على الأقل أن تتعادل القيمة الفعلية للأصول التي يملكها البنك مع قيمة الالتزامات اتجاه الغير، و كلما زادت هذه النسبة عن الواحد صحيح كلما كان ذلك يعني درجة عالية من السلامة و الأمان و العكس صحيح ، لكن البنوك التجارية التابعة للدولة (أو قطاع عام) فإن وظيفة الموارد الذاتية في ضمان حقوق المودعين تفقد أهميتها عند تعرض البنك للخطر لأن الدولة في هذه الحالة هي التي تتكفل بضمان حقوق المودعين في كافة الظروف.

• الأموال المقرضة:

من بين الاتجاهات الحديثة في تنمية مصادر تمويل أموال المصرف هو الالتجاء إلى الاقتراض ، ومن أبرز المصادر التي يلجأ إليها المصرف في هذا الصدد هي : سوق رأس المال والمصارف التجارية الأخرى و البنك المركزي وغيرها من المؤسسات المالية المقرضة الأخرى .

أ- الاقتراض من سوق رأس المال:

يعد هذا النوع من الاقتراض بأنه طويل الأجل يلجأ إليه المصرف لغرض تدعيم رأسماله ، وزيادة طاقته الاستثمارية ، إذ تعد هذه القروض بمثابة خط دفاع للمودعين ، فإذا تعرض المصرف لخسائر رأسمالية كبيرة فلن تمتد هذه الخسائر إلى أموال المودعين إلا بعد استنزاف رأس المال والأموال المقرضة ، وقد تأخذ هذه القروض إحدى الصورتين الأولى سندات طويلة الأجل ، قد تكون من النوع الذي لا يحتاج إصداره إلى ترخيص ، أو من النوع الذي يحتاج إصداره إلى ترخيص من قبل البنك المركزي، أما الصورة الثانية فتتمثل في اتفاق مباشر مع أحد المقرضين كشركة تأمين أو مؤسسة مالية أخرى غير البنك المركزي والمصارف التجارية ، يحصل بمقتضاه المصرف على قدر من الأموال في مقابل قيامه بدفع فوائد عن الأموال المقرضة وسداد قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق. ويتميز الاقتراض من سوق رأس المال عن الودائع بكونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني ، وكذلك فإن رصيد القرض غالبا ما يضل ثابتا طوال فترة الاقتراض ، أما أقساط تسديد القرض مع الفوائد المترتبة

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

عليه ، فهي معروفة مقدما سواء من حيث القيمة أو التوقيت بما يعني انخفاض تكلفة ادارتها وعلى الرغم من هذه المزايا ، فإن للقروض طويلة الأجل بعض العيوب من أهمها ، إنها قد لا تمثل مصدرا خصباً لاحتياجات المصارف، إذ قد يصعب على المصارف الصغيرة الحصول عليها بشروط ملائمة، كما قد تضع التشريعات المالية حدا أقصى لها .

ب- الاقتراض من المصارف التجارية :

يعد الاقتراض من المصارف التجارية اقتراضا قصير الأجل ، ويأخذ هذا الاقتراض صورة من أهمها : اقتراض الاحتياطي الفائض ، والاقتراض بمقتضى اتفاق إعادة الشراء ، حيث يقوم المصرف ببيع أوراق مالية إلى مصرف ، آخر على أن يقوم المصرف البائع (المقترض) بإعادة شراء تلك الأوراق فيما بعد بسعر يتم الاتفاق عليه مقدما. وعادة ما يتحدد سعر الفائدة على هذه القروض وفقا لقانون العرض والطلب.

ج - الاقتراض من البنك المركزي :

يعد الاقتراض من البنك المركزي اقتراضا قصير الأجل ايضا، وعلى الرغم من اعتبار الاقتراض منه من بين الإستراتيجيات التي تلجأ إليها المصارف لتنمية مواردها المالية، إلا إن المصارف عادة ما تتردد في ذلك حتى ولو كانت هذه القروض أقل تكلفة من غيرها من مصادر التمويل ويرجع هذا إلى عدم رضا البنك المركزي على المصارف التي تكرر الاقتراض منه ، بل وقد ذهب البنك المركزي في هذا الصدد إلى تحديد حالات معينة يسمح فيها بتقديم تلك القروض، وتتمثل هذه الحالات في مواجهة عجز الاحتياطي، ومواجهة الطوارئ ، ومواجهة الاحتياطيات الموسمية .

• مصادر تمويل أخرى:

أ - التأمينات المختلفة : وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في المصارف مثل تأمينات الاعتمادات المستندية .

ب - أرصدة وصكوك مستحقة الدفع : يتميز هذا المصدر إضافة إلى إنه مصدر أموال غير ثابت فإنه يشكل نسبة ضئيلة من مجموع تمويل الأموال .

2.2. استخدامات البنك التجاري

يقصد بالموجودات (الأصول) بأنها الأموال التي يتم بها أو في ضوءها توزيع الموارد المالية المتاحة للمصرف بين مختلف مجالات الاستثمار المتعددة ، التي تظهر تفاوتاً كبيراً من حيث السيولة ومن حيث تحقيق الأرباح ، ولما كان لكلا الناحيتين (السيولة وجني الأرباح) أهميتها بالنسبة للمصارف

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

التجارية ، فإن المصارف تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية وتستثمر جزء آخر منها في أصول تتمتع بسيولة عالية غير إنها لا تدر إلا ربحا زهيدا ، كأذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصصة ، ثم توزع ما تبقى من مواردها على الأنواع الأخرى من الأصول التي تكون أقل سيولة من الأنواع السابقة ولكنها تدر عليها الشطر الأعظم من أرباحها . وفيما يأتي دراسة مختصرة لمختلف الأصول المدرجة في الميزانية العمومية للمصرف التجاري .

إن دراسة جانب الخصوم في ميزانية البنك التجاري تمكننا من التعرف على الاستخدامات التي يستعمل البنك التجاري فيها موارده، و لاشك إن البنوك التجارية لا تتبع أسلوبا واحدا في توجيه مواردها النقدية نحو مختلف الاستخدامات الممكنة و المتاحة حيث يتفاعل الواقع الاقتصادي و القانوني في التأثير على توزيع تلك الموارد من قبل البنك، وهناك العديد من العوامل التي من شأنها التحكم في طبيعة وحجم استخدامات البنك التجاري من بينها :

- 1- اختلاف النظام السياسي و الاقتصادي و درجة التقدم في كافة المجالات .
 - 2- درجة الوعي المصرفي و دور البنك في الحياة الاقتصادية.
 - 3- اختلاف إمكانية كل بنك و اختلاف ظروفه و مركزه.
 - 4- اختلاف الظروف الاقتصادية خلال السنة الواحدة و من سنة لأخرى.
 - 5- نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع.
 - 6- مدى تخصص البنك التجاري.
 - 7- قد يكون للبنك المركزي سلطات واسعة في التأثير على كيفية توزيع البنك التجاري لموارده على مختلف الاستخدامات و ذلك عن طريق:
- أ/ تحديد نسبة الاحتياطي النقدي إلى الودائع.
 - ب/ تعيين نوع و نسبة الأموال السائلة التي يجب على البنك الاحتفاظ بها.
 - ج/ تحديد الحد الأقصى للقروض بالنسبة لنوع معين.
 - د/ تحديد الحد الأقصى لسعر الفائدة الدائنة و المدينة (سعر الفائدة الدائنة و هو الذي يأخذه عن عملية الإقراض من خلاله يتحكم في الاستخدامات، و سعر الفائدة المدينة هو الذي يدفعه عن الإيداع و من خلاله يتحكم في حجم الودائع).
 - هـ/ تحديد النسبة الواجب مراعاتها بين قيمة القرض و الضمان.

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

و يمكن القول إن البنك التجاري يعتمد في توزيع موارده على أصول ذات درجات مختلفة من السيولة و ذلك بقصد التوفيق بين اعتباري السيولة و الربحية، و انطلاقا من هذا المبدأ يمكن التفرقة بين ثلاث فئات من الاستخدامات:¹

الفئة (1): تحتفظ البنوك بجزء من أموالها على شكل نقد جاهز في خزائنها أو في حساباتها لدى البنك المركزي كاحتياطي لمواجهة حركات السحب من الودائع، و تتميز الأرصدة النقدية هذه بالسيولة المطلقة لكنها لا تعطي للبنك التجاري أي دخل يذكر. يعتمد مقدار ما تحتفظ به هذه البنوك من نقد جاهز على العناصر التالية:

- معدل الاحتياطي النقدي الإجباري الذي يفرضه القانون و هو عبارة عن الحد الأدنى لما يكون على البنك التجاري أن يحتفظ به في شكل سائل لدى البنك المركزي.
- حركة الودائع، إذ يزيد البنك من مقدار السيولة في خزائنه عندما يتوقع سحب كثيف للودائع كما هو الحال في الأعياد و المواسم الدينية.
- وضع الدولة الاقتصادي و السياسي، فكلما زاد الأمن و الاستقرار و ازدهرت الحركة الاقتصادية كلما انخفضت حاجة البنك إلى الاحتفاظ بنسبة كبيرة من السيولة و العكس صحيح.
- سهولة و صعوبة حصول البنك على السيولة من مصادر أخرى.
- الثقة العامة في البنك.
- توفر سوق مالي نشيط و فعال(و هو السوق الذي يكون فيه معدل دوران السهم عالي جدا و الأسعار تعكس القيمة الحقيقية للجهة المصدرة للورقة المالية، و هو السوق الذي تكون فيه عملية حمل الأسهم و السندات كبيرة) يزيد أو يخفض من حاجة البنك التجاري للسيولة.

تعد الأرصدة النقدية الجاهزة أكثر البنود سيولة، وتتألف من جزئين رئيسيين: الجزء الأول، كمية النقود الحاضرة، التي يتحتم على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق، لمواجهة طلبات سحب المودعين لأرصدة حساباتهم الجارية، أو أرصدة حساباتهم الأخرى التي يستحق ميعاد دفعها (مثل الودائع لأجل أو بإخطار) يتوقف مقدار النقود التي يجب على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق، على ما يتوقعه من مسحوبات في أية لحظة، ويمثل الجزء الثاني منها الأرصدة النقدية الدائنة، التي يجب أن يحتفظ بها المصرف التجاري لدى البنك المركزي ويكون بنسبة معينة من الودائع يحدد القانون الحد الأدنى والحد الأعلى لها ويترك للبنك المركزي حق تحديد النسبة النافذة المفعول .

إضافة إلى ذلك تعد الأرصدة التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى بعضها البعض والعملات الأجنبية والذهب والصكوك المستحقة على المصارف الأخرى من الأرصدة النقدية الجاهزة أيضا، إن

¹ عبد الحق بوعتروس ، "الوجيز في البنوك التجارية: عمليات، تقنيات وتطبيقات"، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000 ، ص: 10-11

----- تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

جميع هذه الأرصدة النقدية الحاضرة ، التي يحتفظ بها المصرف التجاري ، تتمتع بأقصى درجات السيولة ، غير إنها لا تدر عليه دخلا ، ولهذا تحاول المصارف أن تقلل من مقدارها في الحالات الاعتيادية إلى أقل قدر ممكن بما يتفق والقوانين المصرفية.

الفئة (2): و تشكل هذه الفئة خط الدفاع الثاني بالنسبة لسيولة البنك و هي بالتالي تسمى في بعض الأحيان بالاحتياطي النقدي الثانوي، و من بين عناصر الاستخدامات التي تشكل هذه الفئة مايلي:

• أدونات الخزينة :

هي عبارة عن سندات قصيرة الأجل تصدر عن الخزينة العامة، تتعهد فيها بتسديد قيمتها بعد فترة قصيرة الأجل (لا تتجاوز 3 أشهر) و رغم ضائلة ما تدره من فوائد فان البنوك التجارية تقبل على اقتناء كمية كبيرة من هذه السندات نظرا لسيولتها المرتفعة الناجمة عن:

* قصر أجلها.

* إمكانية خصمها لدى البنك المركزي بسهولة و الحصول على قيمتها أو تحويلها إلى البنك المركزي و الاقتراض مقابلها.

و تحتفظ البنوك التجارية بجزء كبير من احتياطيها الإجباري بشكل أدونات خاصة إذا كانت تعليمات البنك المركزي تسمح بذلك.

• الكمبيالات المخصومة(الأوراق التجارية المخصومة):

و هي عبارة عن الأوراق التجارية التي تقوم البنوك التجارية بخصمها لعملائها، و عميلة الخصم في حد ذاتها ليست إلا عملية إقراض قصير الأجل، وتعني بالنسبة للبنك التجاري شراء قيمة الورقة التجارية مقابل نقد جاهز يدفعه البنك للبائع، ومن الطبيعي أن تكون القيمة الحالية التي يدفعها البنك لحامل الورقة عند خصمها أقل من قيمتها الاسمية، و هذا الفرق بين القمتين المذكورتين يسمى بـ Agios و يمثل جزاء الانتظار أو التخلي عن السيولة و في جوهره فهو عبارة عن فائدة المبلغ الذي يتخلى عنه البنك لبائع الورقة التجارية خلال المدة الممتدة من تاريخ الشراء (الخصم) و تاريخ استحقاقها و ترجع سيولة الورقة المخصومة إلى قصر أجلها و إمكانية إعادة خصمها لدى البنك المركزي، و غالبا ما تشكل عملية الخصم نسبة كبيرة من استخدامات المصارف، و لذا فإنها تعتبر شكلا أساسيا من أشكال توظيفات البنك، و غالبا ما تضع البنوك التجارية نصب عينها تنمية عملية الخصم و تشجيعها خاصة إذا كانت الأوراق المخصومة قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.

يعتمد حجم الاستخدامات على العوامل التالية:

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

1. معدل إعادة الخصم لدى البنك المركزي و الفرق بينه و بين معدل الخصم¹
2. درجة الوعي المصرفي و الأعراف التجارية من حيث مدى استعمال الأوراق التجارية.
3. انتشار عادات البيع بالأجل و التسييط.
4. مدى وجود أو عدم وجود بدائل مغرية.

• القروض و السلف:

وهي عبارة عن ائتمان قصير الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط التجاري و الصناعي و ذلك لتغطية احتياجات الأفراد و المؤسسات الر رأس المال العامل، حيث من المعروف أن أي مؤسسة أو فرد خلال ممارسته لنشاطه التجاري أو الصناعي أو الخدمي قد يحتاج إلى موارد خارجية تفوق موارد الذاتية فيلجأ إلى البنك للحصول على ائتمان يغطي الفرق بين الموارد المتاحة ذاتيا و يكون هذا الائتمان بطبيعته قصير الأجل لأنه يتحدد عادة بدورة رأس المال العامل (سنة واحدة)، و يتم تسديده بعد بيع البضاعة أو المنتج و القروض يمكن تصنيفها حسب الضمان إلى قروض على المكشوف (قروض غير مضمونة) و قروض مضمونة و الضمانات في هذه الحالة قد تكون ضمانات منقولة (الأوراق المالية) أو عقارية . و البنوك التجارية لا تتحسب لضمان بغير المنقولات لأنها تعاني من طول و تعقد إجراءات البيع و احتمال الدخول في منازعات طويلة نفوت على البنك فائدة إعادة استعمال تلك الأموال بالإضافة إلى احتمال عدم استرجاعها بالكامل، أما فيما يخص القروض بضمان شخصي أو على المكشوف فهي قروض لا تستند إلى ضمان حقيقي بل إلى ملاءة المقرض المعروفة لدى البنك إلا أنه من المستحسن إلا تقدم إدارة البنك الواعية على منح القروض على المكشوف في كل الظروف لما يرتبط بها من مخاطر على سلامة البنك التجاري. أما القروض بضمان فتأخذ عدة أشكال:

1. قروض بضمان بضاعة: تقديم بضاعة مقابل الحصول على قرض شرط أن تكون غير قابلة للتلف، سهلة التخزين، مستقرة الأسعار، متجانسة، سهلة بيعها بدون خسائر.
2. قروض بضمان أوراق مالية: أي أن يطلب البنك من المقرض إيداع أوراق مالية و يحدد لهذه الأوراق المالية قيمة تسليفية بحسب قوة الجهة المصدرة لها و سهولة تداولها في السوق المالي، أما الأوراق الحكومية فتتمتع بقوة تسليفية أكبر بكثير من الأوراق الأخرى.
3. قروض بضمان أوراق تجارية: أي أن يقترح البنك على المتعامل قروض مقابل تقديم أوراق تجارية كضمان، و تكون هذه الأوراق التجارية عادة مظهرة لدى لصالح البنك ، و هنا يراعي البنك أن تكون مسحوبة على أشخاص ذوي سمعة مالية جيدة، و تتوافر فيها الشروط المطلوبة من قبل البنك

¹ عملية الخصم تتم وفق طريقتين إما خصم الورقة بموجب توقيع عادي، أو الخصم بضمان و هو عبارة عن خصم الورقة التجارية لكن مقابل حصول البنك على ضمانات معينة تستعمل في حالة عدم التأكد من ملاءة صاحب الورقة أو موقعها.

تحليل الأنشطة المالية للبنوك التجارية

المركزي.

4. قروض بضمان رواتب و أجور: فتكون القروض مقابل اقتطاعات دورية من مرتبات الشخص المقترض، هذا و قد تلجا البنوك إلى أخذ توقيع الموظف على كمبيالات تبلغ قيمة الواحدة منها قيمة القسط المستحق و تستحق تلك الكمبيالة بتاريخ استحقاق القسط نفسه.

5. قروض مقابل ذهب: أي منح قرض لأشخاص مقابل ذهب أو مصوغات و هو نوع من الإقراض الشعبي البسيط.

6. الشيكات و السحوبات برسم القبض: يعتبر من البنود الهامة لتوظيفات البنك لأمواله، فعندما يسلم شخص ما لبنكه شيكات مسحوبة على مصرف آخر فإن بعض البنوك تمنح لهذا المودع تسهيلات بان تسجل قيمة الشيك في حسابه الجاري و تضع تلك القيمة تحت تصرفه فوراً قبل تحصيل قيمة الشيك من خلال عملية المقاصة.

الفئة (3): يستثمر البنك في هذه الفئة بهدف تحقيق الربح أولاً و يكون لعامل السيولة الاعتبار الثاني، و تشمل هذه الفئة القروض و الاستثمارات طويلة الأجل و خاصة الصناعية منها، و لا شك أن للاستثمارات و القروض طويلة الأجل مخاطر كثيرة و قد يؤدي استثمار البنك لجانب كبير من موارده فيها إلى ارتباط مركزه المالي بالمركز المالي للشركات أو المؤسسات المقترضة، و قد يقتضي ضمان يسار البنك عدم التورط كثيراً في منح القروض الصناعية طويلة الأجل نظراً للمخاطر التي قد يتعرض لها هذا النوع من الأصول في أوقات الأزمات المالية، كما يدخل ضمن هذه الفئة السندات الحكومية طويلة الأجل إذ قد تقبل البنوك التجارية على استثمار جزء كبير من مواردها في هذا النوع للمزايا الكبيرة له، و السياسات التي قد يتبعها البنك المركزي لتشجيع البنوك على اقتنائها.

-----الملف الخامس المخاطر المصرفية و إدارتها

الملف الخامس

1. مفهوم المخاطرة و أنواعها

السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلاً واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك

وان افتراض حالة التأكد التام هو أمر غير واقعي يؤدي إلى نتائج مضللة وغير دقيقة في مجال اتخاذ القرارات المالية والبنكية، لأن أي مشروع خاضع إلى ظروف المستقبل غير الأكيد، مما يؤدي إلى تباين في عوائده، ولاتخاذ قرارات في ظل ظروف تتميز بعدم كفاية المعلومات وعدم وجود رؤية واضحة للمستقبل. لابد من الأخذ في الحسبان عنصر المخاطرة عند تعيين الاقتراحات. إن المخاطر المصرفية كثيرة ومتعددة الأبعاد، وهذا ما يستلزم تصنيفها وتعريفها بهدف قياسها ومراقبتها، كما أن التعاريف المتداولة للأخطار عادة ما تكون عامة وغير مبرزة للفروقات الموجودة بين مختلف المخاطر، ولهذا فإن تدقيق هذه التعاريف يسهل عملية قياس المخاطر. كما أن تصنيف هذه المخاطر ومعرفة مصادرها من شأنه أن يمكن متخذ القرار تجنبها والوصول إلى قرارات موضوعية. وسنتطرق في هذا الملف إلى: مفهوم المخاطرة، أنواع المخاطرة، مصادر المخاطرة.

1.1. مفهوم المخاطرة:

لقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطرة، واختلفت تعاريفهم طبقاً للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة، وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطرة فإننا سنتعرض للبعض هذه التعاريف كما يلي:

حسب احد الكتاب المخاطرة هي "ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومي، وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين¹. ويعرفها (Webster) المخاطرة " على أنها فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة"²

حسب هذا التعريف أن ظاهرة المخاطرة هي الفرصة التي يمكن من خلالها تفادي الخسارة الناتجة عن عدم تأكد الذي يحيط بنتائج القرارات المستقبلية، وهذا التعريف لا يصلح للتحليل لأنه لا يمكن قياسه.

¹ سامي عفيفي حاتم، "التأمين الدولي"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1986، ص: 24.

² طارق عبد العال حماد، "تليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية"، المكتب العربي، القاهرة، 2000، ص: 260.

كما عرفها (BETTY) وزملائه المخاطرة "أنها مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً"¹ ويعرفها كاتب آخر على أنها "هي درجة الاختلافات في التدفق النقدي للاقتراح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع له."² ومنه يمكن الوصول إلى تحديد مفهوم المخاطرة البنكية كما يلي "تعرف المخاطرة بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين . أي إن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المراجعين (AUDITEURS) والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ استراتيجياته.

فالمخاطر المرتبطة بالتغيرات الحاصلة في الأسواق هي مخاطر مالية خاصة، كما أن خطر القرض هو ذلك الخطر الذي يعرض للخسائر في حالة عجز المقابل ، (Contrepartie) وعادة ما يعتبر كخطر تجاري باعتباره نتيجة لخيارات الأسواق والربائين . وأما المخاطر العملية و/أو التقنية فتتمثل كل الأخطار الداخلية، فبعضها يكون مرتبطاً بأنظمة الإعلام، وبعضها الآخر يكون مرتبطاً

الخسائر : « بالإجراءات الداخلية ومدى احترامها . وعموماً، فإن كل المخاطر تعرف على أنها الخسائر المجمعة عن التحركات) أو التطورات (المعاكسة، والنتيجة المباشرة والمهمة هي أن أي قياس «للخطر يستند إلى تقييم التغيرات وأثرها على النتائج ويمكن اعتبار الخطر كاحتمال لوقوع حدث أو مجموعة أحداث، وحسب المعنى المتداول فإن هذا الحدث عادة ما يكون غير مرغوب فيه من طرف المؤسسات المالية لأنه قد يتسبب في إفلاسها . ففي ميدان المؤسسات المالية (البنوك خاصة) وبالنسبة لكل من "BENSTON" و "KAUFMAN "EISENBIS" , "KANE" , "HORVIT" فإن الخطر يمكن أن ينتج عن : نقص التنويع، نقص السيولة، ولكن أيضاً عن إرادة البنوك في التعرض للأخطار، حيث تكون هذه المصادر الثلاثة مرتبطة كل تسهيل مستعمل أو غير مستعمل، منح من طرف مؤسسة : « كما يعرف الخطر على أنه قرض لزبون أو مجموعة زبائن مرتبطين، سواء كان مسجل أو غير مسجل في الميزانية، بما فيه الضمانات والالتزامات الملحقه التي ترى السلطات المختصة أنه من الضروري أخذها بعين الاعتبار لتقدير المخاطر المحتملة من قبل هذه المؤسسة »

2. تصنيف المخاطرة:

تقسيم المخاطر إلى صنفين أساسيين هما:

- 1.2. التصنيف الأول: يتضمن هذا الصنف على نوعين من المخاطر و هما: المخاطرة النظامية " العامة "، و المخاطرة غير النظامية " الخاصة ".

¹ منير ابراهيم الهندي، "الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر"، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة الرابعة 1999، ص: 440
² محمد صالح الحناوي، "الإدارة المالية والتمويل"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1999، ص: 230

1.1.2. المخاطرة النظامية: (RISQUE SYSTEMATIQUE) هناك عدة تعريفات لهذا النوع من المخاطرة، فهي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات¹، تعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تؤثر على السوق مصدر المخاطرة النظامية حيث لا يتم القضاء على المخاطرة النظامية بالتنوع، لأنها تمس الاقتصاد الوطني ككل، وهي المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق وذلك بفضل وتأثير مجموعة عوامل مشتركة اقتصادية، وسياسية واجتماعية تؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي ككل. ولا يكون للإدارة ومتخذي القرارات أي قدرة في تحديدها أو حصرها أو تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها.

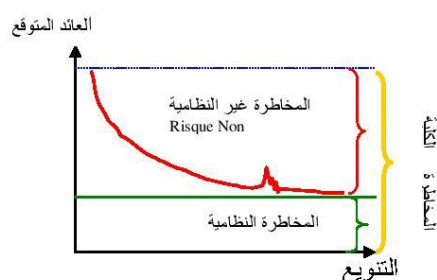
2.1.2. المخاطرة غير نظامية: (RISQUE NON SYSTEMATIQUE) وهي عبارة عن المخاطرة المتنقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، أو هي ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة، فالتغيرات مثل إضراب العمال والأخطاء الإدارية والحملات الإعلانية وتغير أذواق المستهلكين والدعاوى القضائية، تسبب قابلية عوائد مؤسسة ما للتباين ويكون هذا التباين غير مستقل عن العوامل المنتظم مستقلا عن العوامل المؤثرة على الصناعات والأسواق والأوراق المالية الأخرى. وهي المخاطر التي تنشأ بسبب ظروف خاصة بالوحدة الاقتصادية أو شركة الأعمال، يكون للإدارة ومتخذي القرار قدرة في تحديدها وحصرها والتخلص من آثارها من خلال التنوع.

نظرا لأن المخاطرة غير نظامية، تحدث نتيجة لعوامل مؤثرة على مؤسسة ما أو عدد قليل من المؤسسات، لذلك يجب التنبؤ بها على نحو مستقل لكل مؤسسة على حدى يمكن كتابتها في شكل معادلة:

$$\text{المخاطرة الكلية} = \text{المخاطرة النظامية} + \text{المخاطرة غير نظامية}$$

النصيب الأكبر من المخاطرة الكلية، يعود إلى المخاطرة النظامية لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها. يمكن التقليل من المخاطرة غير النظامية وذلك عن طريق التنوع.

الشكل رقم 08: أنواع المخاطرة و حالات التنوع و عدم التنوع



¹ محمد صالح الحناوي ، مرجع سابق ، ص: 322

2.2. التصنيف الثاني: تتعرض البنوك إلى نوعين رئيسيين من المخاطر هما: المخاطر المالية و مخاطر العمليات (التشغيل)

1.2.2. المخاطر المالية:

تتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك ووفقا لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة، و تحقق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة، ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

• المخاطر الائتمانية (القروض) (Risque de credit)

إن مفهوم القرض أثبت في كثير من المرات أنه لا يوجد هناك قرض بدون مخاطر، مهما كانت الضمانات المقدمة. فالخطر ملصق بالقرض ولا يفارقه، والبنكي يجب عليه دائما الحذر من أن لا يتمكن المدين من الوفاء بالتزامه، ومن أمثلة مخاطر الائتمان أو القروض مثل مخاطر توقف المدين عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع البنك ، أو مخاطر التركيز الائتماني، أو فشل البنك في تحديد جودة الأصول وما يترتب على ذلك من عدم تكوين المخصصات الكافية لتجنب تعرض أموال المودعين لخسائر غير محسوبة. هذا وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان و/ أو الاعتمادات المستندية.

التأخير البسيط في تسديد قسط واحد من القرض يمكن أن يكون ذا أثر سلبي بالنسبة لمؤسسة مالية (بنك) والتي تعمل بواسطة أموال مقترضة أيضا (ودائع الآخرين) لأنه مثل أي تاجر أو صناعي فإنه يجب عليها أن توفى بالتزاماتها، من جانب آخر، نحو المودعين (الموفرين) وفي الأجل المحددة معتمدة في ذلك على المداخل التي تجنيها والضرورية لتحقيق توازن خزينتها إنه بسبب تراكم مجموعة من الظروف غير المتوقعة وغير المحسوبة، أو بسبب سياسة إقراض غير حذرة وغير احترازية، فإن التأثيرات المتوالية في التسديد يمكنها أن تضع البنك في صعوبات جد حرجة.

إن الإفلاس النهائي الكلي أو الجزئي للمدين هو عبارة عن حادث يمكن أن يحدث دوما، لكن البنك ليس بالمؤمن الذي يجد في الحادث السبب الرئيسي لنشاطه أو مهمته الأساسية، إنه إذا أمكن لمؤسسة التأمين أن تقوم بإشهار مبالغ التعويضات التي سددتها على الأخطار والحوادث، فإن البنك التي تتعرض إلى أخطاء كبيرة يمكن أن تنفع ببيع الريبة والشك لدى المودعين مما قد يؤدي بنتائج خطيرة على البنك. رغم تطور أساليب تسيير النشاط البنكي، فإن الخطر ظل في أولويات الأنشطة البنكية. إن القضاء على الأخطار البنكية بشكل مطلق مستحيل، فالخطر غير قابل للاستبعاد (INEVITABLE)، لكن هامش المناورة الذي يجب أن يتمتع به البنك يظل في قدراته على إبقاء تلك الأخطار عن مستوى مقبول من أجل تدني خسائره.

تأسيسا لما سبق يمكن القول أن البنوك وفي نشاطاتها مدعوة إلى تحويل خصائص أصولها المالية التي تشتريها (الودائع) وتبيعها (القروض) مع تحمل الأخطار الناتجة عنها، إن الدراسة و الكشف وأخيرا التحكم في هذه الأخطار يشكل رهانا كبيرا أمام البنك.

أ. تصنيف خطر القرض:

مع تطور المنتجات البنكية والهندسة المالية، فإن البنك دائما يواجه أخطارا متعددة ومختلفة في الطبيعة. إن خطر القرض (le risque de credit) يخلط بينه وبين خطر الطرف الآخر أو المدين (le risque de counterparties) الذي يدعى أيضا خطر العيب لهذا يجب فهم خطر القرض والذي يمكن تعريفه بأنه ذلك الخطر الذي يتجسد من خلال عدم القدرة الكلية أو الجزئية للمدين عن الوفاء بجزء أو عن الكل من التزاماته، الأمر الذي يشكل بالنسبة للبنك خطر الأخذ والذي يسبب حسب الحالة سواء خطر عدم التسديد أو خطر التجميد (le risque immobilisation).

إن خطر القرض يمكن أن يحدث أو ينتج من التغيرات في معدلات الفائدة أو معدلات سعر الصرف، من جهة أخرى، فإن الدخول في علاقة مع مدين أجنبي يمكن أن تكون خطرة وذات عواقب وخيمة على البنك وذلك في الحالات التي لا يمكن فيها للمدين من الوفاء بالتزاماته الخارجية بسبب الأحداث السياسية، أو القانونية أو اجتماعية أو اقتصادية، تقع في بلده والتي تساهم في تشكيل ما يسمى بخطر الدولة (le risque de pays). أخيرا أيضا من منظور أوسع، فإن خطر القرض يمكن أن يشمل أيضا الخطر خارج الميزانية، والذي لفترة طويلة كان سيء التقدير بسبب الاعتمادات بالإمضاء التي يتلقاها البنك من جهة ويسبب احتمال تدهور وضعية المقترض (المدين) من جهة أخرى. مما سبق نخلص إلى أن القرض يمكن تقسيمه إلى خمسة (05) أخطار كبيرة وهي:

- خطر المدين و الذي يقسم بدوره إلى نوعين (عدم التسديد، التجميد أو عدم التحريك)؛
- خطر سعر الفائدة؛
- خطر سعر الصرف؛
- خطر الدولة ؛
- خطر خارج الميزانية (le risque de hors bilan) .

ب. أسباب المخاطر الائتمانية:

من خلال ما سبق يتضح أنه مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة أو شخص أو حتى حكومة، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك متعددة، والتي يمكن تقسيمها كالتالي:

- 1- **المخاطر العامة:** وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقرض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل...إلخ.
- 2- **المخاطر المهنية:** وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.
- 3- **المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقرض:** وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:
 - **الخطر المالي:** يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على لوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج...إلخ، وهذا بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك.
 - **مخاطر الإدارة:** وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة، و نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة والأنماط الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقرض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.
 - **الخطر القانوني:** وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراجعتها هي:
 - النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن...إلخ
 - السجل التجاري، ووثائق الإيجار والملكية.
 - مدى حرية وسلطة المسيرين في المنظمة، أي مدى سلطة المسيرين في القيام بوظائف أخرى، كإبرام عقود القرض والبيع، ورهن ممتلكات المنظمة.
 - علاقة المسيرين بالمساهمين.
- 4- **خطر البلد:** لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة، و يظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانياته في النشاط والإنتاج ويجب أن نفرق بين خطر البلد والتعريف الأخرى المتعلقة بخطر القرض والخطر السياسي والخطر الاقتصادي، نظرا لوجود نوع من التداخل فيما بينها.

- **خطر البلد وخطر القرض:** لا يجب الخلط بين خطر البلد وخطر القرض، ففي الحالة الأولى عدم ملاء المقترض سببها هو موقعه الجغرافي لأنه يمارس نشاطه في بلد أجنبي وهو غير قادر على تسديد ديونه، أما في الحالة الثانية فإن عدم الملاء مرتبطة بالمقترض وهذا نتيجة للتدهور الحاصل في وضعيته المالية بدون النظر إلى موقعه الجغرافي، بالإضافة إلى ذلك في حالة العمليات الدولية نسبة كبيرة من المقترضين الأجانب ليسوا بمنظمات خاصة بل هم منظمات عمومية، أو تنظيمات حكومية، أو حتى دول، وبالتالي ففي هذه الحالة فإن تقدير الخطر لا يمكن تحقيقه حسب المناهج المعتادة نظرا لغياب الوثائق المالية كالميزانية وجدول حسابات النتائج.
- **خطر البلد والخطر السياسي:** يعتبر الخطر السياسي من أحد عوامل خطر البلد لأن عدم الاستقرار السياسي لدولة ما يؤدي إلى ظهور وضعيات متعددة الخطورة بالنسبة للدائن كإعادة النظر في مفاوضات العقود، تحديد أو منع الاستثمارات الأجنبية، تحديد أو منع خروج رؤوس الأموال، التأمين بالتعويض أو بدونه، رفض الاعتراف بالالتزامات المتخذة من طرف الحكومات السابقة.
- **خطر البلد والخطر الاقتصادي:** وهو العامل الثاني لخطر البلد، وينشأ من عدم قدرة السلطات النقدية لبلد أجنبي على تحويل الفوائد ورأس المال القرض للدائنين المأخوذ من طرف مختلف المنظمات العمومية والخاصة، بالرغم من أن المنظمات الخاصة لها ملاء ووضعية مالية جيدة تسمح لها بتسديد ديونها، ولكن نظرا لنقص الاحتياطات من العملة الصعبة لا تسمح لها بالتحويل إلى الخارج، إذن هذا الخطر هو مرتبط بالوضعية الاقتصادية والنقدية للبلد الأجنبي، وبالتالي فالمخاطر الثلاثة السابقة أي الخطر السياسي والاقتصادي وخطر القرض متواصلة فيما بينها، فعدم الاستقرار السياسي يمكن أن ينعكس على الوضعية الاقتصادية والمالية، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مخاطر القرض، وتسبب الأزمات الاقتصادية في الكثير من الأحيان في إحداث تغيرات في الأنظمة السياسية وبالتالي ضرورة إتباع منهاج الشمولية.

جدول رقم : 10 العوامل المسببة للمخاطر الائتمانية

العوامل الداخلية	العوامل الخارجية
- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه نحو الركود أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.	- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
- تغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثار سلبية على الطرف الآخر.	- عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة
	- ضعف سياسات التسعير
	- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

• مخاطر سعر الفائدة:

يقصد بها قابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق، بصفة عامة وتميل كل أسعار الفائدة السوقية إلى الارتفاع أو الانخفاض معا على المدى الطويل. إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل أقساط القروض من خصوم بنكية. عندما يحول البنك ديونا أو قروضا قصيرة الأجل إلى قروضا طويلة الأجل، فإنه يتعرض لانخفاض أو تدهور هامش فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة. النتيجة المباشرة، هي أن الناتج البنكي الصافي ينخفض بسبب التبدل السريع للديون بسبب ضيق هامش الفائدة على القروض الجارية وارتفاع تكلفتها المتوسطة، "خطر سعر الفائدة يعرف بالحالة التي يجد فيها البنك مردوديته تتأثر بفعل تطور معدل الفائدة".

مع تنوع وتطور الوسائل المالية المتعلقة لجمع المصادر والموارد البنكية وتوزيعها في شكل قروض فإن اختلاف شروط سعر الفائدة أصبح ضرورة لا مفر منها، دافعا بذلك البنوك إلى ضبط الخطر بدقة وتسيير بفعالية ونجاح، حيث تلجأ البنوك لتبديل وإحلال القروض الممنوحة بمعدلات فائدة ثابتة بقروض ذات معدلات فائدة متغيرة، العامل المهم في وجهة نظر نتائج البنك يبقى هو مستوى معدلات الفائدة وحركته والذي يسمى بخطر الهامش الإجمالي، والذي يتمثل في استمرار تنامي ارتفاع تكلفة جمع الموارد بسرعة أكبر من مردودية القروض. وهناك أنواع أخرى لمخاطر الفائدة منها: مخاطر إعادة التسعير، التي تنشأ من الاختلافات الزمنية في فترة الاستحقاق للأسعار الثابتة وأسعار البنك أصول العائمة ومخاطرة العائد، التي تنشأ عن التغيرات في انسياب منحنى العائد وشكله و المخاطرة القاعدية التي تنشأ من علاقة غير صحيحة في الأسعار المكتسبة والمدفوعة بإدارات مختلفة.

• مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته قبل الغير أو تمويل زيادة الأصول، وهو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية، كما تسهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.

• مخاطر التضخم:

و هي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة.

• أسعار الصرف:

تتمثل مخاطرة العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف. وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الأصول والخسوم ذات العملات الأجنبية. وبصفة تمثل المخاطر الناتجة عن التعامل بعملات أجنبية وحدث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يقضي الإلمام الكامل والدراسة المعمقة عن أسباب تقلب الأسعار. تواجه البنوك خطر فقدانها لجزء من أصولها نتيجة لتحركات أسعار الصرف، وذلك على الرغم مما يتيح القواعد المحاسبية الراسخة من شفافية وتحديد بصورة نموذجية لهذه النوعية من المخاطر، على سبيل المثال فإن تبنى البنوك لمراكز مفتوحة لعملاتها في وقت تنسم فيه أسعار الصرف بعدم الاستقرار سوف يسهم في زيادة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك، هذا ويشمل المركز المفتوح العمليات الفورية والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت مسمى المشتقات المالية

• مخاطر السمعة:

تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأى عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته البنكية عبر الانترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن، وهو أمر لا يمكن تجنبه سوى بتكثيف اهتمام البنك بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة للنشاطات البنكية الالكترونية .

2.2.2. مخاطر العمليات:

يشمل هذا النوع من المخاطر العملية الناتجة من العمليات اليومية للبنك ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالبنوك إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسارة للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات، ويشمل هذا النوع من المخاطر ما يلي :

• الاحتيال المالي و الاختلاس:

في دراسة شملت 6 دول فإن حوالي 60 % من متوسط حالات الاختلاس في أي بنك قام بها موظفون و 20 % قام بها مديرون، وتشير الدراسة إلى أن حوالي 85% تقريبا من خسائر العمليات في البنوك خلال السنوات الخمس كانت لخلل في أمانة الموظفين، وفي دراسة أخرى أن الخسائر الناتجة عن عمليات التزوير ما بين 10 % إلى 18 % في البنوك، نظراً لتزايد استخدام التقنية في العمليات البنكية، وهو ما أدى إلى تطور الفرص للإعمال الإجرامية، التي تطورت أساليبها وصعب اكتشافها من خلال الوسائل العالية التقنية

• الجرائم الإلكترونية:

تعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعاً وتتمثل في المجالات التالية: أجهزة الصرف الآلي، بطاقات الائتمان، نقاط البيع، عمليات الاختلاس الداخلي من خلال التواطؤ مع الموظفين، تبادل البيانات آلياً، وغيرها.

• المخاطر المهنية:

تتعرض البنوك عموماً إلى نقص في مخصصاتها للخدمات والمنتجات المالية لأشكال مخاطر العمليات انتشاراً في القطاع البنكي، وتندرج تحتها الأخطاء المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التفريق فيها بين المخاطر المهنية التي تؤثر على مجلس الإدارة، عن تلك المؤثرة على ذات البنك، علماً بأن الالتزامات تنشأ من مصادر أخرى منها: ممارسات موظفي البنك، الخدمات المقدمة للزبائن، الالتزامات البيئية، دعاوى المساهمين، متطلبات التزامات المقترضين وغيرها. بعد التعرض لمفهوم المخاطرة وتصنيفاتها وما هي أهم المخاطر البنكية نأتي إلى طرق قياس وضبط المخاطر البنكية، وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات قياس المخاطر المصرفية:

جدول رقم 11: أهم مؤشرات قياس المخاطر المصرفية

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	- صافي أعباء القروض / إجمالي القروض - مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض - مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / القروض المستحقة - القروض غير المسددة/إجمالي الخسائر - خسائر القروض/إجمالي الخسائر
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية / إجمالي الأصول - الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول الأصول الحساسة - الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	- المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية - إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	- إجمالي الأصول / عدد العاملين - مصروفات العمالة / عدد العاملين
مخاطر رأس المال	- حقوق المساهمين / إجمالي الأصول - الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة - القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المرجع: طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات - بنوك)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 239.

3. إدارة المخاطر بالبنوك (Risk Management)

مع تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وارتفاع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها أدرجت لجنة بازل للرقابة المصرفية بمشاركة الدول الصناعية الكبرى بحضور ممثلي محافظو البنوك المركزية لاثني عشرة دولة (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، لوكسمبورغ) عام 1988 وتم الاتفاق على وضع معدل 8 % كحد أدنى لكفاية رأس مال البنوك وألزم البنوك بتطبيقه في نهاية عام 1992 .

اهتمت لجنة بازل كنظام رقابي بالمخاطر المصرفية التي تواجه النشاط المصرفي، وأنظمة قياس المخاطر، وطرق إدارتها للتخفيف منها والمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي، فوظيفة إدارة المخاطر على مستوى البنك هي وظيفة أساسية تهتم بالتنسيق بين كافة الإدارات البنكية من حيث تحديد مختلف المخاطر التي تواجه البنك كمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق بشكل دوري وتبويبها في صورة تقارير ترفع إلى الإدارة العليا لمناقشتها، فالهدف الأساسي هو "قياس حجم المخاطر" المتوقع حدوثها من أجل التخفيف منها أو التحكم فيها وليس إلغائها نهائيا. ونشير في هذا الصدد أن حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية:

« أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى " لجنة إدارة المخاطر" تهتم بإعداد السياسة العامة، أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.

- « تعيين " مسؤول مخاطر" لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي .
- « وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الأسقف الاحترازية.
- « تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
- « استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها .
- « ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

1.3. الأساليب المتبعة للتعامل مع المخاطر

❖ أساليب التحكم في الخطر و تتقسم بدورها الى ثلاث:

- أ. أسلوب تجنب الخطر (لا يمارس النشاط الخطر)
- ب. أسلوب تجميع الخطر مثل (الصناديق المشتركة)

ت. أسلوب تجزئة وتوزيع الخطر.¹

❖ أساليب تحويل ونقل المخاطر: أي نقل الآثار المالية التي قد ترتب عليها تحقق الخطر إلى شخص آخر نظير دفع مقابل له مثل عقود التأمين.

2.3. تعريف إدارة المخاطر:

تمثل اليوم إدارة المخاطر علم من أهم العلوم في مجال المشروعات تقوم على تحديد ، تقييم و قياس المخاطر ثم وضع استراتيجيات لإدارتها، تتضمن نقل المخاطر إلى جهة أخرى، تجنبها أو تقليل آثارها السلبية. أما إدارة المخاطر في مجال العمل المصرفي فتشمل مجموعة الأدوات و التقنيات المطلوبة لتنفيذ استراتيجيات البنك، تركز إدارة الأصول و الخصوم على مخاطر السيولة، أسعار الفائدة، المخاطر الائتمانية و السوقية و بذلك هدف إدارة المخاطر و إدارة الوصول و الخصوم و تحقيق مفاضلة مثلى بين المخاطر و العائد². و قد عرفتها لجنة التنظيم المصرفي و إدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف (FSR) Financial Services Roundtable في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، و تحديدها و قياسها، مراقبتها، الرقابة عليها، و ذلك بهدف ضمان فهم كامل لها و الاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة ، و الإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر³.

3.3. خطوات إدارة المخاطر:

¹ أسلوب تجزئة وتوزيع الخطر ونظرية ما ركويتز: تقدم هاري ماركويتز في الخمسينيات بنظرية المحفظة، ومن خلال فكرة التنوع توصل إلى ما يعرف بالحد الكفاء أو المجموعة الكفأة للاستثمارات الخطرة، وبناء على ما توصل إليه تم منحه جائزة نوبل عام 1990م، يقصد بالتنوع تطبيق المثال القائل: لا تضع كل ما تملكه من بيض في سلة واحدة.

فروض نظرية ماركويتز

- أن المستثمر ينظر إلى كل بديل استثماري من منظور التوزيع الاحتمالي للعائد المتوقع من ذلك الاستثمار عبر الزمن.
- أن المستثمر يهدف إلى تعظيم المنفعة المتوقعة لفترة واحدة وأن منحني المنفعة له يعكس تناقصاً في المنفعة الحدية للتروة؛
- ينظر المستثمر إلى المخاطرة على أساس كونها التقلب في العائد المتوقع؛
- أن القرار الاستثماري يقوم فقط على متغيرين أساسيين هما العائد والمخاطرة، بمعنى أن منحني المنفعة هو دالة للعائد المتوقع والتباين (الانحراف المعياري) لذلك عائد،
- أن المستثمر يبغض المخاطر، بمعنى أنه إذا كان عليه المفاضلة بين بديلين استثماريين يتولد عنهما نفس العائد، فسوف يختار أقلهما مخاطرة؛

المفاهيم الأساسية لنظرية ماركويتز

- ✓ إذا توافر عدد كبير من المشروعات الاستثمارية التي تتميز بأن درجة ارتباطها بعضها ببعض كامل وسالب، بمعنى أنه عندما يكون عائد الاستثمار (أ) كبيراً فإن عائد الاستثمار (ب) يكون صغيراً فإن التنوع في هذه الحالة يترتب عليه القضاء على الخطر كلياً، ولكن ينذر وجود هذا الوضع في الحياة العملية.
- ✓ إذا كانت المشروعات الاستثمارية المتاحة غير مرتبطة بمعنى أن معامل الارتباط بين المشروع وعت صفر، فإن التنوع في هذه الحالة يؤدي إلى تخفيض المخاطرة بشكل كبير.
- ✓ إذا كانت المشروعات الاستثمارية المتاحة تتميز بأن ارتباطها كامل وموجب، فإن التنوع في هذه الحالة لا يترتب عليه أي تخفيض في المخاطر ماذا نستفيد من نظرية ماركويتز في الجانب الائتماني
- ✓ أساس العملية الائتمانية هو كونها عملية استثمارية إذ تقوم البنوك وخصوصاً التجارية منها باستثمار ما يتوفر لديها من ودائع من خلال منحها لمستثمرين يحتاجون إلى تلك الأموال.
- ✓ ولكون البنوك تسعى للحفاظ على أموال مودعيها وتحقيق عائد ملائم لذا فإن عليها تخفيض المخاطر المحتملة على تلك الاستثمارات من خلال التنوع في المحفظة الائتمانية.
- ✓ يأخذ تنوع المخاطر الائتمانية عدة أشكال مثل (تنوعها جغرافياً، وزنياً، وقطاعياً، والعرض منها، وأسعاراً لفائدة عليها، وعدد ونوع العملاء، وتنوع الأسواق وغيرها)

² منصور مثل، " إدارة المخاطر الائتمانية و وظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية"، المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أكتوبر 2009.

³ The Financial Services Round table "Guiding Principles in Risk Management for U.S Commercial Banks"، 1999.

تبدأ عملية إدارة المخاطر بفهم الخطر ذاته، و يجب أن تقوم الإدارة بهذه العملية على مستوى المنتجات الفردية و على مستوى منتجات المؤسسة ككل، كما يجب أن تقوم إدارة المخاطر بالسيطرة عليها، و أن تقوم بتقديم حسابات دقيقة للمخاطر في جميع الأنشطة، مثل فوائد القروض و التحويلات و المخاطر القانونية (وثائق القرض و العقد) و مخاطر التشغيل، و من تم يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها "الإشراف اليومي على المخاطر بواسطة إدارة فعالة" بصياغة أخرى "هي عملية تعظيم الأرباح و تقليل المخاطر في ظل قيود رأس المال".

و تتطلب هذه العملية تحديد كم و نوع المخاطر الموجودة في كل الأنشطة التي ينخرط بها البنك، و يجب أن يقوم البنك بهذه العملية بشكل مستمر، و تتطلب هذه العملية كذلك تحديد كيفية قياس المخاطر، حيث توجد تقنيات متعددة تستخدم لذلك مثل قياس (Value at Risk) (VAR) و هو مقياس يقوم بحساب الخسائر المحتملة في إطار زمني محدد، و تستخدم طرق قياس المخاطر و التحكم بها عبر الزمن بواسطة التحكم الداخلي، و اختبارات الضغوط، و تدقيق الحسابات، و المرونة، و التقنيات المستقلة و التقارير الإدارية في تتبع مستوى و كمية المخاطر على أساس يومي، أسبوعي أو شهري. و غالبا ما تحتوي البنوك الكبيرة على وحدة لإدارة المخاطر، تنحصر مسؤوليتها في المساعدة على إدارة المخاطر. و لتطبيق هذه العملية يجب القيام بهذه الخطوات التالية :¹

الخطوة الأولى : تحديد المخاطر الكامنة في عمل ما (الفعلية و المحتملة)، و هو ما يتطلب فهم طبيعة العمل (و يمكن عمل ذلك بواسطة مسموحات السوق)، و من أمثلة المخاطر المحتملة المخاطر التي تحدث في قيمة العملة و في أسواق معدلات الفائدة.

الخطوة الثانية : قياس المخاطر المرتبطة بالعمل هو ما يتم انجازه بواسطة العنصر البشري (لا بد من وجود مختص و مدرب لضمان كفاءة قياس المخاطر)، و العمليات (أو التقنيات المستخدمة في عملية قياس) و الأدوات التكنولوجية .

الخطوة الثالثة: تتضمن مراقبة الخسائر المحتملة و تقليلها، و يتضمن ذلك تقارير واضحة و محددة و الفصل بين المهام و استخدام مقاييس للمخاطر مفهومة بوضوح.

الخطوة الرابعة: ترتبط بالتحكم بواسطة وحدة إدارة المخاطر، يقوم مجلس الإدارة و كبار الموظفين بوضع السياسات، و تقوم وحدة إدارة الأزمات بضمان الالتزام بهذه السياسات، و يتضمن الدور الذي تقوم به في تحديد المخاطر و قياسها و مراقبتها، و يتضمن أيضا التحكم في المخاطر و تدقيق الحسابات داخليا و هي عملية يجب أن تتم بشكل متصل في البنك.

¹ ماهر يوسف المداحنة ، " مدى استعداد البنوك التجارية الأردنية لتطبيق بنود اتفاقية بازل الثانية "، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية ، الأردن ، 2009 ، ص: 24- 25 .

4.3. أهمية إدارة المخاطر

- إن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارات المخاطر الجديدة في البنوك عددا من الوظائف الهامة بهذه البنوك، نذكر منها:
- ✓ المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل.
 - ✓ تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
 - ✓ تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك.
 - ✓ المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
 - ✓ تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.
 - ✓ مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل، والذي سيمثل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي، حيث أن المتطلبات الجديدة للجنة بازل تعتمد على القدرة على قياس ومتابعة والتحكم في معدلات الخسائر المتوقعة، هذا فضلا عن إضافة أنواع جديدة من المخاطر إلى الاتفاق المقترح بشأن كفاية رأس المال، بخلاف المخاطر التي يشملها الاتفاق الحالي.

5.3. أدوار إدارة المخاطر:

- الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطرة من أجل مراقبتها والتحكم فيها وليس إلغاؤها نهائيا وتتمثل هذه الأدوار التي تخدم عدة وظائف منها : تنفيذ الاستراتيجية، تنمية المزايا التنافسية، قياس كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات، قياس كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات، المساعدة في اتخاذ القرار، رفع تقارير عن المخاطرة والتحكم فيها، إدارة المحافظ المالية. تعتبر إدارة الأصول والخصوم مجموعة فرعية من إدارة المخاطر تركز على الإدارة الكمية لمخاطر الفائدة والسيولة على المستوى الكلي وتشمل المجالات الدراسية المتمثلة في :
- قياس ومراقبة مخاطر السيولة وأسعار الفائدة: وضع أهداف العوائد وحجم العمليات وضع حدود لمخاطر أسعار الفائدة.
 - تمويل والتحكم في قيود الميزانية: قيود السيولة، سياسة القروض، نسبة كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.

- برنامج احترازي لكل من مخاطر السيولة وأسعار الفائدة.

4- طرق إدارة المخاطر المصرفية:

لقد بنيت اتفاقية بازل جميع الأساليب التي يمكن اعتمادها في تقدير المخاطر المصرفية مع مراعاة خصوصيات كل دولة و بنك، و ذلك سواء بما جاءت به وفق مقررات لجنة بازل الأولى، الثانية أو الثالثة التي هي في صدد التنفيذ .

4 - 1 إدارة مخاطر الائتمان:

لقد كان لمخاطر الائتمان اهتماما كبيرا لدى اللجنة على اعتباره مرتبط بأهم استخدام للبنوك القروض حيث عمدت اللجنة إلى تطوير أساليب قياسه بعدما كان يتخذ أسلوب واحد القائم على أساس الأوزان الترجيحية المعدة من طرف اللجنة ذاتها . قدمت اللجنة في اتفاقيتها الثانية منهجين لقياس مخاطر الائتمان: المنهج المعياري، و منهج التقييم الداخلي (الأساسي و المقدم)، و على الرغم من أن البعض يعتبرها ثلاث مناهج و ذلك بفصل كل من منهج التقييم الداخلي الأساسي و المتقدم كلا على حدى.

***المنهج المعياري (The Standardised Approach):** تعتبر الطريقة المعيارية لقياس المخاطر الائتمانية المنهجية الأبسط لاحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان، و تستخدمه المصارف التي تمارس أنشطة غير معقدة، و يتضمن هذا الأسلوب تصنيفا أدق المخاطر، كما يتضمن توسيع إطار استخدام الرهونات لتغطية المخاطر الائتمانية، و حدد وسائل جديدة لتخفيف مخاطرها و بالتالي تخفيف الأعباء الرأسمالية. و بموجب هذا المعيار، يتم تصنيف المخاطر بالاعتماد على مؤسسات التصنيف العالمية (Standard & Poor's , Moody's , Fitch) و قد تم الإبقاء على مفهوم رأس المال " الأساسي المساند "، و تم الإبقاء أيضا على معدل كفاية رأس المال (8%)، إلا أنه تم تعديل نظام الأوزان فلم تعد تعطى الأوزان وفقا لفئة المفترض القروض السياسية، المؤسسات، المصارف الأخرى، بل أصبحت ترتبط وزن المخاطر المعينة للقروض وفقا لدرجات المخاطر لهذه القروض، و التي تحددها مؤسسات التصنيف و حسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل.

و في إطار هذا الأسلوب، فإن استخدام التقنيات الائتمانية الخارجية يساعد على التمييز بين المخاطر الائتمانية و فئاتها: القروض السيادية، الالتزامات العقارية لأغراض تجارية. و كل فئة من هذه الفئات لها وزن مخاطرة، و يعتمد الوزن الترجيحي لكل أصل ائتماني على التصنيف الائتماني للمقترض.¹

¹ ميرفت علي أبو كمال، " الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف " بازل II " وفقا للمعايير الدولية دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين "، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2007، ص: 99.

و تتراوح الأوزان الترحيحية بين 0% إلى 150% بالنسبة للمطلوبات على الدول و حكوماتها و ذلك من أعلى تصنيف إلى أدنى تصنيف، كما تتراوح الأوزان الترحيحية بين 0% إلى 150% بالنسبة على البنوك و ذلك من أعلى تصنيف إلى أدنى تصنيف.

• **منهج التصنيف الداخلي (The Internal Approach):** يعتبر منهج التصنيف الداخلي بشقيه الداخلي و المتقدم من أهم المناهج الحديثة التي طرحتها لجنة بازل في اتفاقيتها الثانية، و يعتمد أساسا على التقييم الداخلي لدرجة الجدارة الائتمانية لزيائنه كمدخلات أساسية لحساب متطلبات رأس المال، و مع ذلك فإن هذا المنهج لا يسمح للبنوك أن تحدد بنفسها كافة العناصر المطلوبة لذلك، حيث يتم تحديد أوزان المخاطر عن طريق خليط من مدخلات كمية تنتجها البنوك و المعادلات الرياضية للجنة بازل. و يركز منهج التصنيف الداخلي في تحديد أوزان المخاطر على أربعة مدخلات هي:¹

1. **احتمال التخلف عن السداد PD:** وفقا لهذا العنصر يكون على البنك حساب احتمالية عدم القدرة على السداد لكل مقترض خلال فترة زمنية معينة سنة واحدة. و يمكن تحديد احتمال تعثر العميل عن السداد من خلال الاعتماد على الجدارة الائتمانية لكل عميل فكلما انخفض العميل كلما واجه تعثر خلال مدة زمنية قصيرة، فالمؤسسة التي تصنيفها AA تتعثر خلال 5 سنوات و المؤسسة التي تصنيفها B تتعثر خلال 3.6 سنوات، أما المؤسسات التي تصنيفها CCC . فتتعثر خلال فترة لا تزيد عن 6 أشهر.

1. **الخسارة المرتبطة عن حدوث التعثر LGD :** في حالة اعتماد البنك منهج التصنيف الداخلي الأساسي فسيتم قياس حجم الخسارة التي يتعرض لها البنك (LGD) و الناتجة عن تعثر المدين عن السداد على أساس نسبة من إجمالي مبلغ الدين مطروحا منه المبلغ المسدد (القيمة الحالية لإقسط القروض المستردة فعلا) و تنخفض نسبة هذه الخسارة عند وجود ضمانات، أما في المنهج المتقدم فيحدد البنك نفسه و وفقا لتقديراته الخاصة للخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد بالنسبة لكل قرض على حدى حتى يكون البنك على استعداد للوفاء بمتطلبات كفاية رأسمال في حالة عدم السداد.

و في هذا الإطار يكون على السلطة الرقابية أن تقرر ما إن كانت تسمح للبنوك بتقدير الخسائر في حال العجز عن السداد و بالتالي استخدام المدخل المتقدم ، أم أنها ستطبق على البنوك النسب التي حددتها بنفسها و هو ما يقود تلك البنوك إلى اعتماد المدخل الأساسي.

2. **التوظيفات المعرضة للمخاطر عند التخلف عن السداد:** تتمثل قيمة التوظيفات المعرضة للمخاطر (EAD) في حالة التخلف عن السداد في القيمة الحالية للتدفقات الغير مسددة لحظة تعثر العميل، و هي تختلف عن التزامات العميل اتجاه البنك عند حصوله على القرض، فإذا كان قيمة القرض مقدم لمدة

¹ شيلي وسام ، " **مقررات بازل 2 و متطلبات تطبيقها في البنوك التجارية دراسة تجريبية للبنان** " ، مذكرة ماجستير بجامعة منتوري قسنطينة ، 2010 ، ص 84 – 85 .

سنتين هو 100 دولار على أربعة أقساط نصف سنوية متساوية و حدث تعثر في نهاية السنة الأولى فإن قيمة التعرض للخسارة هي 50 دولار.

3. مدة استحقاق التوضيفات: تعرف مدة الاستحقاق (M) بأنها المدة التي يقوم المدين في نهايتها بتسديد قيمة التزامات، و تعتبر عملية تحديد هذه المدة جد مهمة لأنها تحدد درجة الخطر المرتبط بالائتمان، فالقروض طويلة الأجل تعتبر أكثر خطراً من القروض قصيرة الأجل التعاقدية لدى تقدير الحجم الكافي من رأس المال.

إلا أن الفرق بين المنهجين يتمثل في كون المنهج الأساسي يتحدد احتمال العجز عن السداد من طرف البنك لكن باقي المدخلات تحدد من طرف السلطة الرقابية على عكس المنهج المتقدم الذي يقوم بتقدير جميع المدخلات الأربعة بنفسه.

2.4. إدارة مخاطر السوق:

نظرا لحركات المد و الجزر التي تميز الأسعار في الأسواق المعاصرة بمختلف أنواعها، و الخسائر الناجمة عنها فقد أولت الاتفاقية اهتماما كبيرا بمخاطر السوق و حددت طريقتين لتقديرها.

*** الطريقة المعيارية (Standard Models Approach):** حيث أعطت الاتفاقية طريقة محددة لحساب المخاطر المرتبطة بمعدلات الفائدة، أسعار الأسهم، أسعار الصرف و أسعار السلع ، كمثال عن كيفية حساب مخاطر السوق نسوق المثال الموالي حول مخاطر الأسهم و التي قسمتها الاتفاقية إلى قسمين و بنيت رأس المال اللازم لمواجهة كل خطر منهما و هما : مخاطر متعلقة بالجهة المصدرة للورقة و تمثل (8%) من قيمة التعرض للخطر، مخاطر السوق العامة و هي تمثل (8%) من القيمة الاسمية للورقة المالية¹

*** طريقة النماذج الداخلية (Internal Models Approach):** التي تستند إلى إطار عمل قائم على أساس كل من السعر و المركز المترتب على الأنشطة التجارية في ظل وجود حدود للقياس، حيث يتم عرض هذه المعطيات على نموذج محوسب يقوم بقياس مدى تعرض المصرف للمخاطر السوقية، في محاولة إحصائية لتقدير الحد الأقصى من الخسائر التي يمكن أن تنجم عن المحفظة الاستثمارية.²

3.4. إدارة مخاطر التشغيل:

تم اعتماد مخاطر التشغيل ضمن مجموع المخاطر التي يجب على البنك تقديرها ابتداء من مقررات بازل الثانية، حيث طرحت اللجنة ثلاثة مناهج لقياس متطلبات رأس المال المقابلة لمخاطر التشغيل، و على البنوك الاختيار واحد فقط منها إذ لا يمكن للبنك تغيير المنهج المتبع بعد اعتماده من طرف السلطات الرقابية في حين يمكن للسلطة الرقابية تغييره في اتجاه الخلف - من الأعلى مستوى إلى الأدنى بدون موافقة البنك. و

¹ رقية بوحضر و ميلود لعراية ، "واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2" ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي ، 2010 ، ص: 27 .

² موسى عمر مبارك أبو حميد ، مرجع سابق ، ص 44

يمكن ترتيب هذه المناهج بشكل تصاعدي يتناسب مع زيادة درجة حساسية المخاطر و تعقيد عمليات الاحتساب كما يلي : منهج المؤشر الأساسي، المنهج المعياري و المنهج القياس المتقدم .

- **طريقة المؤشر الأساسي (Basic Indicator Approach):** وفقا لهذا المنهج يجب على البنوك التي تتبع طريقة المؤشر الأساسي للاحتفاظ برأسمال لمواجهة مخاطر التشغيل مساوي لحاصل ضرب نسبة ثابتة (ألفا) بالمتوسط السنوي لإجمالي الدخل الموجب لأخر ثلاث سنوات. و ينبغي استثناء الدخل السالب أو الذي يساوي صفرا، لأي سنة من بسط و من مقام النسبة عند احتساب متوسط الدخل هذا، و المعادلة كما يلي:

$$K_{BIA} = \frac{[\sum (G_i 1 \dots n \times \alpha)]}{n}$$

حيث أن:

K_{BIA} : رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر العمليات حسب طريقة المؤشر الأساسي.

GI : إجمالي الدخل السنوي الموجب لأخر ثلاث سنوات.

n : عدد السنوات الثلاث الأخيرة و التي يكون فيها إجمالي الدخل موجبا.

$\alpha: 15\%$ ، و المحددة من قبل لجنة بازل و الخاصة بطريقة المؤشر الأساسي .

يعرف إجمالي الدخل بأنه صافي الدخل من الفوائد مضافا إليه صافي الدخل من غير الفوائد.

- **المدخل المعياري (Standardized Approach):** يقوم هذا المدخل على تقسيم أنشطة البنك إلى ثمانية خطوط عمل رئيسية و هي : تمويل الشركات، التجارة و المبيعات، أعمال التجزئة المصرفية، الأعمال التجارية المصرفية، السداد و التسويات، خدمات الوكالة، إدارة الأصول، و أعمال السمسرة بالتجزئة، و أعطت اللجنة لكل خط من الخطوط ترجيح ($\beta_i (i = 1, \dots, 8)$) يمثل تعرضه لمخاطر التشغيل.¹ يتم حساب متطلبات رأس المال وفقا لهذا المدخل عن طريق حساب متوسط إجمالي الدخل عن الثلاث سنوات السابقة لكل خط عمل على حدة و ضربه في معامل β_i كما في المعادلة التالية:

$$K_{TSA} = \frac{\sum_{i=1}^8 \max (GI_{1-8} \times \beta_{1-8})}{n}$$

و يمكن تبسيط المعادلة السابقة كما يلي:

$$K_{TSA} = \sum (GI_{1-8} \times \beta_{1-8})$$

حيث :

K_{TSA} : مجموع رأس المال المطلوب حسب الطريقة المعيارية .

GI_{1-8} : إجمالي الدخل السنوي في إحدى السنوات و كما تم تعريفه في طريقة .

¹ لعارف فايزة ، مرجع سابق ، ص 93 .

β_{1-8} : نسبة ثابتة ، تحدد من قبل لجنة بازل ، و التي تربط ما بين مستوى رأس المال لكل خط من خطوط الأعمال الثمانية .

و تجدر الإشارة أنه قد يكون إجمالي الدخل في سنة معينة لبعض وحدات العمل سالبا (خسارة) و هذا سيؤدي إلى أن يكون متطلبات رأس المال لهذه الوحدة بالسالب أيضا ، و لكن بما أنه سيتم إضافتها لمتطلبات رأس المال لهذه الوحدة بالسالب أيضا، و لكن أنه سيتم إضافتها لمتطلبات رأس المال لوحدة العمل الأخرى و التي قد تكون موجبة و بالتالي سيكون إجمالي متطلبات رأس المال إجمالي وحدات العمل موجبا . أما إذا كانت محصلة دمج الدخل لكافة الوحدات سالبة فإنه يتم استبعاد هذه السنة من الاحتساب.

• **منهج القياس المتقدم (Advanced measurement):** حيث يستعين البنك ببياناته التاريخية المتعلقة بالخسائر التشغيلية التي تعرض لها سابقا، من حيث حجمها، أسبابها، تواريخ حدوثها. و باستخدامها نماذج رياضية و برامج إعلام آلي يمكنه تقدير المخاطر التشغيلية المحتملة للبنك .

في الأخير فإن الطرق المعيارية لتقدير المخاطر قد تهمل وضعية و ظروف البنك و تحمله مخاطر أكبر من قيمتها الفعلية، و لكن من جهة أخرى فاستخدام طرق التقدير الداخلي قد يحمل هذه البنوك على التساهل في تقدير المخاطر بمختلف أنواعها و هو ما يؤدي إلى تقدير المخاطر بأقل من قيمتها الفعلية ، و بالتالي قد يتعرض البنك للإفلاس و يعجز رأس ماله عن تغطية الخسائر في حال حدوثها و الدليل على هذا ما حدث للبنوك الأمريكية و الأوروبية في الأزمة المالية الراهنة رغم أنها من أوائل البنوك التي التزمت بهذه النسبة و هو ما يلقي بأعباء كبيرة على البنوك المركزية المطالبة اليوم بتفعيل رقابتها الإشرافية على النظام البنكي .

إدارة سيولة البنك التجاري

الملف السابع

إدارة سيولة البنك التجاري

تمهيد

تهتم المصارف التجارية بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين، وهذا راجع إلى سببين، الأول أن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً والثاني أن قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل.

1. مفهوم السيولة:

السيولة المصرفية تعني قدرة المصرف التجاري على التسديد نقداً لجميع التزاماته التجارية وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصرف أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة، وبناء على ذلك يراد بالسيولة المصرفية "الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة". يمكن تقسيم مكونات السيولة المصرفية إلى جزأين رئيسيين:

1.1. الاحتياطات الأولية: هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائداً، وتتألف هذه الاحتياطات من أربع أنواع أساسية تعكس سيولة البنك التجاري هي:

- **النقد بالخرينة:** و هي النقود القانونية و المساعدة التي تحتفظ بها البنوك من أجل سد حاجاتها و معاملاتها اليومية، فإذا زادت عن حاجاتها فإن البنك التجاري يودعها في حسابه لدى البنك المركزي، و لدى البنوك المراسلة من أجل تغطية نشاطه مع هذه البنوك، وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حدٍ يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الآخرين، و السبب في ذلك يعود إلى أن هذا الرصيد لا يُدرّ أية عوائد.¹

- **حساب البنك التجاري لدى البنك المركزي:** و يستعمل عادة من أجل الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي الإلزامي المفروض من قبل البنك المركزي في إطار سياسة النقدية المتبعة،² كما يمكن البنك التجاري من إجراء المقاصة بين البنوك التجارية و تنفيذ بعض العمليات و المدفوعات لصالح البنوك التجارية، و يزداد رصيد هذا الحساب بزيادة الإيداع فيه أو تحقيق رصيد دائن للبنك التجاري على بقية البنوك

¹ الشماخ خليل محمد حسن، "إدارة المصارف"، بغداد، مطبعة الزهراء، 1975، ص: 372-373
² والبنك المركزي لا يدفع أية فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصت عليها القوانين، فإن البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودعة لديه. لتفاصيل أكثر يمكن العودة إلى: رشاد العصار، أولغا قمر، سعيد عبد الواحد، "دراسات تطبيقية في إدارة المصارف"، دار صفاء للنشر والتوزيع، دار للنشر والتوزيع، الأردن، 1991، ص: 64

إدارة سيولة البنك التجاري

(عملية المقاصة)، الاقتراض في البنك المركزي، إستحقاق السندات أو أدوات الخزينة بحوزة البنك، كما أن السيولة في هذا الحساب تتخفف بذات الأسباب .

- ودائع البنك التجاري لدى بقية البنوك التجارية المحلية أو المراسلين الأصول السائلة تحت التحصيل: (الشيكات برسم القرض) و تمثل عادة الشيكات المودعة للتحصيل في غرفة المقاصة، و حجم هذه الأموال يعتمد بالطبع على عدد الشيكات و الوقت الذي تستغرقه عملية التحصيل.¹

2.1. الاحتياطات الثانوية: و هي عبارة عن موجودات سائلة تدر لها عائدا، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها دعم الاحتياطات الأولية، استيعاب الفائض من الاحتياطات الأولية، وكذلك تحقيق نسبة من أرباح، و الاحتياطات الثانوية تتكون من جزئين، الأول محدد قانوناً، ويسمى بالاحتياطات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، أما الجزء الثاني من الاحتياطات الثانوية، فيكون محدداً بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي إنها تعتبر بمثابة ادخار يُستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطات أولية، أو العكس.

تسعى البنوك التجارية كغيرها من منشآت الأعمال زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل، ك شراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنها مربحة، فإنها تتمتع بسيولة عالية، وهذه هي الاحتياطات الثانوية.²

و بما أن هدف البنك هو تعظيم ثروة مالكيه و نظراً لكون الأصول السابقة الذكر لا تدر على البنك أي عائد يذكر، فإن مسير البنك التجاري عليه العمل على التقليل ما أمكن من الاستثمار في هذه الأصول لكن دون تحمل مخاطر خاصة بالنسبة للسيولة، و لهذا السبب عادة تقسم الأصول السابقة إلى ثلاث فئات : أصول سائلة قيد التحصيل، أرصدة و حسابات لدى البنوك المحلية و المراسلين، الاحتياطي النقدي الإلزامي.³

فيما يخص الفئة الأولى فعلى البنك أن يعمل قصار جهده لتحصيل هذه الأصول بأسرع ما يمكن من خلال استعمال كل الوسائل التقنية الحديثة المتاحة له، شريطة أن يكون الربح الحدي أكبر من التكلفة الحدية الخاصة بجمع هذه الأموال، أما الفئة الثانية و هي الحسابات لدى البنوك التجارية الأخرى و

¹ Hempel George H., Simonson, Donald F. and Goleman, Alan B, "Bank management: text and cases", 4th de, John wiley & sons, Inc, 1994, P : 51

² محمد جبار الصلغ، رضا صاحب أبو حمد، "دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعيّنة من المصارف التجارية الأردنية"، ص: 06
³ بن نعون حمادو، "محاضرات في التسيير البنكي" موجهة لطلبة الماجستير، 2002، ملف ادارة السيولة في البنك التجاري ، غير منشورة

إدارة سيولة البنك التجاري

المراسلين و التي لا يمكن استعمالها في تغطية متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي فجرت العادة على أن تخضع لمنطق العلاقة بين "التكلفة و الخدمة المقدمة"، حيث تقدم البنوك المراسلة خاصة خدمات جلية للبنك التجاري، كالتوسط في شراء الأوراق المالية، استشارات، التدخل كوسيط في المعاملات الخارجية، تحويل الأموال لمستحقيها بأمر من البنك التجاري، و بالتالي من منطلق الفرصة البديلة الاستفادة من هذه الخدمات المقدمة بتكلفة زهيدة أو بدون تكلفة يغطي عادة على تكلفة الرصيد المودع، أما الفئة الأخيرة فتتكون من الاحتياطي النقدي الإلزامي المفروض من قبل البنك المركزي و الضروري من أجل السماح للبنك التجاري بمزاولة نشاطه العادي، و أي مبالغ فائضة عن هذا الاحتياطي لا يأخذ عليها البنك أي نوع من العائد أو إذا كان له عليها عائد فإن هذا الأخير يكون أقل بكثير في العائد الذي يحصل عليه البنك من بقية الاستخدامات و فلسفة البنك التجاري تعتمد أساسا على الاحتفاظ بالاحتياطي المطلوب فقط.

يجب التذكير فقط بأن سبب فرض البنك المركزي لنسبة الاحتياطي على البنوك التجارية هو التحكم في عرض النقود من خلال هذه السياسة النقدية، فالبنك التجاري مطالب بالاحتفاظ بنسبة السيولة في شكل احتياطي إلزامي بحسب زمن وقوع عملية الإيداع و هذا ما قد يدفع البنك إلى اقتراض الأموال بمعدل عالي و في ظروف غير ميسرة لأنه بحاجة إلى السيولة، كما قد يجبر إلى استخدام السيولة الفائضة بمعدل أقل من المعدل الأمثل لأنه يمتلك سيولة فائضة يجب استثمارها فورا، و مما سبق يتبين أن معرفة حجم الاحتياطي النقدي الإلزامي الضروري في كل نقطة من الزمن، و مسبقا، لا يؤدي بالضرورة إلى تبسيط الإشكالية لأن التوازن في داخل الاحتياطي في النقدي الإلزامي يتغير يوميا، فالمسير في البنك التجاري يكون عليه تحديد حجم هذا الاحتياطي في بداية اليوم، ثم البقاء حذرا بحيث يولي عناية خاصة لكل المعلومات أو العناصر التي تؤثر على سيولة البنك أو بعبارة أخرى تؤثر على الرصيد النقدي للبنك خلال ذلك اليوم، و ذلك بهدف إرجاع التوازن بسرعة و تجنب الآثار السلبية لذلك (عقوبات البنك المركزي ، أزمة السيولة و عدم مقدرة البنك على تلبية طلبات السحب أو الاقتراض ... الخ) .

و هذه المهمة هي نفسها سواء كان البنك ذو حجم كبير أم صغير فالفرق يمكن فقط في عدد المعاملات التي تؤثر على سيولة البنك و نوعيتها، و التي من شأنها جعل مهمة المسير في البنوك الكبيرة أكثر تعقيدا أضن إلى ما سبق فإن هذه المهمة تزداد تعقيدا في البنوك العاملة ضمن المراكز المالية الكبيرة نتيجة سرعة تداول و تدفق الأموال من خلال السوق النقدية هذه السرعة راجعة إلى أن المؤسسات العاملة في هذه المراكز المالية تتميز حاجاتها إلى السيولة بالسرعة بالإضافة إلى أن أموالها باستمرار في حالة استثمار كامل. لكن حتى بالنسبة للبنوك الصغيرة الواقعة في مدن أو مناطق محدودة النشاط من الممكن أيضا، أن تتأثر بحالة عدم التأكد أو الظروف العارضة و ما لذلك من أثر أكيد و كبير على كيفية إدارة احتياطها من السيولة، فوجود ودائع كبيرة غير مستقرة قد يؤثر سلبا على سيولة البنك التجاري من خلال

إدارة سيولة البنك التجاري

السحوبات الكبيرة و غير المتوقعة من هذه الودائع، و بالتالي عدم مقدرة البنك على استخدام هذه الودائع استخدام جيد، لذلك على المسير الفطن أن يعير اهتمام خاص لهذا النوع من الودائع و لكل العمليات التي تجري عليها و أن يستعمل هذه المعلومات من أجل التنبؤ بحركة هذه الودائع في المستقبل، و في نفس الوقت يكون على مسير البنك التجاري أن يحتفظ برزنامة لتواريخ استحقاق شهادات الإيداع CD's، و الأوراق المالية المصدرة و القروض الكبيرة من أجل إجراء التعديلات اليومية على الاحتياطي من السيولة.

كما يكون على المسير أن يطلب تقرير يومي حول مصادر الأموال المتاحة، توقعات البنك بالنسبة لوضعية السيولة و الاحتياطي الإلزامي لكل يوم من الأيام بالنسبة لفترة التوقع، و من ثم تخطيط استخدامات البنك خلال نفس الفترة اعتمادا على وضعية السيولة و الاحتياطي المتاح و التغيرات التي قد تطرأ عليه : ففي حالة كون الاحتياطات في السيولة أقل من السيولة المطلوبة للاستخدامات المتوقعة فهنا يلجأ البنك التجاري إلى الاقتراض من بقية البنوك التجارية أو البنك المركزي من أجل تغطية الاحتياطي الإلزامي، لكن إذا كانت الفروقات بسيطة، فمسير البنك قد ينتظر حتى اقتراب نهاية الفترة و من ثم اللجوء إلى اقتراض الأموال الضرورية من أجل تغطية الاحتياطي الإلزامي، لكن في حالة وجود حالة عدم التأكد بالنسبة للمستقبل، فإن المسير قد يفضل اقتراض الأموال في وقت مبكر (الآن) من أجل التقليل من حاجة البنك إلى الأموال و عدم اضطراره للاقتراض في ظروف التسرع و ما قد ينجر عنها من مخاطر، و بالتالي يكون البنك في هذه الحالة قد ضحى بالربحية من أجل تغطية أفضل لمتطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي.

2. العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

أن سيولة المصرف التجاري ليست ثابتة بل في تغير مستمر و أن من أهم العوامل المؤثرة فيها ما يأتي:

1.2. عمليات الإيداع والسحب على الودائع:

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقداً، أي تحويل الودائع إلى نقود قانونية (ورقية ومعنوية) لإنجاز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف التجاري لدى البنك المركزي ، وبالتالي إلى تقليص سيولته، فإن لعمليات الإيداع، أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري.

إدارة سيولة البنك التجاري

2.2. معاملات الزبائن مع الخزينة العامة:

سيولة المصرف التجاري يمكن أن تتأثر أيضاً من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة، وعموماً تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة و دائنية الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في حالات عديدة أهمها:

- الزبائن يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصرف تجاري.
- استرداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في فترة سابقة.
- عقد صفقة توريد سلع و خدمات إلى الدولة.

وبالعكس سيولة المصرف التجاري تنقلص عندما يقوم زبائنه بالآتي :

- تسديد الضرائب إلى الحكومة .
- شراء الأوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة والسندات العامة الطويلة الأجل .
- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم و إيداعها لدى صناديق التوفير البريدية، نظراً لأن الحقوق التي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد أكبر.

3.2. رصيد عمليات المقاصة بين المصارف:

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي ، مما يزيد من أرصده النقدية. وتجب الملاحظة هنا، أن عمليات لمقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري ، تؤدي إلى أحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغير في الكمية الاجمالية للسيولة المصرفية ، اما على مستوى المصرف التجاري الواحد ، فإن حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة ، فالمصرف الذي يحقق رصيماً دائماً قبل المصارف الأخرى سيشهد تحسناً في سيولته ، وبالعكس .

4.2. موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف:

يمتلك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديها ، ويقلل قابليتها على منح الإقراض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في

إدارة سيولة البنك التجاري

حالة توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف، ويوسع سيولتها المصرفية، مما يسمح في التحليل الأخير بتوسيع قدرتها الإقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة .

2.5. رصيد رأس المال الممتلك :

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف، ومن ثم تحددت قدرته الإقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية .

3. طرق قياس حاجة البنك إلى السيولة و أساليب تغطية هذه الحاجة

تتمثل حاجة البنك إلى السيولة في الحاجة إلى السيولة من أجل إفادة طلبات السحب لأصحاب الودائع، وكذلك من أجل الإقراض والاستثمار حتى يمكن لنا اعتبار البنك التجاري وسيط مالي فعال، فحاجة البنك إلى السيولة وقدرته على تغطية هذه الحاجات أمور في غاية الصعوبة والتعقيد، ذلك أنه من الصعب التنبؤ الدقيق بحجم الإيداعات ، أحوال السوق النقدي وحجم الأموال المتاحة فيه ... الخ .

فالتقارب التقليدي لقياس سيولة البنك التجاري تكمن في قياس السيولة بواسطة النسب الستاتيكية محاولين بالتالي زيادة الحاجة إلى السيولة ومصادر السيولة في نفس الوقت، فتقسيم موجودات البنك إلى سائلة (أي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وبدون خسارة) وأصول غير سائلة، وكذلك تقسيم خصوم البنك إلى خصوم مستقرة أو ثابتة و خصوم غير مستقرة (قابلة للسحب في أي وقت) ومن ثم يستطيع المسير في البنك التجاري أو الجهة المنظمة لأعمال البنوك التجارية (البنك المركزي) الحكم على مدى ملائمة هذه النسبة: كنسبة الأصول غير المستقرة أو المؤقتة بالنسبة لمجموع الأصول ، أو نسبة الأصول غير المستقرة بالنسبة للديون غير المستقرة، وأهم هذه النسب هي :

$$\text{نسبة الاعتماد على الديون غير المستقرة} = \frac{\text{الديون غير المستقرة} - \text{الأصول السائلة}}{\text{الأصول ذات هائل}}$$

لكن كل هذه النسب غير كافية لأنها تقيس السيولة بشكل ستاتيكي و تتجاهل الطابع الديناميكي لحاجات البنك للسيولة ومصادر الحصول عليها، لذلك على مسير البنك التجاري أن يتبع الطرق الديناميكية لقياس حاجة البنك إلى السيولة ذلك أن ربحية البنك التجاري في المدى البعيد سوف تتأثر سلبا إذا لم تقدر هذه الحاجة بشكل جيد و احتفاظ البنك بسيولة أكثر مما هو ضروري، وفي نفس الوقت فعدم الاحتفاظ بسيولة كافية قد يعرض البنك إلى مخاطر مالية كبيرة جدا قد يؤدي إلى إفلاسه.

إدارة سيولة البنك التجاري

1.3. قياس حاجات البنك التجاري للسيولة بشكل ديناميكي:

إن تلبية حاجات البنك التجاري من السيولة يمر حتما من خلال تسيير جيد لسيولة البنك التجاري، و يعتمد البنك للوصول إلى ذلك، على خبراته و معرفته بالعناصر التي تؤثر على حاجاته من السيولة، و يمكن قياس الحاجة إلى السيولة بشكل ديناميكي كما يلي:

1.1.3. الحاجة قصيرة الأجل للسيولة :

قد يكون ذلك نتيجة عوامل موسمية تؤثر على تدفق الودائع و الطلب على القروض، خاصة و أن القروض تمنح عادة لزبائن البنك أصحاب الودائع، فالزيادة الموسمية في القروض تحدث في المواسم أو الأوقات التي تكون فيها الإيداعات متدنية و العكس صحيح. و المثال على ذلك إذا كان لدينا بنك تجاري يعمل ضمن مجتمع فلاحي فهذا البنك سوف يجد بأن حاجاته إلى السيولة تزداد في موسم الشتاء و الربيع بسبب زيادة الطلب على القروض و تدني حجم الإيداع، و ذلك من أجل تمويل العمليات الإنتاجية في حين أن حجم الطلب على القروض ينخفض و يزداد حجم الإيداع و تنخفض حاجة البنك للسيولة في موسم الصيف أي موسم جني و بيع المحصول، فالبنك التجاري الذي يعتمد على هذا النوع من المودعين أو الزبائن تكون حاجاته الموسمية إلى السيولة كبيرة و مهمة جدا، لكن من جهة أخرى فإنه يتمكن من التنبؤ بهذه الحاجات بشكل دقيق من خلال خبراته السابقة. كذلك فإن لأصحاب الودائع الكبيرة و زبائن البنك من فئة المقترضين الكبار أثر كبير على حاجات البنك من السيولة في المدى القصير، ففيما يخص الطلب على القروض من قبل كبار المقترضين فإن التنبؤ بهذه الطلبات و الحاجة إلى السيولة يعتمد على طبيعة النشاط الذي يزاوله هذا الشخص أو المؤسسة، فيما إذا كان نشاط دائم و مستقر أو نشاط متقلب و غير مستقر مثل المضاربة.

2.1.3. الحاجات الدورية للسيولة:

إن الحاجة الدورية للسيولة بالنسبة للبنك التجاري صعبة التقدير فهي تخرج عن رقابة البنك التجاري بمفرده، فالكساد الاقتصادي أو الانتعاش أو تغير أسعار الفائدة تشكل مصادر ضغط على السيولة البنك، و الأكثر من ذلك فإن توقيت وقوع هذه الضغوطات صعب التوقع، و البنك الذي يريد أن يحتاط لكل هذه الحاجات الدورية للسيولة المحتملة سوف يضطر إلى الاحتفاظ بأصول أو موجودات مالية ذات عائد متدني و ذات سيولة عالية، فإذا كان ذلك يخفض من خطر السيولة إلا أن هذا القرار سوف يكون له آثار سلبية على ربحية البنك.

لكن توجد بعض الطرق التي يمكن من خلالها أن نحصل على مؤشرات بخصوص السيولة الدورية المطلوبة:

إدارة سيولة البنك التجاري

✓ الزيادة المحتملة في الطلب على القروض و ذلك بمقارنة حجم القروض الممنوحة في فترات دورية سابقة مماثلة فإذا كان حجم القروض الممنوحة في دورات سابقة و في حدها الأقصى وصلت إلى 62 % من القدرة التسليفية للبنك، و أنها حاليا 40 % فمن المتوقع أن يزيد الطلب على القروض بـ 22 % مستقبلا و هي الحاجة الدورية إلى السيولة .

✓ العلاقة السابقة و المتوقعة بين حجم الإبداع و سعر الفائدة و التغيرات التي يعرفها.

✓ التقدير الدقيق لمدى تأثير البنك التجاري من عمليات سحب الودائع و تناقص ثقة المودعين. فمثلا الإيداعات الكبيرة و المصادر الخارجية للقروض تكون أكثر حساسية من غيرها من المصادر، للمعلومات بخصوص التقلبات الاقتصادية الدورية و الأزمات، لذلك على البنك التجاري أن ينوع مصادر الأموال و التمويل. ذلك أن ضعف ولاء كبار المودعين بالإضافة إلى المخاطر التي يتحملها البنك التجاري (خطر الإقراض بدون ضمانات، خطر رأس المال، خطر سعر الفائدة... الخ) قد تؤدي بالبنك إلى الوقوع في مصاعب مالية تمس بصمغته. بالإضافة إلى العناصر السابقة فالبنك قد يستعمل الحاسوب من أجل الوصول إلى التنبؤ بتاريخ وقوع هذه الظروف الدورية و هذا من خلال جمع ما أمكن من معلومات حول العناصر السابقة الذكر، فمثلا إذا وجدت أنه في مثل هذه الظروف زاد السحب من نوع معين من الودائع بـ 15 % فيكون على البنك أن يحتفظ بـ 15% سيولة إضافية مقابل هذا النوع من الودائع و هكذا... الخ

3.1.3. التوقع بالحاجة إلى السيولة في المدى البعيد:

و هي الحاجة إلى السيولة المتوقعة لفترة زمنية طويلة نسبيا، و هي ترتبط بشكل وثيق بطبيعة الاقتصاد و المجتمع الذي ينشط داخله البنك التجاري، ففي الاقتصاديات ذات معدلات النمو العالية فإن معدل نمو القروض أو الطلب على القروض يكون أكبر من معدل نمو الودائع بأنواعها، لذلك يكون على البنك العمل الدائم على البحث عن مصادر جديدة للسيولة من أجل تغطية طلبات القروض المتزايدة، أما في الاقتصاديات ذات معدلات النمو المستقرة أو العادية فإن الودائع تزداد باستمرار في حين أن القروض معدل نموها متدني أو على الأقل مستقر في هذه الحالة بالذات يتمكن البنك من استثمار أمواله (السيولة) لوقت أطول.

و من جهة أخرى ودائما بغرض تقدير الحاجات إلى السيولة في المدى البعيد، فقد يعتمد مسير البنك التجاري إلى وضع تنبؤات اقتصادية طويلة المدى و التي على أساسها يستطيع الوصول إلى تقديرات معقولة لحجم القروض و الودائع للسنوات القادمة مثلا لخمس سنوات القادمة أو لفترة أطول .

و الشكل التالي يبين الطريقة التي قد يتبعها البنك من أجل التنبؤ بحاجاته إلى السيولة في المدى البعيد، و يكون ذلك بترتيب أصول ميزانيته إلى سائلة أو غير سائلة (إمكانية التحويل إلى سيولة بسرعة و بدون خسائر) أما بالنسبة للخصوم أو مصادر الأموال (الديون، رأس المال الودائع ..)، فتقسم كذلك إلى

إدارة سيولة البنك التجاري

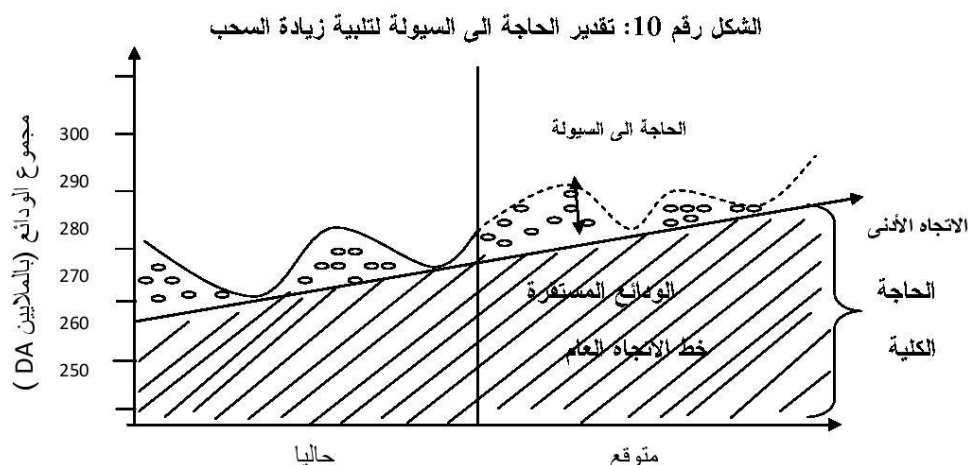
مجموعتين : غير مستقرة (أي عرضه للسحب أي وقت) و مستقرة، فالفرق بين الأصول السائلة و الخصوم غير المستقرة يسمى بفارق السيولة و هذا الفارق يكون موجب إذا كانت الموجودات أو الأصول السائلة تفوق الخصوم أو مصادر التمويل غير المستقرة.

الشكل رقم 09: الحاجة إلى السيولة

الخصوم أو مصادر الأموال		الأصول		
غير مستقرة	فارق السيولة (+/-)	السائلة		
		غير سائلة		
		الزيادة المتوقعة في الطلب على القروض	الزيادة المتوقعة في الودائع	
		الحاجة إلى السيولة	اللجوء إلى الاقتراض	

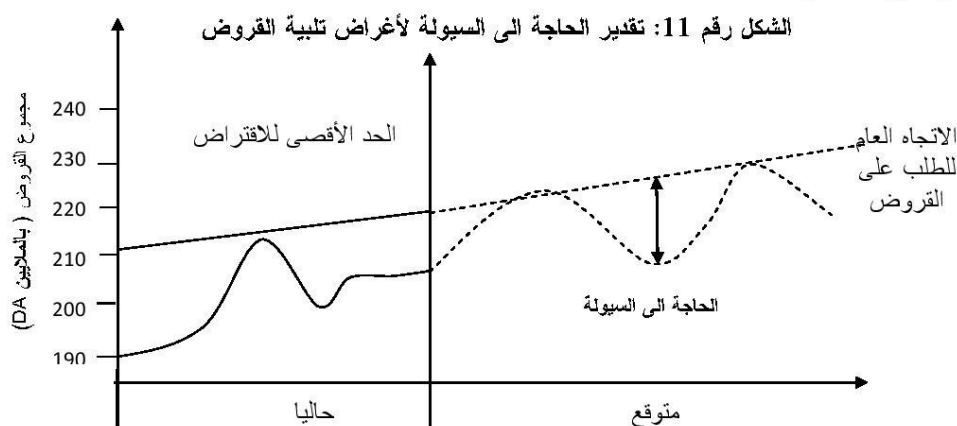
إن الخطوط المنقطعة في أسفل الشكل السابق تمثل الأموال للفترة المقبلة (المتوقعة) و التي تضاف إلى الميزانية الحالية، فإذا كان النمو المتوقع في حجم القروض يفوق النمو المتوقع في الودائع فتبرز حاجة إلى السيولة و التي يمكن أن يتم تغطيتها من خلال تقليص فارق السيولة أو اللجوء إلى الاقتراض، من ناحية أخرى فإذا كانت الزيادة المتوقعة في حجم الودائع، تفوق الزيادة المتوقعة في حجم الطلب على القروض فيمكن البنك التجاري تحسين وضعه سيولته أو استثمار هذا الفائض من السيولة في أصول مالية أو استثمارات ذات عائد مرتفع لأن هذه السيولة متاحة للبنك لمدة أطول، كما توجد طريقة أخرى تجمع بين الحاجة إلى السيولة قصيرة الأجل و الحاجة إلى السيولة طويلة الأجل في نموذج واحد لقياس الحاجة إلى السيولة.

إدارة سيولة البنك التجاري



المرجع: عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، "إدارة المصارف"، جامعة الاسكندرية، 2000، ص: 203-207

فالخط المستقيم الذي يربط بين أدنى مستويات الإيداع وبين الاتجاه العام بالنسبة للودائع المستقرة أما حجم الودائع فوق هذا الخط فهو يعبر عن الحاجة الموسمية للسيولة نتيجة وجود ودائع عرضة السحب في أي وقت. و من أجل حساب هذه الحاجة إلى السيولة بالنسبة للودائع غير المستقرة نقوم بجمع قيمة هذه الودائع ناقص الاحتياطي الإلزامي مقابل هذه الودائع فانخفاض حجم الودائع غير المستقرة يؤدي إلى تحرير الاحتياطي المحتفظ به مقابل هذه الودائع من قبل البنك التجاري و هكذا يحصل البنك التجاري على جزء من السيولة المطلوبة.

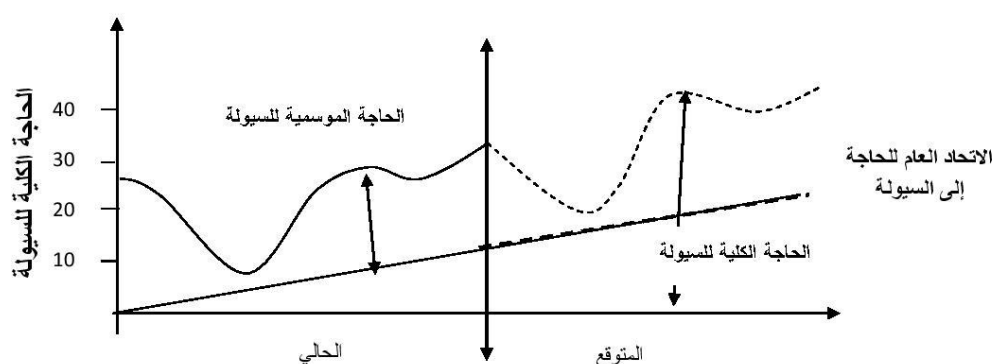


المصدر: سامر جلدة، "البنوك التجارية و التسوية المصرفية"، دار أسامة للنشر و التوزيع، الاردن، ص: 100

إدارة سيولة البنك التجاري

يبين الشكل أعلاه الحاجة إلى السيولة من جراء زيادة حجم الطلب على القروض و تذبذبه فجزء من هذا الطلب على القروض قد يكون موسمي أو دوري، و الخط المستقيم يمثل الحد الأقصى للطلب على القروض المتوقع بالنسبة للفترة اللاحقة، ففي الفترات التي يكون فيها حجم الطلب على القروض أقل من الحد الأقصى فإن الفرق يمثل الحجم الكلي للحاجة إلى السيولة الضرورية للبنك التجاري من أجل تغطية طلبات الإقراض الموسمية المحتملة.

الشكل رقم 12: تقدير الحاجة إلى السيولة



يجمع الشكل السابق بين الحاجة الموسمية و الاتجاه العام أو العادي للحاجة إلى السيولة فالحاجة العادية للسيولة تحسب من خلال طرح التغيير في الودائع العادية من التغيير في الطلب على القروض العادية، فإذا كان نمو القروض يزيد على نمو الودائع تكون هناك حاجة إلى السيولة، في الحاجة العكسية نكون بصدد فائض في السيولة. أما الحاجة الموسمية للسيولة فهي عبارة عن التغيير من خط الاتجاه العام الأدنى بالنسبة للودائع زائد التغيير في خط الاتجاه العام الأعلى بالنسبة للقروض، هذه الحاجة الموسمية للسيولة تضاف إلى الحاجة العادية للسيولة من أجل الحصول على الحاجة الكلية للسيولة بالنسبة للبنك.

لكن هذه الطريقة تواجه العديد من المشاكل التقنية و العملية منها:

- الفصل بين ما هو تغير موسمي، دوري، و عادي بالنسبة للودائع و القروض و هذا أمر في غاية الصعوبة.
- التنبؤ بالاتجاه العام و التغيرات الموسمية المستقبلية اعتمادا على المعلومات السابقة طريقة تنقصها الدقة فالاتجاه العام بالنسبة للودائع قد يتغير نتيجة تأثير البنك المركزي أو المنافسة التي لا يتحكم فيها البنك، كما أن التغير في الاتجاه العام للطلب على القروض يتغير بشكل مفاجئ أو غير عادي تحت

إدارة سيولة البنك التجاري

نفس الآثار السابقة بالإضافة إلى الآثار السلبية لتغير الظروف الاقتصادية بشكل عام و التغيرات في السياسة الائتمانية للبنك التجاري .

إن هذه الطريقة تتجاهل هل التغيرات الدورية في الحاجة إلى السيولة و أزمات السيولة الناتجة عن انعدام الثقة في البنوك بفعل الأزمات و التي يصعب التوقع بها و التي لها آثار سلبية جدا.

4.1.3. الحاجات غير المتوقعة للسيولة:

و هي ناشئة عن حدث غير عادي أو غير متوقع، كزيادة السحب من الودائع نتيجة الإشاعات أو نتيجة زيادة غير عادية في الطلب على القروض، و على البنك أن يتخذ احتياطاته بحيث يحافظ على مستوى معقول من السيولة لمواجهة هذا النوع من الظروف غير العادية و من أجل ذلك، فإن لكل بنك تجاري طريقته الخاصة في ذلك تعتمد على طبيعة نشاطه و طبيعة المجتمع الذي يعمل ضمنه، حجم البنك و قدرته المالية، طبيعة الاستخدامات و موارد البنك.

4. طرق تغطية حاجات البنك التجاري من السيولة:

إن تغطية حاجات البنك من السيولة مهمة لا تقل تعقيدا و صعوبة عن عملية تقدير هذه الحاجة، و هناك عدة مصادر يمكن لمسير البنك التجاري استخدامها لسد حاجة البنك من السيولة هي:

1.4. مصادر السيولة:

تقسم مصادر السيولة إلى مجموعتين المجموعة الأولى و تتضمن الأصول التي تستخدم فيها السيولة بضمان أن تاريخ استحقاقها يوافق تاريخ الحاجة إلى السيولة، أو الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة قبل تاريخ الاستحقاق و بدون خسارة، و حتى نقول أن أصل من أصول البنك سائل و يمكن أن يكون مصدر للسيولة، يجب أن يكون أصل ذو جودة ائتمانية عالية (أي مضمون)، أو ذو تاريخ استحقاق قريب جدا أو قابل للبيع بسهولة و بدون خسارة و حجم الأصول السائلة التي يحتفظ بها البنك التجاري يعتمد على رغبة البنك في حيازة مثل هذه الأصول ذلك أن عائدها أقل من عائد الاستخدامات الأخرى مثل عمليات الإقراض بأنواعها أو من الاستثمار في الأوراق المالية الأقل سيولة، أما المجموعة الثانية فتتمثل في مجموعة الطرق التي يستطيع اعتمادها البنك من أجل الاقتراض أو الحصول على الأموال، و هي تعتمد على حجم البنك التجاري، و على مدى ثقة المتعاملين في السوق النقدي بالبنك، و قدرته على استعمال هذه الأموال استعمال جيد و مربح (الحجم الأمثل لعملية الاقتراض)، فدخل الأسواق النقدية بشكل دائم و باستمرار من أجل الحصول على حجم كبير من الأموال و تغطية الحاجة إلى السيولة قد يكون أمر غير ممكن بالنسبة للبنوك التجارية الصغيرة في مقابل البنوك الكبيرة التي تستطيع دخول هذه الأسواق بيسر نسبيا و عادة ما تكون لها طاقات اقراضية كبيرة غير مستعملة تخطط استعمالها متى ظهرت الحاجة إلى السيولة، و عليه مجموعة المصادر التقليدية هي:

إدارة سيولة البنك التجاري

- النقد الجاهز: البنك المركزي، الخزينة، البنوك المراسلين، شيكات برسم القرض
 - أدونات الخزينة و الأوراق المالية القصيرة الأجل
 - الأوراق التجارية المخصوصة، شهادات الإيداع، القبولات المصرفية.
 - أوراق مالية أخرى ذات سيولة عالية و قابلة للبيع بسهولة في السوق النقدي.
 - الأوراق المالية باتفاق إعادة الشراء و هي إما أن تكون صادرة عن الدولة أو البنك أو أي جهة أخرى و ذات تاريخ استحقاق قصير جدا
 - أصول مالية أخرى تتوافق تواريخ استحقاقها مع حاجة البنك السيولة.
 - شراء الأوراق المالية طويلة الأجل المرتبطة بخيار البيع بسعر محدد في المستقبل و التي بواسطتها يتفادى البنك خطر السعر و يجعل هذه الأوراق المالية طويلة الأجل أكثر سيولة.
- أما عن أشكال الاقتراض من أجل الحصول على السيولة فهي:
- الاقتراض من البنك المركزي سواء مباشرة أو عن طريق إعادة الخصم.
 - الاقتراض ببقية البنوك التجارية و المراسلين (السوق ما بين البنوك).
 - الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاق إعادة الشراء
 - شهادات الإيداع و التي تكون عادة بمبالغ كبيرة و التي توجه للمؤسسات التي بحوزتها فائض في السيولة، و على البنك أن يصدر هذه الشهادات حاملة على الأقل سعر الفائدة السائدة في السوق.
 - إيداعات حكومية و هي نوع من الإيداعات الحكومية الممنوحة من الخزينة العمومية (فائض في الضرائب) يعتمد حصول البنك على هذه الأموال إذا كان هذا الأخير قادر على دفع سعر الفائدة السائدة على هذه الأموال و بإمكانه رهن أوراق مالية في مقابل هذه الودائع.
 - القروض بالأيورو-دولار، و من الأسواق المالية الخارجية .
 - مصادر الاقتراض الأخرى كإصدار سندات قصيرة الأجل إذا كانت الجهات المقرضة تثق في البنك و يدفع هذا الأخير سعر الفائدة (العائد) الساري في السوق.
 - جعل القروض و الرهونات في شكل موحد أو مندمجة بحيث يسهل بيعها في حالة الحاجة إلى السيولة (بيعها إلى بنك أو مؤسسة مالية أخرى) .
 - إصدار الأوراق المالية المخلقة بضمان القروض الاستهلاكية الممنوحة بضمان .
 - بيع السندات طويلة الأجل في السوق الرأسمالية من أجل الحصول على السيولة.

2.4. توفيق أو مطابقة مصادر السيولة بالحاجات إلى السيولة

يختار البنك التجاري بين مختلف مصادر السيولة من أجل تغطية حاجاته إلى السيولة و هذا الاختيار يتحكم فيه العديد من العوامل منها :

1.2.4. سبب الحاجة إلى السيولة:

إن سبب حاجة البنك إلى السيولة يؤثر في اختيار نوع مصدر السيولة المستعمل لتغطية هذه الحاجة، فيما يخص الحاجات الموسمية من السيولة فهي حاجة متكررة في توقيتها ومدتها، ومعظم البنوك قادرة على التنبؤ بها بشكل دقيق اعتمادا على الخبرة السابقة، وهناك إجماع على أن استعمال الاقتراض من أجل تغطية هذه الحاجات لا يقترن بخطر كبير، لأن الاحتمال الأكبر هو أن التدفقات اللاحقة سوف تمكن البنك من تسديد هذه القروض والمزايا التي يجنيها البنك من اللجوء إلى الاقتراض هو أنه يستطيع أن يبنى سياسة الاقتراض والاستثمار على أساس ما هو متوفر من سيولة، وبالتالي فإن عائدات البنك سوف تكون أعلى من حالة الاقتراض بدلا من الاحتفاظ بأصول شديدة السيولة في الفترات أو المواسم التي تكون فيها حاجة البنك إلى السيولة متدنية، أي بشكل مبسط استعمال المتاح من السيولة في الاستثمار والإقراض واللجوء إلى الاقتراض عند وجود حاجة إلى السيولة. أما اللجوء إلى الاقتراض من أجل سد الحاجات الدورية للسيولة، فقد لا يكون الوسيلة المثلى ذلك أن حاجات البنك الدورية للسيولة يصعب التنبؤ بها، كما أن البنك في هذه الحالة لا يستطيع ضمان إرجاع هذه القروض وفي الوقت المحدد لها ذلك أنه لا يستطيع أن يعرف بدقة متى تنتهي هذه الظروف الدورية، كذلك فإن تكلفة الاقتراض في هذه الحالة تكون عادة مكلفة لأن:

- الطلب على القروض مرتفع جدا لأن الحاجة إلى السيولة عامة والعرض مستقر أو متناقص.
- تكلفة الحصول على هذه القروض عالية لأن الأموال المتاحة للإقراض قليلة.
- تناقص الثقة في قدرة البنك على رد تلك الأموال وبالتالي لا يتوفر هذا المصدر إلا للبنوك الكبيرة فقط.

لذلك قد يكون من الأفضل بالنسبة للبنك الاحتفاظ بأصول شديدة السيولة في مرحلة الركود الاقتصادي من أجل أن يكون البنك قادرا على سد حاجاته من السيولة في فترات تزايد الطلب على القروض أفضل من اللجوء إلى الاقتراض.

وقد يكون الأساس السليم لإدارة سيولة البنك التجاري هي المقارنة أو المفاضلة بين خسارة جزء من الدخل أو العائد من جهة مقابل التكلفة العالية للحصول على الأموال واحتمال خسائر رأسمالية من جهة أخرى (بيع سندات بسعر فائدة مرتفع)، أما فيما يخص تغطية حاجة البنك إلى السيولة في المدى البعيد فهي عملية أكثر تعقيدا ففي معظم البنوك فإن معدل نمو الطلب على القروض أكبر من معدل نمو الودائع وهذا ما يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى السيولة في المدى البعيد، التي من الممكن سدها من خلال بيع الأصول السائلة أو الاقتراض لكن هذين المصدرين محدودين إما بصعوبة الحصول المستمر على أصول سائلة أو صعوبة إيجاد قروض مناسبة لذلك فإن العارفين بأمور البنوك التجارية ينصحون بأن تقوم البنوك بتحديد

إدارة سيولة البنك التجاري

حاجاتها طويلة الأجل من السيولة، فإما أن تجد طريقة أو مصدر لزيادة الودائع المستقرة أو تحد من طاقاتها الاقراضية . النقطة أو الملاحظة الأخيرة فيما يخص الحاجة إلى السيولة في المدى البعيد هي أن على البنك ألا يستخدم كل طاقاته الاقراضية مرة واحدة بل عليه أن يحتفظ بجزء منها من أجل مجابهة الحاجات الطارئة في المستقبل، كأن يستعمل البنك مثلاً 75% فقط من هذه القدرة التسليفية و يحتفظ بـ 25% هذه الطاقة غير مستعملة.

2.2.4. إمكانية الدخول إلى السوق المالي للاقتراض :

فالبنوك الصغيرة قدرتها الاقراضية تكون بسيطة سواء من البنك المركزي أو من بقية البنوك التجارية أو المراسلين و هي تستعمل أساساً ببيع الأصول كمورد أساسي للحصول على السيولة، أما قدراتها الاقراضية المتواضعة فهي تحتفظ بها لمواجهة الحاجات الغير متوقعة للسيولة. في مقابل ذلك فإن البنوك التجارية الكبيرة بإمكانها الاقتراض من الأسواق المالية المحلية و الخارجية، ناهيك عن البنوك الشركة القابضة فهي تملك بالإضافة إلى المصادر السابقة مصادر تمويل خاصة بها كاقتراضها من الشركات الشقيقة، إصدار أوراق على حساب الشركات، فعلى البنوك التجارية الكبيرة أن تتنوع مصادر الحصول على الأموال ذلك أن بعض المقرضين لهم حساسية كبيرة اتجاه أي معلومات سيئة عن الحالة المالية للبنك و بالتالي من خلال تنوع مصادر التمويل يستطيع البنك أن يستفيد من هذه المصادر لمدة أطول و يستطيع أن يحقق تغطية أحسن لحاجاته من السيولة و الخلاصة هي أنه توجد العديد من مصادر التمويل المتاحة لتغطية الحاجة إلى السيولة لكن الطريقة النموذجية قد تكون بالاقتراض من أجل سد الحاجات الموسمية و بيع الأصول السائلة لتلبية أو تغطية الحاجات الأخرى للسيولة .

3.2.4. الفلسفة الإدارية:

تتمثل في مجموع القواعد الصريحة و الضمنية التي تضعها الإدارة العليا في البنك التجاري من أجل سد حاجاتها من السيولة، و أولى هذه القواعد هي مدى رغبة البنك في الاعتماد على مصادر للسيولة من المحتمل ألا تكون متاحة في أوقات الأزمات، فالبنك الذي لا يعتمد أساساً على الاقتراض بل على بيع الأصول السائلة في حالة الحاجة إلى السيولة يعكس فلسفة إدارية محافظة، كما أن البنك الذي يبحث باستمرار على مصادر جديدة للاقتراض ما دامت تكلفة الحصول على هذه الأموال أقل من العائد الذي يحصل عليه البنك من استثمارها، هذا البنك يكون قد اعتمد أساساً على المصادر الخارجية و هو بالتالي يعكس فلسفة إدارية جريئة، لذلك يتوجب على مسير البنك الذي يعتمد مثل هذه السياسات أن يراعي سمعة البنك باعتبارها عنصر هام يتحكم في مدى قدرة البنك للدخول إلى الأسواق المالية من أجل الاقتراض، و لذلك على هذا المسير ألا يقبل على تحمل مخاطر كبيرة تهدد سمعة البنك في السوق المالي، و لذلك يمكن القول أن الفلسفة المتبعة من قبل البنك في الإدارة خاصة في مجال إدارة السيولة و الحاجة إليها تؤثر كثيراً على الطرق المختارة لتغطية الحاجة إلى السيولة .

إدارة سيولة البنك التجاري

4.2.4. خصائص و تكلفة مختلف مصادر السيولة

عادة يكون مصدر السيولة المختار من قبل البنك التجاري هو المصدر الأقل تكلفة و الذي يلبي حاجات البنك من السيولة على أكمل وجه، و يتحكم في هذه التكلفة، مختلف المحددات و العوامل التي يفرضها دخول السوق المالي و كذلك الفلسفة الإدارية التي يتبعها البنك التجاري.

فيما يخص الأصول التي ينوي البنك التصرف فيها بالبيع لسد حاجاته من السيولة فإن تكلفة هذه الأصول تساوي العائد المتخلى عنه إلى تاريخ الاستحقاق مضافا إليه الربح أو الخسارة الرأسمالية، مضافا إليها الأثر الضريبي و تكاليف الوساطة (العمولة)، أما في حالة الاقتراض فالتكلفة لا تتمثل في سعر الفائدة المدفوع فقط و إنما كذلك في تكلفة الجزء من هذه الأموال المقترضة المجمد في شكل احتياطي نقدي إلزامي ، بالإضافة إلى تكلفة الحصول على هذه الأموال، التأمين عليه ... الخ. بالإضافة إلى المقارنة المباشرة بين تكلفة مختلف المصادر، على البنك أن يولي اهتمام كبير إلى الفرق في التكلفة بالنظر إلى المدة أو فترة الحاجة إلى السيولة فمثلا فإذا واجه البنك حاجة موسمية للسيولة من جراء زيادة الطلب على القروض فهو يستطيع أن يحصل على السيولة إما ببيع شهادات الإيداع (Cd's) أو اتفاقيات إعادة الشراء (Repos) فالفرق الجوهرى بين الطريقتين هو أن اتفاقيات إعادة الشراء (Repos) يعقد مع عدد كبير من زبائن البنك و لفترة قصيرة فقط (عدة أيام)، و بما أن هذه الطريقة تستدعي شراء و بيع للأوراق المالية فإنها تتطلب إجراءات و عمل إداري كبير و مكلف، معظم هذه التكلفة هي تكلفة متغيرة ترتفع كلما زادت فترة الحاجة إلى السيولة، أما بالنسبة لإصدار شهادات الإيداع فإن تكلفتها ثابتة (تأمين، تكلفة الأموال المجمدة في شكل احتياطي إلزامي) و لا وجود للتكاليف المتغيرة، فبمجرد إصدارها لا يتحمل البنك أي نوع آخر من التكاليف، لذلك عادة، و بغض النظر على بقاء الاعتبارات، فإن البنك سيختار التمويل عن طريق اتفاقيات إعادة الشراء (Repos) إذا كان الطلب على القروض لعدة أيام فقط ، أما إذا كان الطلب من القروض أو الحاجة إلى السيولة لعدة أسابيع أو أشهر فسيختار التمويل عن طريق (Cds) .

5.2.4. التوقعات بالنسبة لسعر الفائدة

إن توقعات البنك التجاري بالنسبة لتقلبات سعر الفائدة في المستقبل تؤثر على اختيار البنك لوسائل التمويل المستعملة من أجل تغطية حاجياته للسيولة، فإذا كان من المتوقع أن يرتفع سعر الفائدة و بالعودة إلى المثال السابق نجد أن تكلفة Cd's تكون أقل من Repos لأن استعمال (Repos) سيكون بمعدلات فائدة متزايدة لذلك فإن البنك في هذه الحالة سيحاول تغطية كل حاجاته من السيولة مرة واحدة من خلال إصدار Cds بسعر متدني قبل ارتفاعه. لكن إذا توقع البنك انخفاض سعر الفائدة في المستقبل فإن تكلفة التمويل عن طريق Repos ستكون متناقصة (أي أقل بالنسبة لنفس الفترة) لذلك يفضل البنك عدم الالتزام

إدارة سيولة البنك التجاري

لوقت أطول بسعر الفائدة الحالي إذا أصدر Cd's بل يفضل استعمال Repos للاستفادة من سعر الفائدة المتناقص.

و بشكل عام عندما يتوقع البنك انخفاض سعر الفائدة في المستقبل فهو يلجأ إلى وسائل التمويل القصيرة الأجل (لعدة أيام فقط) في حين إذا توقع ارتفاع في سعر الفائدة فإنه يستعمل وسائل تمويل لأجل أطول (لعدة أسابيع) .

5. تغطية البنك لحاجاته من السيولة - الاستثنائية و المستقبلية

1.5. تغطية الحاجات الاستثنائية للسيولة :

إن تغطية الحاجات الاستثنائية من السيولة أمر صعب، لعدم إمكانية التنبؤ بوقت وقوع هذه الحاجة و حجمها، و كذلك لأنها عادة تحدث في أسوأ الأوقات التي يمر بها البنك التجاري و على البنك التجاري أن يأخذ بعين الاعتبار عنصرين عند بحثه على مصادر للسيولة لسد الحاجات الاستثنائية .

- بعض أصول البنك يمكن أن تباع من أجل سد الحاجة إلى السيولة عندما تكون الحاجة في أوجها، فالمباني أو الفروع لا يقدم البنك التجاري على بيعها لمجرد تغطية الحاجات الموسمية أو دورية، لكن إذا كانت هذه الحاجة استثنائية تصبح عملية البيع ضرورية، و في هذه الحالة لابد من الأخذ بعين الاعتبار الخسائر أو الأرباح المتوقعة من عملية البيع و الضرائب المتوقعة دفعها نتيجة ذلك.
- عملية البيع تنتهي بمجرد بيع هذا الأصل أي أنها تحدث مرة واحدة، و إعادة تكوين مثل هذه الأصول أو الاستثمارات قد يتطلب من البنك التجاري جهود متواصلة لعدة سنوات للوصول بتلك الأصول الجديدة إلى نفس مستوى العائد السابق.

هذه العوامل دفعت معظم البنوك التجارية إلى تطوير برامج للاقتراض في حالة الحاجة إلى السيولة بشكل استثنائي، فالبنوك الصغيرة تستعين بتطوير و المحافظة على علاقات جديدة مع بقية البنوك و المؤسسات المالية حتى تكون مصدر دائم للأموال، أي تعتمد على بعضها البعض أو العمل على أن تكون لها أصول قابلة للرهن لدى البنك المركزي بحيث تكون هذه البنوك قادرة على الاقتراض في مقابلها متى دعت الضرورة لذلك، أما بالنسبة للبنوك التجارية الكبيرة فهي تملك العديد من مصادر التمويل في حالة بروز حاجة استثنائية للسيولة كاللجوء إلى بقية البنوك، البنك المركزي، زيادة و تنمية الودائع من قطاع الأعمال و القطاع الحكومي، إصدار أوراق مالية، الأوراق المالية المخلفة، الأورو دولار أو الاقتراض من مصادر خارجية... الخ إجمالاً على البنوك التجارية مهما كان حجمها أن تطور وسائل تمويل تمكنها من الحصول على أموال لمواجهة الحاجات الطارئة للسيولة.

2.5. تغطية الحاجات المستقبلية للسيولة :

إن كل المعطيات تشير إلى تناقص مصدر الودائع كمصدر أساسي من مصادر السيولة في البنوك التجارية في مقابل تنامي المصادر الأخرى كالاقتراض بمختلف أشكاله، و هذا ما قد يؤدي إلى أزمة سيولة

إدارة سيولة البنك التجاري

حقيقية نتيجة تناقص ثقة المقرضين في قدرة البنك التجاري على رد هذه القروض، لكن هناك في نفس الوقت ثلاث عناصر و مؤشرات إيجابية بالنسبة لمستقبل السيولة في البنك التجاري :

A. اعتماد البنوك المركزية سياسات أكثر واقعية و ليونة اتجاه البنوك التجارية فيما يخص محددات السيولة و كيفية حسابها، حيث تخلت البنوك المركزية على الطرق الستاتيكية لحساب السيولة و بدأت تأخذ بالطرق الديناميكية .

B. محاولة البنوك المركزية تحديد أسعار الفائدة، المطبقة على البنوك التجارية، اعتمادا على أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدي و الرأس مالي. و هذا من شأنه إضفاء طابع الاستقرار على أغلبية مواد البنك التجاري .

C. تطور وسائل و طرق تغطية خطر سعر الفائدة (الخيار، العقود المستقبلية... الخ) و التي مكنت البنك التجاري من فصل خطر السيولة عن خطر سعر الفائدة، أي إمكانية تسير السيولة بمعزل عن سعر الفائدة و عدم التضحية بالسيولة من أجل تغطية خطر سعر الفائدة أو العكس.

6. نظريات إدارة السيولة:

توجد العديد من النظريات فيما يتعلق بإدارة السيولة في البنوك، إلا أن أهمها هي نظرية القرض التجاري، نظرية إمكانية التحويل، نظرية الدخل المتوقع، ونظرية إدارة المطلوبات كما يأتي:

1.6. نظرية القرض التجاري:

نشأت هذه النظرية من خلال ممارسات البنوك الانجليزية، حيث يقول مؤيدوها بأن سيولة البنك تعتبر جيدة طالما أن أمواله يتم استغلالها في قروض قصيرة الأجل، و بالتالي فإن على إدارة البنك استثمار أموالها في قروض قصيرة الأجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها والتي تتكون في معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت ، ألا أن العيب الأساسي في هذه النظرية هو فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية ، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من تمويل التوسعات في المصانع وزيادة خطوط الإنتاج وشراء آلات جديدة وغير ذلك من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والتي تمتد لمدة زمنية طويلة.¹

إضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية لم تأخذ بنظر الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل أن عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة ، أما بالنسبة لودائع التوفير فكثر عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث أنها في

¹ عقل، ملج، "وجهات نظر مصرفية"، عمان، 2006، ص: 170

إدارة سيولة البنك التجاري

الوضع الطبيعي تنمو وتكبر يجعلها تتمتع بالثبات النسبي ، أما الودائع الثابتة فتتوارى استحقاقها معروفة للمصرف ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها.¹

2.6. نظرية امكانية التحويل :

تعتمد هذه النظرية أساسا على أن سيولة المصرف تعتبر جيدة طالما أن لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة ، فإذا لم يقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة ، فإن المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطيته الثانوي كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد بوقت مناسب ودونما خسارة مهمة ، وبالتالي تتوفر لدى المصرف سيولة تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية.²

3.6. نظرية الدخل المتوقع:

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض ، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخل المتوقع للمقترضين في المستقبل ، وهذا يمكن المصرف من منح قروضا متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل، طالما أن عملية سداد هذه القروض تكون من الدخل المتوقع للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنظمة (كل شهر أو كل شهرين كل أربعة أشهر مثلا) والذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها.

4.6. نظرية إدارة المطلوبات:

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات، وتؤكد أن البنوك التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب الموارد، كما هو الحال في جانب الموجودات، وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها: شهادات الإيداع القابلة للتداول،³ وكذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها،⁴ وعادة ما تكون قيمتها الاسمية أقل من القيمة الاسمية للشهادات القابلة للتداول.⁵ كما وتوجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول، وودائع سوق النقد، وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة المصرف من الموارد المالية، أي من سيولته النقدية، إضافة إلى أنها تعمل على زيادة أرباح المصرف.

¹ د. عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص: 100-101.
² د. رضا صاحب أبو حمد، "إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص: 193.
³ شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء، وعادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات كبيرة، وإن معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة البنك دون تدخل من العميل.
⁴ شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف والزبون يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد.
⁵ Ross, Peter, « Commercial bank Management », 4th, ed, irvine, Mc Graw-hill, 1999, p: 156